

المجموعة الموضوعاتية
لتقييم
السياسات العمومية حول التشغيل



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة
بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية
حول التشغيل 2012-2021

مقرر المجموعة:
المستشار محمد حيتوم

رئيسة المجموعة:
المستشارة خديجة الزومي

يوليوز 2021



شعبي العزيز:

"...ها نحن اليوم ندخل في ثورة جديدة لرفع تحديات استكمال بناء المغرب الحديث، وإعطاء المغاربة المكانة التي يستحقونها، وخاصة الشباب، الذي نعتبره دائما الثروة الحقيقية للبلاد".....
غير أن ما يحز في نفسي أن نسبة البطالة في أوساط الشباب، تبقى مرتفعة. فمن غير المعقول أن تمس البطالة شابا من بين أربعة، رغم مستوى النمو الاقتصادي الذي يحققه المغرب على العموم. والأرقام أكثر قساوة في المجال الحضري، ورغم المجهودات المبذولة، والأوراش الاقتصادية، والبرامج الاجتماعية المفتوحة، فإن النتائج المحققة، تبقى دون طموحنا في هذا المجال. وهو ما يدفعنا، في سياق نفس الروح والتوجه، الذي حددناه في خطاب العرش، إلى إثارة الانتباه مجددا، وبكل استعجال، إلى إشكالية تشغيل الشباب، لاسيما في علاقتها بمنظومة التربية والتكوين.
إذ لا يمكن أن نقبل لنظامنا التعليمي أن يستمر في تخريج أفواج من العاطلين، خاصة في بعض الشعب الجامعية، التي يعرف الجميع أن حاملي الشهادات في تخصصاتها يجدون صعوبة قصوى في الاندماج في سوق الشغل. وهو هدر صارخ للموارد العمومية، ولطاقات الشباب، مما يعرقل مسيرات التنمية، ويؤثر في ظروف عيش العديد من المغاربة..."

مقتطف من خطاب 20 غشت 2018

.... " شعبي العزيز:

إن شبابنا يتطلع إلى إيجاد الظروف المثلى التي تساعد على تحقيق الذات، وتحمل المسؤولية، ويحذوه الطموح المشروع إلى تحقيق اندماج أفضل على الصعيدين الاجتماعي والمهني، ولاسيما عبر خلق آفاق أوسع لفرص الشغل "

مقتطف من خطاب 20 غشت 2012

المحتويات

تمهيد.....	
مدخل.....	
الفصل الأول: تذكير بالتوجهات والأهداف الرئيسية للسياسات العمومية في مجال التشغيل.....	
أولاً: توقعات البرنامج الحكومي 2012.....	
ثانياً: الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015 – 2025.....	
ثالثاً: توقعات البرنامج الحكومي 2017.....	
رابعاً: التوجهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل.....	
خامساً: إجراءات مواجهة جائحة كوفيد 19.....	
الفصل الثاني: حصيلة السياسات العمومية في ميدان التشغيل.....	
أولاً: تطور المؤشرات العامة للإقتصاد الوطني والمتعلقة بالتشغيل 2012 إلى 2021.....	
1) تطور معدل النمو.....	
2) تطور معدل البطالة.....	
3) تطور معدل التشغيل.....	
ثانياً: حصيلة تنفيذ المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل وفق معطيات وزارة التشغيل.....	
ثالثاً: معدلات مناصب التشغيل وحجم البطالة ما بين 2012-2021	
بحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط؛	
رابعاً: الحصيلة القطاعية في مجال التشغيل.....	
1) القطاع الفلاحي.....	
2) القطاع الصناعي.....	
3) القطاع السياحي والخدمات.....	
4) القطاع الغير المهيكل.....	
5) قطاع البناء والأشغال العمومية.....	
6) النسيج الجمعي.....	

- خامسا: المؤشرات الترايبية (بحسب الجهات)
- سادسا: وضعية النساء في سوق الشغل
- سابعا: الحكامة والبعد المؤسساتي لقطاع التشغيل والتكوين
- (1) الإصلاح التشريعي
- (2) العدالة المجالية أو البعد الجهوي للتشغيل
- (3) هيئات الحكامة (التأهيل والتأسيس والتفعيل)
- (4) العرض التكويني تأهيل الرأسمال البشري
- (5) المقاربة التشاركية
- فصل ختامي: خلاصات حصيلة السياسات العمومية في مجال التشغيل
- التوصيات
- جلسات الإستماع
- البرنامج العملي للمجموعة
- المراجع المعتمدة

مدخل

لقد أخذ مجلس المستشارين على عاتقه منذ إقرار دستور 2011 ممارسة صلاحياته الدستورية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية ومحاولة ترسيخ هذه الممارسة سنويا وتطوير أدائه في هذا المجال لتعزيز الدور الرقابي ليطماشى والمتغيرات التي تعرفها منظومة التدبير الحديث المعتمدة على مبادئ النجاح والفعالية، واعتماد التخطيط الإستراتيجي في تدبير القطاعات وبتمتين آليات مزاولته بمقتضيات قانونية تساير أهمية هذا الإختصاص من جهة ثم بانتقاء مواضيع ذات راهنية وتفرض تحديات كبرى ببلادنا. وفي هذا الإطار واستنادا للمركز الدستوري للإختصاص البرلماني في مجال تقييم السياسات العمومية من خلال أحكام الفصل 70 من الدستور ومقتضيات النظام الداخلي للمجلس من خلال الباب السادس الممتد من المواد 308 إلى 316، الذي يحدد كيفية ممارسة هذه الوظيفة الرقابية قام المجلس باستشارة مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية بغية اقتراح المواضيع التي ترغب تقييمها، وهو ما أسفر عن اختيار موضوع "التشغيل".

مباشرة بعد ذلك، راسل المكتب مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية بغية اقتراح من يمثلها داخل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي أوكل لها نظامنا الداخلي مهمة التحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية.

وبرئاسة السيد عبد الحكيم بنشماش رئيس مجلس المستشارين انعقد الإجتماع الأول يوم 09 فبراير 2021، وتميز هذا الإجتماع بكلمة توجيهية للسيد رئيس المجلس حيث ذكر فيها بالمقتضيات الدستورية والتنظيمية المؤطرة لهذه العملية مقدما لمحة عن تجربة السنوات الماضية والتراكم الذي حققه المجلس في هذا الباب، بحيث كان المجلس سابقا لتفعيل هذا المقتضى الدستوري سنة 2015، مذكرا بالمراحل التي قطعها والإكراهات التي حالت دون مباشرتها في بداية دورة أكتوبر كما ينص على ذلك النظام الداخلي.

وفي إطار هذا اللقاء الأولي، تمت هيكلة المجموعة الموضوعاتية بانتخاب مكتبها على الشكل

التالي:

الاسم الكامل	الصفة بالمجموعة	الفريق
(1) خديجة الزومي	الرئيس	الإستقلالي للوحدة والتعادلية
(2) امبارك الصادي	نائب الأول للرئيس	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
(3) الميلودي عابد العمراني	النائب الثاني للرئيس	الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
(4) حيتوم محمد	المقرر	الإتحاد المغربي للشغل
(5) الشريف مولاي ابراهيم	عضوا	الإستقلالي للوحدة والتعادلية
(6) عادل بركات	عضوا	الأصالة والمعاصرة
(7) عبد الاله المهاجري	عضوا	الأصالة والمعاصرة
(8) نبيل الأندلوسي	عضوا	العدالة والتنمية
(9) عبد الرحمان الدريسي	عضوا	الحركي
(10) محمد البكوري	عضوا	التجمع الوطني للأحرار
(11) عبد الإله حفطي	عضوا	الإتحاد العام لمقاومات المغرب
(12) عبد الحميد الفاتحي	عضوا	الإشتراكي

خلال اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 10 مارس 2021، انكبت المجموعة على وضع برنامج زمني لإنجاز مهمتها والمنهجية المراد اتباعها للحصول على المعطيات والبيانات الضرورية لإنجاز تقريرها بالمزج بين اللقاءات مع الوزراء المعنيين بتنزيل السياسات العمومية حول التشغيل وبعض المهنيين، ثم القيام بالزيارات الميدانية للمناطق الصناعية النموذجية وبعض الجهات التي تعرف مستويات مرتفعة من البطالة، كما تم تحديد الفترة الزمنية المعنية بالتقييم 2012-2021.

واستنادا إلى عناصر المنهجية المعتمدة شرعت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة في إنجاز المهمة الموكولة إليها مستعينة في ذلك بفريق عمل إداري وضعته إدارة المؤسسة رهن إشارتها.

ويهدف توضيح الرؤية، وحتى يكون تقييم السياسات العمومية حول التشغيل موضوعيا، وجهت المجموعة تطبيقا لمقتضيات المادة 316 من النظام الداخلي مذكرة إلى رئاسة المجلس بتاريخ 09 مارس 2021 حصرت فيها الأسئلة المؤطرة لأشغالها وطالبت المجموعة من خلالها بعقد اجتماعات مع عدد من القطاعات الحكومية، لطلب حضور مجموعة من الوزراء لتقديم عروض حول حصيلة مساهمة قطاعهم في التشغيل ويتعلق الأمر بكل من:

- وزير الداخلية؛
- وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
- وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
- وزير الصناعة والتجارة والإقتصاد الأخضر والرقمي؛
- وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛
- وزير التشغيل والادماج المهني؛
- وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

ومدراء بعض المؤسسات العمومية ويتعلق الأمر ب:

- المديرية العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛
- مدير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

وبغية توسيع دائرة التشاور مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والإقتصاديين المتدخلين تم توجيه الدعوة لكل من المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية؛ الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، والإتحاد المغربي للشغل، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والإتحاد الوطني المغربي للشغل. بالإضافة إلى الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفي نفس المنحى تمت مراسلة كل من المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي والمندوبية السامية للتخطيط من أجل تزويد المجموعة بمختلف التقارير والدراسات والرأي ذات الصلة. وبخصوص مدى إلتزام الحكومة مع مبادرات المجموعة سجل تجاوب بعض الوزارات مشكورة مع مطالب المجموعة الرامية للحصول على المعلومات والحضور مع أعضاء المجموعة للرد على تساؤلاتهم وأخص بالذكر كل من السادة الوزراء:

◀ وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الذي حضر مرفوقا بالوزير المنتدب في التعليم العالي والمديرية العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل حيث قدموا شروحات مستفيضة حول ربط التكوين بسوق الشغل كما تم تزويد المجموعة بإجابات مكتوبة حول مارج خلال الإجتماع وإذ أحيي فيكم السيد الوزير على روح المسؤولية هاته؛

◀ كذلك الشأن مع السيد وزير الصناعة والتجارة والإقتصاد الأخضر والرقمي الذي تجاوب مع مختلف مطالب المجموعة بكل رحابة صدر وزودها بالوثائق ومعطيات تفصيلية حول تطور مناصب الشغل في القطاع؛

◀ أود أيضا أن أحيي السيد وزير الشغل والادماج المهني الذي استجاب في الحال لدعوة المجموعة ومعية السيد مدير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وقدم شروحات تفصيلية عن واقع الشغل بالمغرب.

ولا تفوت المناسبة أيضا التنويه بالتفاعل الإيجابي للاتحاد العام لمقاولات المغرب وجميع المركزيات النقابية التي استجابت لدعوة المجموعة الموضوعاتية.

بالمقابل لم تتجاوب باقي القطاعات الوزارية التي وجهت لها الدعوة بالرغم من معاودة التذكير والمسعى المبذولة بمختلف الوسائل، بل منها من وعد بالحضور وقام باستدراج المجموعة بوعود الحضور لغاية نهاية هذه الدورة وهو ما يعتبر استهتار واستخفاف بالمهام التمثيلية للمؤسسة البرلمانية، ويسجل التقرير هذا التجاوز بكل أسف.

وانطلاقا من المعطيات التي حصلت عليها المجموعة الموضوعاتية، تمكنت من إنجاز المهمة الموكولة إليها، من خلال هذا التقرير الذي يلخص مجموع العمل الذي قامت به المجموعة الموضوعاتية أثناء أدائها لمهمتها التحضيرية للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية.

ولقد اعتمدت المجموعة في إعداد هذا التقرير على منهجية قامت في خطوة أولى على إنجاز فحص الوثائق وبعض التقارير والدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات الدستورية ومؤسسات الحكامة في مواضيع ذات علاقة بموضوع التشغيل، وكذا العروض التي تم تقديمها من طرف القطاعات الحكومية التي تجاوبت مع مطالب المجموعة خلال اللقاءات المنعقدة معها، مما سمح باطلاع موسع وتحليل لمختلف الوثائق المذكورة.

وانكبت المجموعة الموضوعاتية في خطوة ثانية على تحليل المعطيات المتوفرة ووضع محاور تجميعية للعدد الهائل من القضايا والإشكاليات المثارة، وهو ما تلاه صياغة مسودة للتقرير وإعطاء الضوء من أجل صياغة التقرير النهائي.

وانكبت المجموعة في أشغالها على سلسلة من الاجتماعات الدورية والمتواصلة ناهزت **13 اجتماعا** لساعات متواصلة، دون احتساب للوقت المستغرق في افتتاح الوثائق.

ولقد عانت عملية الإعداد لهذا التقرير باعتباره أرضية للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية من عدة صعوبات وعراقيل تمثلت أساسا في:

- الظرفية الإستثنائية والطارئة جراء حالة الطوارئ الصحية التي تعرفها بلادنا على غرار غالبية الدول والتي لا تزال آثارها مستمرة.
- قصر المدة الزمنية المخولة للمجموعة لإنجاز مهامها أربعة أشهر في مقابل الفترة الزمنية الطويلة نسبيًا التي حاولت إنجاز التقييم عليها.
- تعدد وتشعب المحاور والأهداف والإجراءات المتفرعة عنها، مقارنة مع الحيز الزمني الممنوح للمجموعة للقيام بمهام التقييم، وأحيانا ضبابية البرامج والمخططات وتداخلها مع شبه غياب لمؤشرات قياس واضحة يمكن الإعتماد عليها للقيام بعملية تقييم علمية بمؤشرات واضحة وشفافية.
- عدم استجابة بعض القطاعات المعنية بالسياسة العمومية المراد تقييمها مع مطالب المجموعة سواء تعلق الأمر بحضورها، أو توفير المعطيات اللازمة بالرغم من المراسلات المتكررة والمساعي المبذولة في هذا الإطار والتي سبق الإشارة إليها سلفا.
- عدم ملاءمة قواعد النظام الداخلي لمجلس المستشارين المنظمة لعمل المجموعة مع هذا الإختصاص الدستوري المخول للبرلمان، مما حال دون إمكانية إلزام العديد من القطاعات الحكومية المعنية بتنزيل السياسات العمومية حول التشغيل للحضور أمام أعضائها والرد على تساؤلاتهم من جهة ثم مدها بالمعطيات والوثائق اللازمة لإنجاز مهمتها على الوجه المطلوب.

تمهيد:

تأطير عام لموضوع التشغيل مع الأسئلة المؤطرة لعملية التقييم:

يأتي هذا التقرير بخصوص تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بموضوع التشغيل في سياق هام

يتسم ب:

■ التسارع والمشاورات نحو البدء في تنزيل النموذج التنموي الجديد، وحيث أن القيمة المضافة لهذا النموذج تتمثل في فتح واستمرار ورش التنمية المستدامة الذي انطلق منذ عقود وتكرس مع اعتلاء جلاله الملك عرش أسلافه المنعمين مع مطلع الألفية الثالثة؛

■ الازمة الصحية التي يعيشها العالم منذ ظهور جائحة كورونا "كوفيد 19" في الصين نونبر 2019، وانتشارها السريع في جميع مناطق العالم، أزمة غير مسبوقة ومتعددة الابعاد. وكانت لها انعكاسات بالغة على صحة المواطنين وجودة حياتهم، وكذا على نشاط النسيج الانتاجي ودخل الاسر وميزانيات الدول .

■ مخلفات جائحة كورونا "كوفيد 19" والآثار الكبيرة على الاقتصاد الوطني، وتأثر سوق الشغل خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع غير المهيكل، مما طرح عدة تحديات اجتماعية بالأساس. ونتيجة للعواقب الوخيمة الناجمة عن التوقف الكلي أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية الوطنية، خاصة الاختلالات في سلاسل الانتاج والقيود على حركة اليد العاملة وعلى السفر وإغلاق الحدود، عرف الاقتصاد الوطني صدمة شديدة وغير مسبوقة خلال سنة 2020، وركودا هو الأول من نوعه منذ أكثر من عشرين سنة. كما عرفت سنة 2020 فقدان حوالي 432.000 فرصة عمل في مواجهة وباء كوفيد 19.

فإنه إذا كان إلزاما إثارة هذه السياقات التي تفرض ذاتها بشدة إلى الأدبيات المرافقة لهذا الورش (ورش التنمية المستدامة)، فإن الأمر يتعلق بداية بالخطب الملكية السامية في هذا الشأن، إضافة إلى ما أقره دستور 2011، والتصاريح والبرامج الحكومية ما بين 2012 و2021.

إنه لا يختلف إثنان حول مدى وأهمية التشغيل ضمن النسق السياسي والإقتصادي العام بالإضافة إلى محوريته وأهميته في ضمان الإستقرار والسلم الإجتماعي، حيث شكل هذا الموضوع على الدوام

مصدر عناية خاصة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس منذ اعتلاء عرش أسلافه المنعمين والذي حث في العديد من خطبه إلى ضرورة وضع رهان التشغيل بشكل عام وتشغيل الشباب في صلب التوجهات الكبرى والسياسات العمومية ببلادنا.

وسيرا على نفس المنوال تضمنت برامج الحكومات المتعاقبة إجراءات ومبادرات تسعى لمعالجة إشكالية التشغيل والتي سوف يتم استعراض أبرز مضامينها في الفصل الأول من هذا التقرير

ومما لا شك فيه أن هناك زخم وافر من الدراسات والأبحاث والتقارير في هذا الموضوع، وكذا من الخبراء والكفاءات في هذا المجال غير أن المطلوب في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخنا هو المرور إلى الفعل بالجدية الكافية والمسؤولية الوطنية لرفع وريح التحديات والرهانات الكبرى لبلادنا والمتمثلة في إيجاد موطئ قدم بين الدول المتقدمة وضمن تنافسية الإقتصاد الوطني.

وإذا كان إلزاما العودة إلى الأدبيات المرافقة لهذا الورش، فإن الأمر يتعلق بداية بالخطب الملكية السامية في هذا الشأن، إضافة إلى ما أقره دستور 2011،

لقد اضطلعت الحكومات التي تعاقبت ما بين 2012 و 2021 بتفعيل عدة مبادرات للتشغيل انطلاقا من توجهات البرامج الحكومية وتنزيلها سواء من خلال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025 أو المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل (2017-2021).

يقودنا ذلك إلى محاولة رصد المعطيات والتحديات الكبرى التي أطرت وضع السياسات العمومية في مجال التشغيل ما بين 2012 و 2021، حيث اتسمت الظرفية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ببعض السمات أهمها:

- تبعات وآثار الأزمة الإقتصادية والمالية التي عرفها العالم سنة 2008؛
- الحراك الإجتماعي والسياسي الذي عرفته بلادنا في أعقاب ما اصطلح عليه بالربيع العربي والذي زعزع أركان أنظمة سياسية بدول الجوار الإقليمي، وما رافقه من موجة الإحتجاجات في ربوع المغرب تطالب بإصلاحات سياسية وبعادلة إجتماعية؛
- التعديل الدستوري لسنة 2011؛
- انتخابات تشريعية سابقة لأوانها نونبر 2011؛

وبالموازاة مع ذلك تشهد البيانات التي تم رصدها بشأن سوق الشغل والبطالة وخاصة في صفوف حاملي الشواهد من مختلف التخصصات والمستويات على واقع مثقل بالعديد من العواقب على المستوى الإقتصادي والإجتماعي وفيما يلي بعض المؤشرات الدالة:

- ارتفاع البطالة في صفوف الشباب الحاصل على الشواهد بمختلف التخصصات والمستويات بل ترتفع بارتفاع مستوى التكوين بما يبرز عمق الخلل الحاصل في مجال تكييف التكوين مع طبيعة النمو الإقتصادي الذي ظل عاجزا عن استيعاب هؤلاء الخريجين.
- اتساع رقعة ودائرة الشغل الغير المؤدى عنه وغير المستقر والذي أندر بوجود أزمة اجتماعية بسبب الآثار التي خلفها من تهميش وتوسيع للفوارق؛

إن استعراض هذه السياقات المؤطرة، وسواء تعلق الأمر بالسياسات العمومية في مجال التشغيل أو غيره. فإن الأمر يقتضي تقييما واضحا وشاملا لمحاولة رصد مكان القوة والضعف في تنزيل هذه السياسات من جهة ثم رصد الفرص المتاحة لتخفيف من حدة ظاهرة البطالة انطلاقا من الآثار السوسيو اقتصادية واجتماعية المرتبطة بقضايا التشغيل.

هذا يقودنا في محاولة تقييم نتائج السياسات العمومية حول التشغيل للوقوف في هذا التقرير على المحاور الآتية:

- (1) عرض مقتضب لمختلف المبادرات الحكومية المتعلقة بالتشغيل منذ 2012 إلى اليوم؛
- (2) تتبع معدلات مناصب الشغل وتحليلها واستنتاج دالتها الإحصائية والإجرائية وأثرها على الاقتصاد الوطني وذلك من خلالها مساراتها من سنة 2012 إلى سنة 2021؛
- (3) الوقوف على التبيانات الجهوية بخصوص ملف التشغيل والبطالة والنقص في اليد العاملة ومدى أثر ثقل النسب المرتفعة في بعض الجهات لدالة البطالة وانحسارها في بعض الجهات والامكانيات التي تتيحها بعض الفرص بالرغم من ارتفاع منسوب البطالة في صفوف حاملي الشهادات وهو الأمر الذي يبدو مقلقا؛
- (4) عرض كرونولوجي لمعدل النمو بين سنتي 2012-2021 وأثره على الاقتصاد الوطني.
- (5) رصد لتطور مؤشرات الحكامة وذلك من خلال الوقوف على اللجن والهيآت المحدثة في هذا الشأن واختصاصاتها في مجال الحكامة التي تعتمدها وزارة التشغيل كمقياس للتتبع والتدبير مع المواكبة للقوانين المؤطرة لها.

ثم تجميع النصوص القانونية الصادرة خلال هذه الفترة لرصد تطور المجال التشريعي المصاحب لهذا الورش الكبير والحيوي.

الفصل الأول:

تذكير بالتوجهات والأهداف الرئيسية للسياسات العمومية
في مجال التشغيل ما بين 2012-2021

من البديهي أن محاولة إجراء تقييم لسياسة عمومية أو استراتيجية أو مخطط أو برنامج، تستدعي مبدئياً الوقوف على مضامينها، ومحاولة استحضار محاورها وأهدافها، والحالة هاته بخصوص السياسات العمومية حول التشغيل خلال الفترة 2012-2021 يلاحظ أن الملامح الأساسية لهذه السياسة ترجمتها البرامج الحكومية للحكومات المتعاقبة ثم وضع استراتيجية وطنية للتشغيل 2015-2025، أعقبها وضع مخطط وطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021 ويفسر الرسم أسفله الرؤية التي تحكم مسار وضع السياسات العمومية في مجال التشغيل.



المصدر: وزارة الشغل والادماج المهني:

وتوخيا للموضوعية والحياد النسبي في إجراء التقييم سوف يخصص رصد خاص للإجراءات الطارئة التي فرضتها القوة القاهرة لجائحة كوفيد 19 والتي كما سبق الإشارة كان آثارها جد وخيمة على مختلف مناحي الحياة والتشغيل بشكل بارز كأحد التظاهرات البارزة لتوقف الأنشطة وحظر التجوال الذي فرض بسببها.

أولاً: توقعات البرنامج الحكومي 2012¹.

في إطار البرنامج الحكومي الرامي إلى تعزيز دولة الحق والقانون والنهوض بالتنمية الاجتماعية الذي يسعى بالأساس لمحاربة البطالة وإنعاش الشغل. اعتبرت الحكومة الشغل ومحاربة البطالة أولوية بامتياز وذلك بهدف تخفيض معدل البطالة إلى 8 %، ومن أجل هذا الغرض ستعمل الحكومة على تعزيز الإطار المؤسسي لسياسة التشغيل وتطوير الإجراءات الإرادية للتشغيل وتدعيم قدرات رصد وتحليل وتقييم سوق الشغل، وعلى هذا الأساس وبغرض معالجة الرصيد المتراكم من العاطلين وخصوصاً لدى حاملي الشهادات العليا، ستسعى الحكومة إلى اعتماد برامج جديدة من خلال الاعتماد على ما يلي:

- برنامج "مبادرة" يهتم تشجيع التشغيل في الجمعيات العاملة في مختلف مجالات القرب والخدمات الاجتماعية والتربوية.
- برنامج "تأطير" يخص فئة حاملي الشواهد المعنيين بالبطالة الطويلة الأمد بوضع منحة لإعادة التأهيل لكل متدرب شهريا في حدود سنة من التدريب، بهدف تأطير 50 ألف سنويا.
- برنامج "استيعاب" كنظام انتقالي تحفيزي لإدماج الاقتصاد غير المهيكل مما يدعم استقرار الشغل وتحسين ظروفه.

وقد حدد كأهداف ما يلي:

- مضاعفة مردودية التشغيل الذاتي من خلال مواكبة المقاولات الجديدة وتمكينها من ولوج الطلبات العمومية.
- وضع آليات فعالة لرصد سوق الشغل من خلال إحداث مرصد وطني للتشغيل.
- إنشاء منظومة معلوماتية وطنية لتطوير نظام فعال لدراسة سوق الشغل.
- تقوية قدرات نظام الوساطة على الربط بين حاجيات السوق وأنظمة التكوين.
- تنويع التمثيلية داخل المجلس الإداري للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
- تفعيل المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للتشغيل المنصوص عليها في مدونة الشغل.

¹ البرنامج الحكومي لسنة 2012

أما بخصوص مجال ترسيخ قوانين الشغل فستعمل الحكومة إلى تفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل من خلال وضع صندوق خاص به، عبر تعزيز احترام قوانين الشغل وحماية المشغلين وضمان السلامة والصحة والمساواة وتكافؤ الفرص.

كما تعمل الحكومة على تطوير القطاعات الإنتاجية المدرة لفرص الشغل وتنمية العمل القروي.

ثانيا: الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025.

لقد جاءت الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025 في مرحلة تعرف تراجعاً كبيراً في المجال، حيث مناصب الشغل غير كافية وفرص الإدماج محدودة، وضع تفاقم مع بروز كفاءات غير ملائمة لسوق الشغل²، وبرامج تحفيزية ونظام وساطة ذات وقع محدود.

وتهدف الإستراتيجية إلى جعل التشغيل في صلب الفعل العمومي من خلال مقارنة شاملة لجميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، والوقوف على كل التحديات والفئات المتضررة من البطالة وغيرها من إكراهات التشغيل، عبر خلق مناصب شغل كافية ومرضية من حيث الجودة ومتطلبات سوق الشغل ومن حيث انتظارات الشباب فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتفاوتات المحلية.

ويشكل إنعاش الشغل المنتج وتثمين الرأسمال البشري والحكامة الجيدة لسوق الشغل، الارتفاع الأساسية لضمان ظروف عيش لائقة للفئات الهشة ومكافحة الفقر والهشاشة، بشكل مستدام.

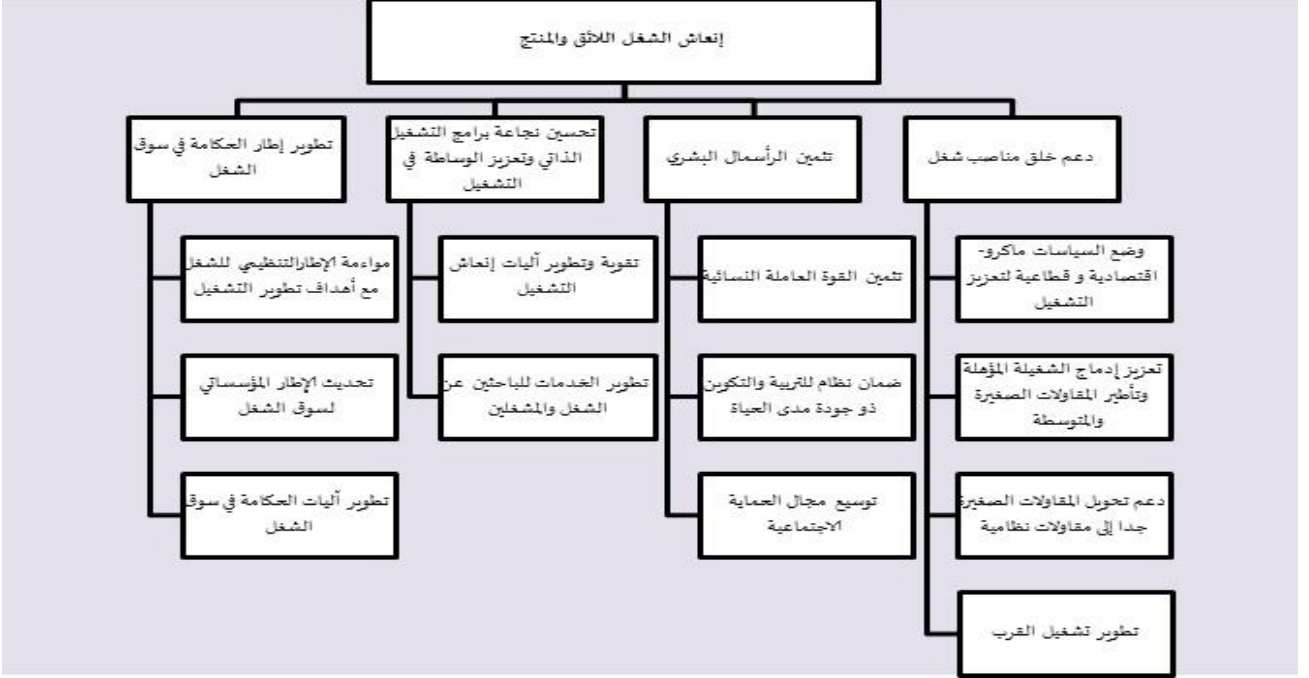
وكخطوة أولى لصياغة الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، تم إعداد تشخيص يهدف إلى تشكيل قاعدة معارف قوية حول التشغيل، تمكن من تحديد القضايا ذات الأولوية والتي تتطلب معالجة، والأهداف التي يجب تحديدها والتدخلات المطلوبة للإستراتيجية الوطنية للتشغيل، بالإضافة إلى تقرير تشخيصي لوضعية التشغيل ومدكرة توجيهية تعرف بالمحاور الإستراتيجية المختارة لإعداد الإستراتيجية الوطنية للتشغيل في ماي 2014، إلى جانب سلسلة من اللقاءات والمشاورات مع مختلف الفاعلين في المجال.

² عرض وزير الشغل والإدماج المهني حول الإستراتيجية الوطنية للتشغيل والبرامج الإرادية للنهوض بالتشغيل، المجموعة الموضوعاتية الخاصة بتقييم السياسات العمومية حول التشغيل مجلس المستشارين،

الطلاء 30 مارس 2021، ص 6.

وتعتمد الإستراتيجية الوطنية على أربعة محاور رئيسية:

- (1) دعم خلق مناصب شغل؛
- (2) تهمين الرأسمال البشري؛
- (3) تحسين نجاعة برامج التشغيل الذاتي وتعزيز الوساطة في التشغيل؛
- (4) تطوير إطار الحكامة في سوق الشغل.



المصدر: وزارة الشغل والادماج المهني.⁴

³ - عرض السيد وزير الشغل والادماج المهني المقدم أمام المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول التشغيل يوم 30 مارس 2021.
⁴ - عرض السيد وزير الشغل والادماج المهني المقدم أمام المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول التشغيل يوم 30 مارس 2021.

وفيما يخص آليات الحكامة، تم تشكيل:

❖ **لجنة وزارية للتشغيل:** يترأسها رئيس الحكومة وتضم 16 قطاعا حكومية، يتمثل دورها في:

- وضع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل (على المدى الطويل) وتعيينها كل خمس سنوات
- صياغة المخططات الوطنية للنهوض بالتشغيل (كل خمس سنوات).
- العمل على تحقيق التوجهات والأهداف الأساسية للإستراتيجية الوطنية للتشغيل من خلال:
- تحديد شروط تفعيل هذه الإستراتيجية في إطار تعاقدي.
- تعميق الدراسات والمشاورات بشأنها عند الاقتضاء.
- تتبع منجزات الاتفاقيات الخاصة أو عقود البرامج المبرمة بين الشركاء المحليين للإستراتيجية الوطنية للتشغيل.

❖ **اللجنة التقنية للتبعية:** يرأسها وزير الشغل والإدماج المهني، وتتكون من ممثلي القطاعات الوزارية

أعضاء اللجنة الوزارية للتشغيل، وتسهر على:

- الإطلاع على حصيلة تقدم منجزات الإستراتيجية الوطنية للتشغيل من خلال نتائج تقييم برامج التشغيل.
- تقوية البعد القطاعي والتراخي لبرامج التشغيل.
- دعم تنمية الجهاز الإحصائي لسوق الشغل.
- اقتراح إجراءات التشغيل اللازمة.
- التشاور مع المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بشأن جميع القضايا والبرامج الرامية إلى النهوض بالتشغيل.

❖ **مجموعات العمل الموضوعاتية:** يرأسها قطاع حكومي معين (حسب الموضوع المتداول) وتضم

ممثلي القطاعات الوزارية، الهيئات والمؤسسات العمومية المعنية، تشرف على:

- ضمان تماسك مختلف الفاعلين حول التوجهات المقترحة وتحقيق الالتقائية وفي بلورة مخطط العمل.
- اقتراح الإجراءات والتدابير المناسبة (تحديد البرامج ذات الأولوية وأهدافها).
- تحديد الإجراءات المتعلقة بمختلف المشاريع والبرامج.
- تدارس "التقاطعات" في البرامج القطاعية الأخرى والتي يمكن أن تلتقي مع الإجراءات المقترحة.

- تعبئة خبراء وطنيين و/أو دوليين لتقديم الدعم التقني الضروري.

ثالثا: توقعات البرنامج الحكومي 2017.

لقد أدرج البرنامج الحكومي لهذه الولاية توقعاته حول التشغيل في محور معنون بالنهوض بالشغل والإدماج المهني والذي اعتبر التشغيل كسابقه في البرنامج الحكومي لسنة 2012 أحد التحديات الكبرى التي تعتمزم الحكومة مواجهتها وجعلها في صلب أولوياتها ومعالجتها في جوانبها القانونية والمؤسسية والهيكلية والقطاعية.

وفي هذا الباب، سوف تسعى الحكومة إلى تبين سياسة عمومية في مجال التشغيل تقوم على الأسس التالية:

أ. النهوض بالتشغيل وبعلاقات الشغل وتجويد برامج إنعاش الشغل وتحسين أداء مؤسساته وتطوير شروط العمل اللائق، ومن أجل ذلك، ستتخذ الحكومة التدابير التالية:

- تفعيل استراتيجية التشغيل في أفق 2025 تحت شعار " جميعا من أجل النهوض بالتشغيل المنتج والعمل اللائق" وربطها بالاستراتيجيات القطاعية وتعزيز دور الجهات والجماعات الترابية في هذا المجال؛
- تفعيل اللجنة الوزارية للتشغيل كآلية لتتبع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل؛
- وضع نظام معلوماتي يوفر للفاعلين المعلومات المتعلقة بسوق الشغل، ودعم المرصد الوطني لسوق الشغل؛
- العمل على ربط منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل؛
- القيام بتقييم شامل لبرامج إنعاش التشغيل ومراجعتها؛
- مراجعة آليات الوساطة سواء تعلق الأمر بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات أو مؤسسات الوساطة بالقطاع الخاص؛
- تقييم أداء وفعالية الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتحسين حكومتها ودورها في تسيير وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة في إطار عقد -برنامج مع الدولة؛

■ وضع منظومة جهوية لإنعاش التشغيل تضمن التلقائية والتكامل بين مختلف الفاعلين على الصعيد الترابي لإنعاش التشغيل.

ب. مراجعة وتجويد التحفيزات القطاعية وإجمالية وربطها بإحداث فرص شغل، من أجل ذلك يعتمد البرنامج مجموعة من التدابير من أهمها:

- مراجعة سياسة التحفيزات القطاعية من أجل توجيهها إلى القطاعات الواعدة على مستوى عدد ونوعية فرص الشغل التي تحدثها؛
- تعزيز برامج التشغيل الذاتي؛
- إطلاق برنامج لتطوير التشغيل الذاتي للشباب في المناطق القروية عبر إصدار طلب مشاريع موجه لحاملي المشاريع في المناطق القروية، وتقديم دعم مالي للمشاريع المختارة ومواكبة حاملها بتكوين إلزامي؛
- إحداث برامج تكوين خاصة بتأهيل الشباب الحاصلين على الشهادات من أجل الاسهام في التنمية القروية؛
- إقامة فضاءات رقمية في العالم القروي لتشجيع الشباب على تطوير خدمات وأنشطة عن بعد.

ج. إجراءات خاصة بتعزيز القابلية للشغل، وبهذا الشأن إذ تعتمد الحكومة اتخاذ تدابير من بينها:

- إحداث نظام تدريب لدى الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛
- الاستمرار في تفعيل وتطوير برامج استكمال تأهيل المجازين؛
- إقرار تحفيزات للمقاولات لتخصيص تدريب لفائدة خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني؛
- تشجيع إنشاء مشاتل مندجة لإيواء حاملي المشاريع والباحثين؛
- تعميم فضاءات التشغيل على كافة المدن وإنشاؤها بالجامعات والجماعات الترابية؛
- دعم ومواكبة المبادرات الشبابية للتشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات، وتفعيل مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتخصيص 22% للمقاولات المتوسطة والصغرى؛

د. مواصلة تطوير وملاءمة تشريع الشغل والنهوض بالعمل اللائق وإرساء علاقات مهنية مستقرة:

وفي هذا الإطار، توخت الحكومة العمل على:

- مراجعة مدونة الشغل عبر مقارنة تشاركية مندمجة وملاءمة مقتضياتها مع معايير منظمة العمل الدولية، وتطوير تشريع الشغل لضمان العمل اللائق لكل الفئات، وتنافسية المقاول الوطنية وتيسير ولوج الفئات الهشة لعالم الشغل، ومواكبة المهاجرين في وضعية قانونية من أجل تيسير إدماجهم المهني؛
- السعي نحو إقرار القانون التنظيمي المتعلق بشروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب؛
- اعداد القانون المتعلق بالنقابات المهنية؛
- بلورة ميثاق اجتماعي يحدد التزامات مختلف الأطراف، بهدف تطوير العلاقات المهنية ومؤسسة الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية؛
- إعداد استراتيجية للنهوض بالصحة والسلامة المهنية تنفيذا لأحكام اتفاقية العمل الدولية رقم 282؛
- تقوية جهاز متفشية الشغل والرفع من تغطية المراقبة للمؤسسات الخاضعة للتشريع الاجتماعي وتعزيز آليات تلك المراقبة وتوفير الموارد البشرية اللازمة تدريجيا؛
- تطوير الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية الفئات الهشة، ولاسيما في مجال محاربة تشغيل الأطفال والنهوض بحقوق المرأة في العمل؛

رابعاً: التوجهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل.

اعتباراً لكون قضية التشغيل تعتبر من أولى أولويات المملكة، قامت الحكومة بوضع المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021 من شأنه ملاءمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل.

ويرتكز المخطط الوطني المذكور على دعم خلق مناصب الشغل، وتكثيف البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة، وتحسين ظروف العمل، ودعم البعد الجهوي في التشغيل، وكذا بغية استيعاب أكبر عدد ممكن من الباحثين عن الشغل في إطار مناصب شغل جديدة تتوفر فيها كل عناصر وشروط العمل اللائق، مشيراً إلى أن البرنامج الحكومي اعتبر محور التشغيل كأحد المحاور الرئيسية لعمل الحكومة، وأقر بضرورة العمل على تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتشغيل بعد ملاءمتها وتطويرها.

ويلخص البيان التالي أهم المحاور ومرتكزات هذا المخطط؛

خمس توجهات استراتيجية تضمن مقاربة شمولية ومندمجة (موزعة على 50 تدبيراً)



المصدر: وزارة الشغل والادماج المهني.⁵

⁵ - عرض السيد وزير التشغيل المقدم أمام المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول التشغيل يوم 30 مارس 2021.

ولقد تضمن المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل برنامجا تنفيذيا تمت صياغته بتبني مقارنة تشاركية، شاملة ومندمجة خلال الأشغال التحضيرية للبرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل (أكتوبر 2017 إلى مارس 2018) حيث تم؛

▪ عقد أكثر من 30 اجتماعا من طرف مجموعات العمل الموضوعاتية الخمس، وضمت أكثر من 70 جهة فاعلة (وزارات، مقاولات ومؤسسات عمومية، مؤسسات دستورية، جهات، منظمات دولية، نقابات، خبراء..)؛

▪ جرد وتقييم البرامج والمشاريع ذات العلاقة بالتشغيل والتي شكلت فضاء مفتوحا للتبادل، وتعزيز الابتكار في سياسات التشغيل؛

▪ دراسة ووضع أسس المقارنة والتقدير المالي لأزيد من 50 تدييرا وتحديد الأولويات وتوقف التخطيط الشامل على مدى السنوات الخمس المقبلة (تم تحسين الإجراءات ذات الأولوية المحددة لعام 2019/2018). دراسة وتقييم حوالي 50 إجراء وتقييمه ماليا، مع تحديد الأولويات وإنجاز التخطيط الشامل على مدى السنوات القادمة (تنقيح الإجراءات ذات الأولوية ل 2019/2018).

▪ التقاسم مع الشركاء الاجتماعيين خلال انعقاد المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بتاريخ 28 ماي 2018، قبل المصادقة على البرنامج التنفيذي ومصفوفة الإجراءات ذات الأولوية من طرف اللجنة الوزارية الثانية للتشغيل برئاسة رئيس الحكومة في 11 أبريل 2018.

كما تضمن حزمة من التدابير لدعم خلق فرص الشغل وآليات مواكبة الشباب لإنشاء وإنجاح مشاريعهم المهنية:

▪ دعم خلق فرص الشغل وتحسين وملاءمة التكوينات لحاجيات سوق الشغل؛

▪ ربط تحفيزات الاستثمار بعدد ونوعية مناصب الشغل المقترح خلقها؛

▪ إعطاء الأولوية للاستثمارات العمومية لما لها من أثر في خلق فرص الشغل في إطار برنامج تقييم تدبير الاستثمارات العمومية؛

▪ تعزيز آليات وميكانيزمات مراقبة سوق الشغل واستباق حاجياته من الكفاءات؛

▪ فتح الطلبات العمومية وسندات الطلب أمام التعاونيات والمقاولين الذاتيين؛

▪ دعم القطاع الجمعي باعتباره خزاننا مهما لخلق فرص الشغل؛

- برمجة وحدات حول السلوكيات المهنية والتعريف بالمقاولة وسوق الشغل وتقنيات البحث عن عمل ضمن أسلاك التكوين المهني والتعليم العالي؛
- تكثيف تكوين المقاولات (بالتبادل والتعلم)، سواء بالنسبة للتكوين المهني أو التعليم العالي؛
- إحداث إطار للتدريب داخل المقاولة للطلبة بالكليات والجامعات.؛
- تطوير حس المقاولات واستكشاف المهن لبلوغ 50.000 حامل شهادة باكالوريا مهنية خلال السنة بحلول 2020-2021.

خامسا: إجراءات مواجهة جائحة كوفيد 19.

كما سبقت الإشارة في مدخل هذا التقرير، أنه من دواعي الموضوعية والتجرد في تقييم السياسات العمومية على اختلافها، وبالخصوص تقييم السياسات العمومية الموجهة نحو التشغيل باعتبارها ملتمقى لمجموع عدة سياسات عمومية مختلفة يقتضي نسبيا عزل الفترة التي خيمت فيها جائحة كوفيد 19 على العالم وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومحاولة إجراء مسح خاص للمبادرات المتخذة بهذا الخصوص والنتائج المحققة.

وارتباطا بسوق الشغل تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات للحفاظ على مناصب الشغل خلال الجائحة، وتبعا للتعليمات الملكية السامية، تم اتخاذ عدة إجراءات استعجالية للتحكم في الوضع الوبائي من جهة، ودعم الفئات الهشة المتضررة من تداعيات هذه الجائحة والعمل على الحد من اثارها السلبية على الوضع الاقتصادي للبلاد مع الحرص على الحفاظ على مناصب الشغل من جهة أخرى. وهكذا، تمثلت أولى تدابير الدعم في احداث " الصندوق الخاص بتدبير فيروس كورونا كوفيد 19 " لتغطية النفقات الاستثنائية المترتبة عن تدخلات الدولة لتخفيف الصدمة الناجمة عن الازمة.

كما تم احداث لجنة لليقظة الاقتصادية عهد اليها، من جهة، بتتبع الوضع الاقتصادي من خلال اليات دقيقة للرصد والتقييم، ومن جهة أخرى، بتحديد التدابير الملائمة لمواكبة القطاعات المتضررة.

وبمناسبة خطاب العرش في 29 يوليوز 2020، وكذا الخطاب الملكي السامي بتاريخ 9 أكتوبر 2020 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، أعطى جلالة الملك توجيهاته السامية، لتنفيذ خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد وإطلاق مشروع مجتمعي كبير لتعميم التغطية الاجتماعية.

وعلى غرار باقي اقتصاديات باقي دول العالم، خلفت جائحة كورونا "كوفيد19" آثارا كبيرة على الاقتصاد الوطني، وتأثر سوق الشغل خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع غير المهيكل، مما طرح عدة تحديات اجتماعية بالأساس، عملت الحكومة على معالجتها باعتماد آليات وتدابير خاصة، من أهمها:

- **تخصيص تعويض شهري قدره 2000 درهم للعاملين بالمقاولات في وضعية صعبة، والاستفادة من استرجاع مصاريف التأمين الاجباري عن المرض ومن التعويضات العائلية:**

بهدف دعم المقاولات المتضررة والحفاظ على مناصب الشغل تمت المصادقة، بتاريخ 23 أبريل 2020، على القانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا. وشملت هذه التدابير، على الخصوص، منح تعويض شهري جزائي قدره 2000 درهم والتكفل بالنفقات المرتبطة بالتعويضات العائلية وبنظام التغطية الصحية الاجبارية، خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، لفائدة الاجراء والمتدربين بموجب عقود الادمج، المصريح بهم برسم شهر فبراير 2020 والمتوقفين مؤقتا عن العمل والتابعين للمشغلين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والذين تضرر نشاطهم بسبب جائحة كوفيد 19.

وفيما يتعلق بتحديد معايير اعتبار المقاولات في وضعية صعبة، حصر المرسوم رقم 2.20.331، بتطبيق القانون السالف الذكر المصادق عليه بتاريخ 24 أبريل 2020، الاستفادة من هذه التدابير على المقاولات التي عرفت توقفا تاما لنشاطها أو تلك التي عرفت انخفاضا في رقم المعاملات يزيد عن 25% برسم أشهر أبريل، ماي ويونيو 2020، مقارنة بنفس الأشهر من السنة المالية 2019. وقد تم دفع مبلغ 6,3 مليار درهم لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم الفترة الممتدة من 15 مارس إلى نهاية شهر يونيو 2020، لتمويل عملية منح التعويض والتكفل بالنفقات المرتبطة بالتعويضات العائلية وبنظام التغطية الصحية الإجبارية.

- **تخفيف تكاليف المقاولات التي تواجه صعوبات:** من خلال تعليق أداء المساهمات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، على مدى فترة 18 شهرا، خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس 2020 إلى 30 يونيو 2020، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 25.20 السالف الذكر والمادة 3 من المقرر المشترك لوزير الاقتصاد والمالية واصلاح الإدارة ووزير الشغل والادماج المهني.

كما تمثل تخفيف التكاليف في تأجيل سداد أقساط القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الايجار "leasing" وإمكانية استفادة المقاولات التي يقل رقم معاملاتها برسم السنة المالية 2019 عن 20 مليون درهم من إمكانية تأجيل الادلاء بالتصريحات الضريبية وتعليق المراقبة الضريبية والاشعار للغير الحائز. ولقد امتد مفعول كافة هذه التدابير إلى غاية 30 يونيو 2020.

- **دعم خزينة المقاولات** عبر تسريع وتيرة أداء المستحقات لفائدة المقاولات، وإحداث آليات للضمان، ويتعلق الامر ب:

- ضمان اوكسجين الذي يرمي الى تعبئة موارد التمويل لفائدة المقاولات، التي تضررت خزيتها، والذي يغطي 95% من مبلغ القرض،
- ضمان المقاولين الذاتيين كوفيد 19 الذي يهيم القروض الممنوحة من طرف البنوك لفائدة المقاولين الذاتيين المتضررين من الازمة، بدون فائدة لما يعادل ثلاثة أشهر من رقم المعاملات المصرح به في اخر إقرار ضريبي مع سقف محدد في 15000 درهم ويمكن تسديد هذا القرض على مدى 3 سنوات بما في ذلك سنة واحدة كمؤجل الاسترداد.

كما إطلاق آليات أخرى للضمان ويتعلق الأمر ب "إقلاع المقاولات الصغيرة جدا" و "ضمان إقلاع"، بهدف مواكبة إنعاش نشاط المقاولات عبر ضمان القروض المخصصة لتمويل احتياجات الخزينة، وهي قروض واجبة السداد على مدى سبع سنوات، مع فترة مؤجل الاسترداد محددة في سنتين. ومن أجل دعم الولوج للقروض البنكية، تم تكييف النظام البنكي من خلال تدابير السياسة النقدية يترجمها تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 2,25% إلى 2% ثم إلى 1,5% و تحرير الحساب الاحتياطي بشكل تام لفائدة البنوك و إمكانية لجوء البنوك الى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم و بالعملات الأجنبية، و توسيع نطاق السندات و الأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك و تمديد آجال عمليات إعادة التمويل و إدماج قروض التسيير إلى جانب قروض الاستثمار في اطار إعادة تمويل المقاولات.

وفي نفس الاتجاه، بذلت جهود المقاولات النائلة للصفقات العمومية، من خلال وضع اليات لتجنبها غرامات التأخر في الإنجاز الذي لا تتحمل مسؤوليته بسبب الازمة.

- **صرف دعم لفائدة الاسر المستفيدة وغير المستفيدة من خدمة راميد** من خلال العملية التي أطلق عليها اسم "تضامن" وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية للأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل

والتي تضررت بصفة غير مباشرة بفعل الحجر الصحي. واستفادت من الدعم المقدم في إطار هذه العملية المنظمة على ثلاث مراحل، حوالي 5,5 مليون أسرة، 45% منها بالوسط القروي. وقد بلغت التكلفة النهائية لهذه العملية ما يناهز 15,26 مليار درهم، حيث تم تعبئة هذا المبلغ من خلال الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19".

- **تأجيل سداد قروض السكن والاستهلاك** من خلال تحمل الدولة والقطاع البنكي للتكلفة الكاملة للفوائد العرضية الناتجة عن تأجيل سداد قروض السكن والاستهلاك للفترة الممتدة بين مارس ويونيو 2020. ويهم هذا الاجراء الأشخاص الذين لديهم أقساط شهرية قد تصل إلى 3000 درهم بالنسبة لقروض السكن و1500 درهم بالنسبة لقروض الاستهلاك، بما فيها القروض التي قدمتها شركات التمويل الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التدبير يهم حوالي 400.000 مستفيد.

- **توقيع عقود برامج لدعم القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة:** ستمكن اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها الية مبتكرة لتمويل الاستثمار، من ضمان تنفيذ أمثل للمشاريع من خلال تعبئة خبرة القطاع الخاص وتقاسم المخاطر وتخفيف الضغط على المالية العمومية. في هذا الإطار، ستعطي الأولوية بشكل خاص للقطاعات الصناعية الموجهة للتصدير والفلاحة والعقار والسياحة بالإضافة إلى الاستثمارات الواعدة في مجال الاقتصاد الرقمي. هكذا تم التوقيع بتاريخ 6 غشت 2020 على عقد برنامج لإنعاش القطاع السياحي بين الدولة والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والكونفدرالية الوطنية للسياحة. ويطمح هذا العقد البرنامج الذي يتضمن مجموعة من تدابير المواكبة لفائدة هذا القطاع المحوري في الاقتصاد الوطني، إلى إعطاء دفعة قوية للقطاع ودينامية جديدة من أجل مواكبة اقلاعه وتحوله من خلال ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في الحفاظ على النسيج الاقتصادي والتشغيل وتسريع مرحلة استئناف النشاط ووضع أسس تحول مستدام للقطاع. بالإضافة إلى ذلك، تم خلال شهر أكتوبر 2020، إبرام عقد برنامج لإعادة إقلاع قطاع متعهدي المناسبات والملتقيات ومموني الحفلات، وكذا عقد برنامج لإعادة إقلاع قطاع الترفيه والألعاب.

كما سيتم إيلاء اهتمام خاص للقطاعات ذات القدرة العالية على تعويض المنتجات المستوردة وللمشاريع المحدثة لفرص الشغل مع الحرص على تعزيز الأفضلية الوطنية وتشجيع المنتج المحلي.

الفصل الثاني:

حصيلة السياسات العمومية في مجال التشغيل

إن تناول حصيلة السياسات العمومية في ميدان التشغيل في إطار محاولة تقييم منجزاتها تقتضي من جملة ما تقتضيه الإعتماد على الإحصائيات والمؤشرات الرسمية كمنطلق للتقييم ثم التوجه نحو استنطاق الإحصائيات الصادرة عن مؤسسات موازية رسمية مرورا بالتقارير الصادرة عن المؤسسات الدستورية الوطنية وتقارير بعض الهيآت الدولية إضافة إلى التصريحات المعبر عنها خلال جلسات الإستماع التي قامت بها المجموعة مع الفرقاء الإجماعيين والإقتصاديين، وفي جانب آخر ووفقا لما سبق عرضه في بداية التقرير من كون التوجه هو محاولة إجراء تقييم مأكرو لسياسة التشغيل للإعتبارات التي سبق ذكرها سلفا، وعليه سوف تتم محاولة رصد للحصيلة الرقمية انطلاقا من المؤشرات العامة (معدل النمو السنوي؛ معدل البطالة؛ معدل التشغيل: قطاع عام / قطاع خاص) بالإضافة إلى الحصيلة القطاعية والإجراءات المتخذة لمحاولة تقليص الهوة بين التكوين ومتطلبات سوق الشغل، ثم رصد لمعيار الحكامة في تنزيل هذه السياسات اعتبارا لأهمية هذا المعيار الذي أصبح يوظف في تقييم وتصنيف تطور وتقديم الدول بل تعد من العوامل الهامة التي تعزز النمو الإقتصادي المستدام والشامل⁶.

أولا: تطور المؤشرات العامة للإقتصاد الوطني والمتعلقة بالتشغيل من سنة 2012 إلى سنة 2021.

1) تطور معدل النمو:

عرف تطور معدل النمو السنوي ما بين 2012 و2020 نموا مضطربا يرتفع وينخفض بمعدل 1 إلى 2 %، حيث سجلت سنة 2012 نموا بمعدل 3.2 % ليتراجع في سنتي 2013 و2014 إلى 2.9 و2.4 على التوالي.

وسجلت سنة 2016 أقل معدل للنمو خلال هذه الفترة بنسبة 1.2 % بالرغم بأن السنة التي قبلها (2015) والسنة الموالية (2017) تميزتا بارتفاع مهم وصل إلى 4.5% و4%، ليتراجع النمو بشكل متواصل خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2018، 2019، 2020) مسجلة على التوالي 3.1%، 2.5% لينخفض إلى 5.8 % إبان تفشي فيروس كوفيد 19. فيما تتوقع المندوبية السامية للتخطيط ارتفاع بمعدل النمو لهذه السنة (2021)، يقدر ب 4.4%.

⁶ - الحكامة الجيدة المؤسساتية والتنمية الاقتصادية: ما هي الدروس التي استخلصها المغرب؛ وزارة الإقتصاد والمالية ومديرية الدراسات والتوقعات المالية، أبريل 2018، ص.8.

2) تطور معدل البطالة:

لم تسجل معدلات البطالة أي انخفاض يذكر منذ سنة 2012 (9.0%)، بل استمرت في الإرتفاع لتصل إلى 10.2% سنة 2017 وانخفضت بعد ذلك سنتي 2018 و2019 (9.5% و9.2% على التوالي). وتبقى 2020 سنة الاستثناء على كل المستويات، حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى 11.9%، بينما تتوقع المندوبية السامية للتخطيط استمرار الإرتفاع خلال سنة 2021 لتصل إلى 12.5%.

3) تطور معدل التشغيل:

استمرت معدلات التشغيل في الإنخفاض المتواصل بالموازاة مع ارتفاع معدلات البطالة خلال العشر سنوات الأخيرة، من 44.10% سنة 2012 إلى 39.4% سنة 2020، متأثرة بذلك بتراجع نسبة النمو الاقتصادي خلال هذا العقد. ويرصد الجدول الموالي مسار تطور المؤشرات الثلاث المذكورة (معدل النمو، معدل البطالة، معدل التشغيل).

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
4.4	- 5.8	2.5	3.1	4	1.2	4.5	2.4	2.9	3.2	معدل النمو السنوي (%)
12.5	11.9	9.2	9.5	10.2	9.4	9.7	9.9	9.02	9.0	معدل البطالة (%)
39.9	39.4	41.70	41.60	41.70	42	42	42.8	43.8	44.10	معدل التشغيل (%)

مصادر مختلفة وتصنيف من المجموعة⁷؛

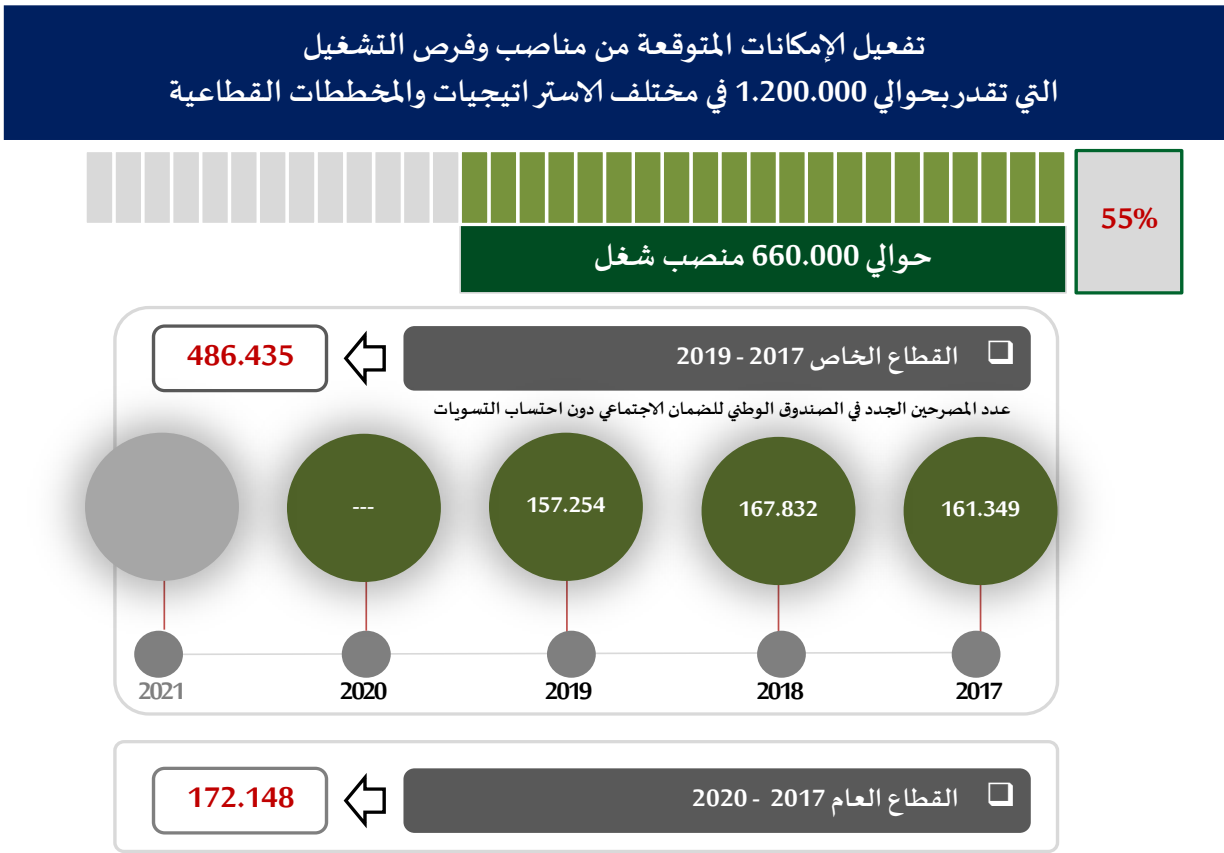
ملاحظة: من خلال جرد للمؤشرات العامة التي تشير في غالبيتها إلى تراجع النسبي المضطرب مع توالي السنوات منذ 2012 إلى 2019، دون اعتبار لتداعيات السنتين الأخيرتين 2020-2021 بسبب تداعيات جائحة كورونا أن الإقتصاد الوطني لا زال يعاني ولم يتعافى بعد من مخلفات الأزمة المالية ل 2008 وكذا تداعيات السياق الإقليمي المضطرب، كما يظل عامل عدم نجاعة السياسات العمومية المتبعة وضعف حكمة التسيير في تدبير مخلفات الأزمات المذكورة.

كما يسجل التقرير أيضا مفارقة تستوجب الإنباه والمتمثلة في المعادلة المعكوسة بين تراجع معدل النمو من جهة ثم اتساع رقعة الفئات النشيطة وهو مؤشر غير إيجابي في تحقيق التوازن والإستقرار الاجتماعي.

ثانيا: حصيلة تنفيذ المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل وفق معطيات وزارة التشغيل.

في آخر تحديث لها لحصيلة منجزات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل قدم وزير التشغيل عرضا مفصلا تطرق فيه لمختلف مراحل تنفيذه والنتائج المحققة من 2016 إلى غاية نهاية سنة 2020 والتي تميزت حصيلتها بالمنجزات التالية:

(1) حصيلة التوجهات الكبرى للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل.

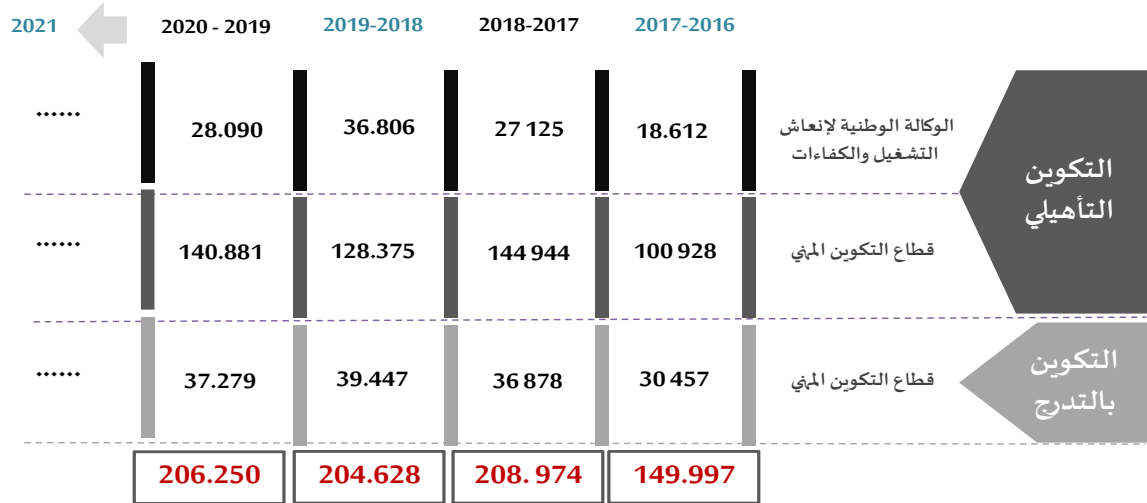
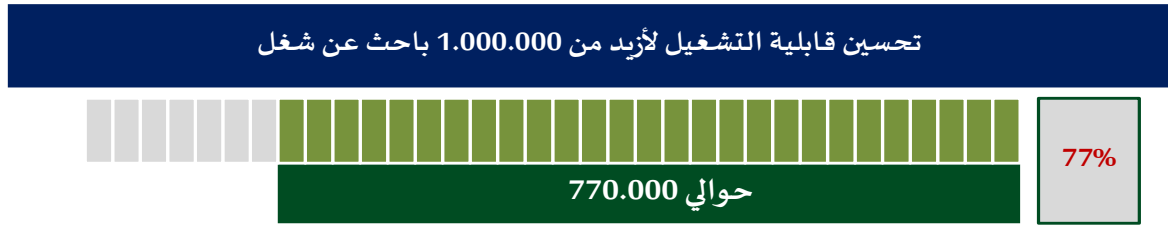


المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني.⁸

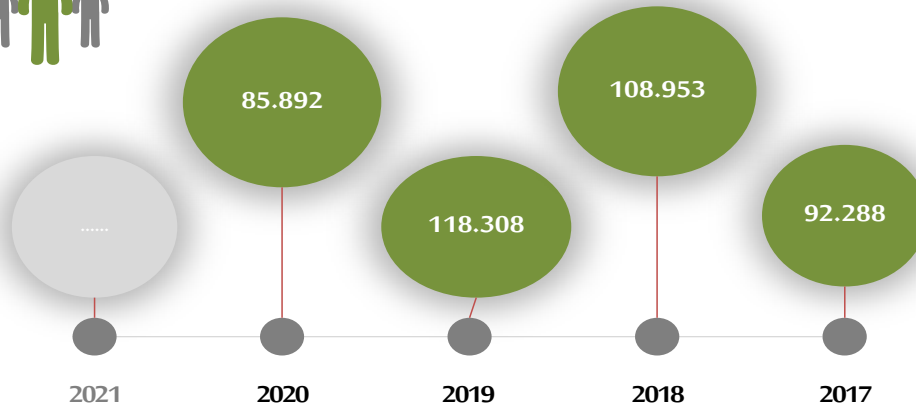
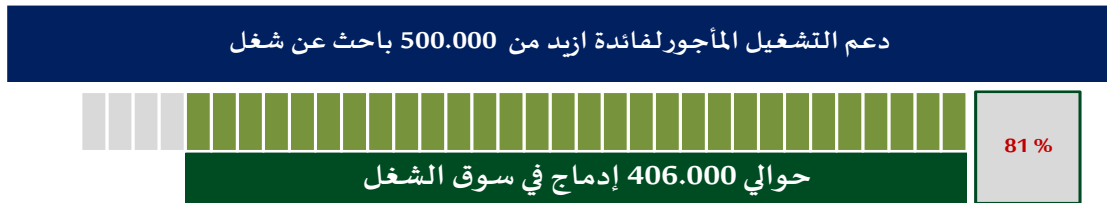
يبرز البيان أعلاه بجلاء الملاحظة المثارة من طرف مختلف الفرقاء الإجماعيين والإقتصاديين حول ضرورة إيلاء الأهمية القصوى للحوار الإجماعي من أجل تجويد ظروف العمل بالقطاع الخاص باعتباره المشغل الرسمي بامتياز، وكذا المزيد من التنسيق مع الفاعل الإقتصادي واستشارته في صياغة السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل.

⁸ - عرض السيد وزير الشغل والإدماج المهني أمام المجموعة الموضوعاتية بتاريخ 30 مارس 2021 وأمام لجنة القطاعات الإجتماعية بمجلس النواب بتاريخ 23 مارس 2021.

ويعتبر المغرب الدولة الأولى في شمال افريقيا التي تشكل فيها مناصب الشغل التي يوفرها القطاع الخاص أكبر من 80 % مقابل حوالي 20 % يوفرها القطاع العام.



المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني.



مواكبة إحداث أزيد من 20.000 وحدة اقتصادية صغيرة

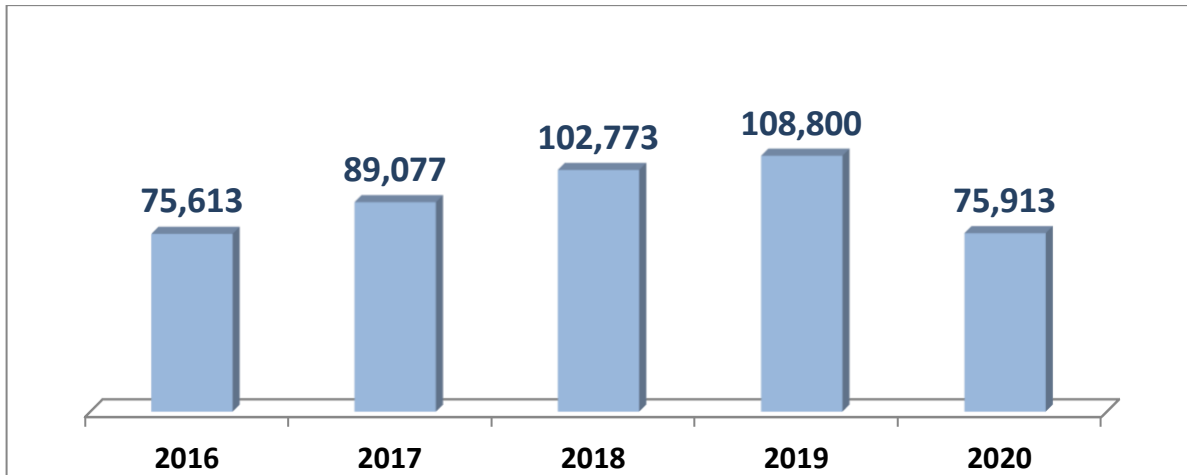


Logo	Total	2017	2018	2019	2020
Maroc PMe Entrepreneuriat Croissance Compétitivité	5.068	359	880	1.652	2.177
OFPPT	1.190	300	350	390	150
anapec	6.776	1.296	1.351	2.066	2.063

وفي سبيل تعزيز ديناميكية الاستراتيجيات القطاعية تم تكثيف المنظومات البيئية في إطار مخطط التسريع الصناعي، وإبرام عقد برنامج بين الدولة وقطاع البناء سيتمكن من توفير 220.000 منصب شغل بحلول سنة 2022.

(2) المؤشرات الخاصة ببرامج دعم التشغيل.

أ. حصيد برنامج إدماج⁹.



⁹ - عرض وزير الشغل والإدماج المهني أمام المجموعة الموضوعاتية بتاريخ 30 مارس 2021.

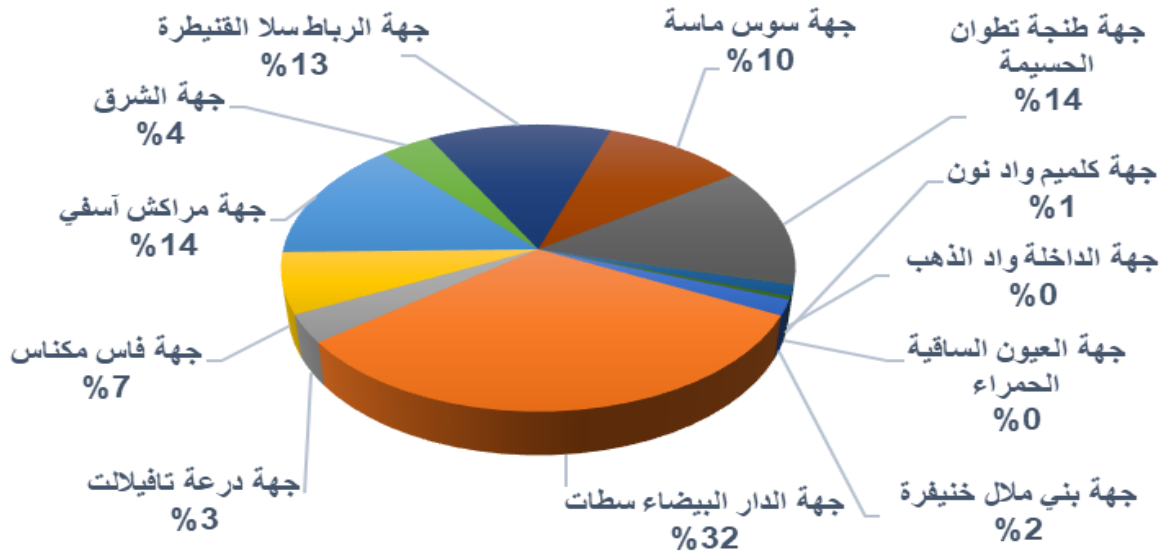
ب. برنامج تحفيز:

إجمالي منجزات البرنامج 2016-2020؛ ما يفوق 31.110 تشغيل في إطار عقود عمل

غير محددة المدة.

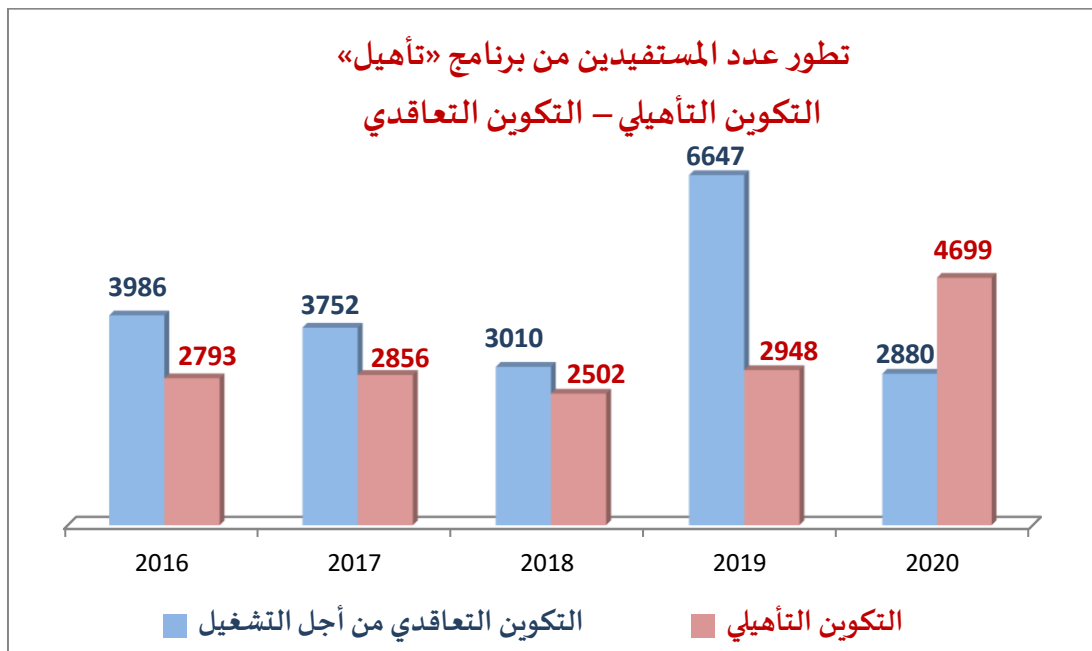


توزيع المستفيدين من تحفيز خلال سنة 2019

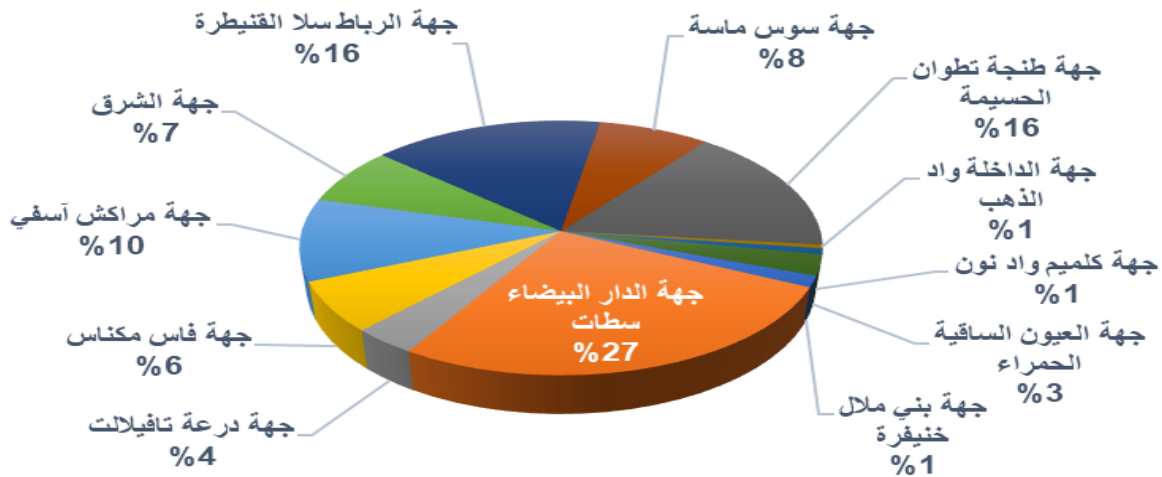


ج. برنامج تأهيل.

يهدف برنامج "تأهيل" بمكونيه (التكوين التعاقدي من أجل التشغيل - التكوين التأهيلي أو التحويلي) إلى ملاءمة كفاءات الشباب الباحثين عن شغل للحاجيات المعبر عنها من طرف المقاولات أو تلك التي يتم تحديدها في إطار الدراسات الاستشرافية؛
ومن إجمالي منجزات البرنامج 2016-2020 استفادة حوالي 15.800 من التكوين التأهيلي واستفادة أزيد من 20.270 من التكوين التعاقدي من أجل التشغيل.



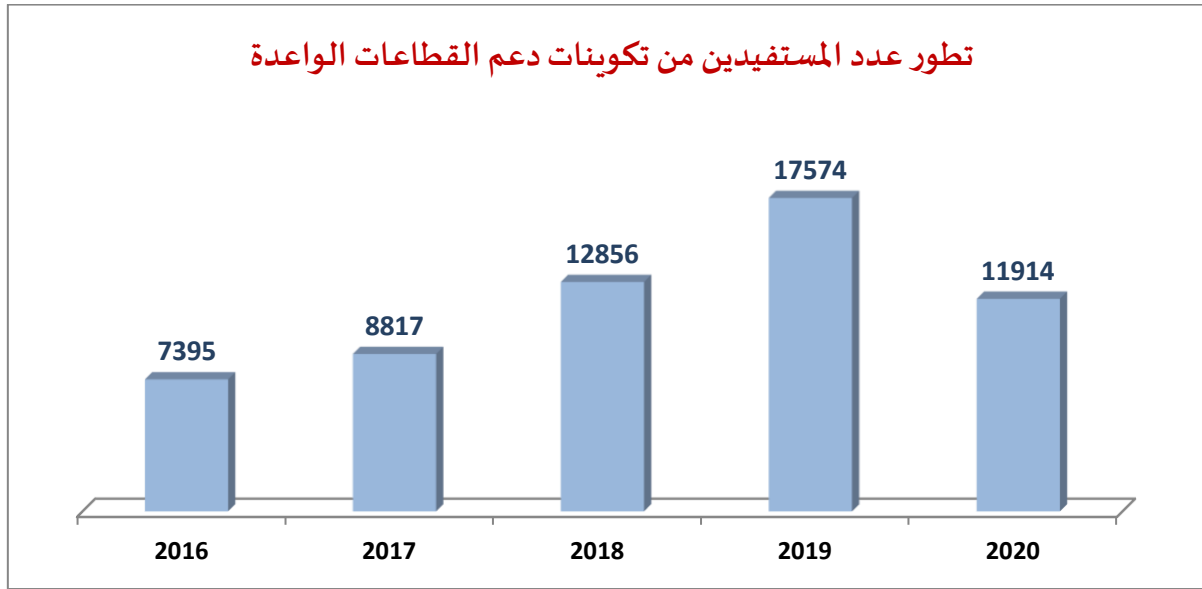
توزيع المستفيدين من التكوين التعاقدي والتكوين التأهيلي خلال سنة 2019 حسب الجهات



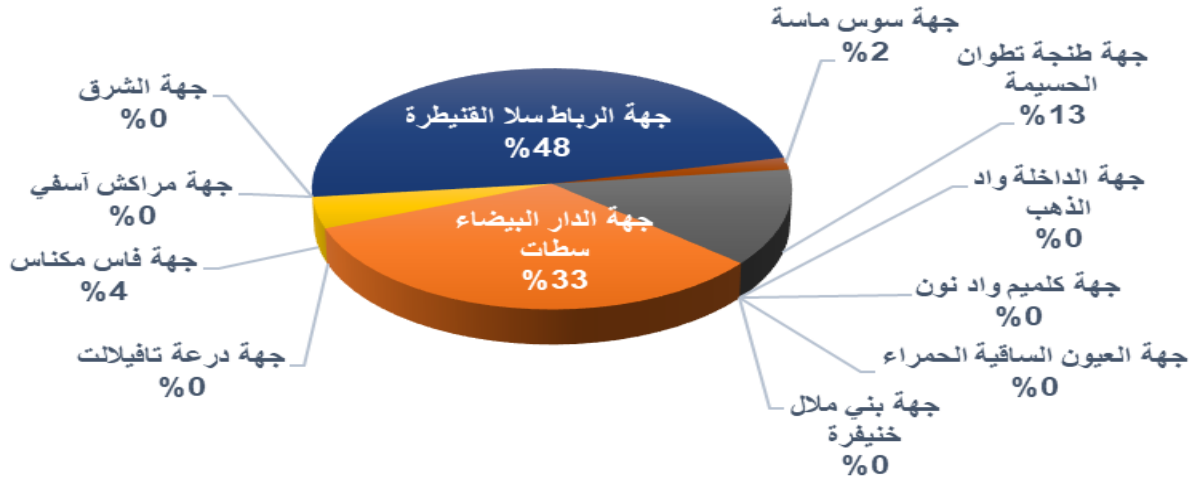
د. التكوين الموجه لدعم القطاعات الواعدة.

تعتبر منظومة التكوين الموجهة للقطاعات الواعدة تحفيزا أساسيا بالنسبة للمستثمرين في المهن العالمية للمغرب، حيث يتم العمل على مواكبة قطاعات صناعة الطيران وصناعة السيارات والالكترونيك وترحيل الخدمات، وذلك من خلال برامج خاصة ومساهمات مالية في التكوين من أجل التشغيل والتكوين المستمر لفائدة العاملين والأطر بهذه القطاعات. ويشترط في هذه الآلية التشغيل القبلي للموارد البشرية من طرف المقاولات قبل الاستفادة من الدعم.

إجمالي منجزات 2016-2020 استفادة أزيد من 58.550 مستفيد من التكوين.



توزيع المستفيدين من التكوين في القطاعات الواعدة خلال سنة 2019 حسب الجهات



من المكتسبات المحققة في برامج تحسين قابلية التشغيل يسجل بالنسبة ل:

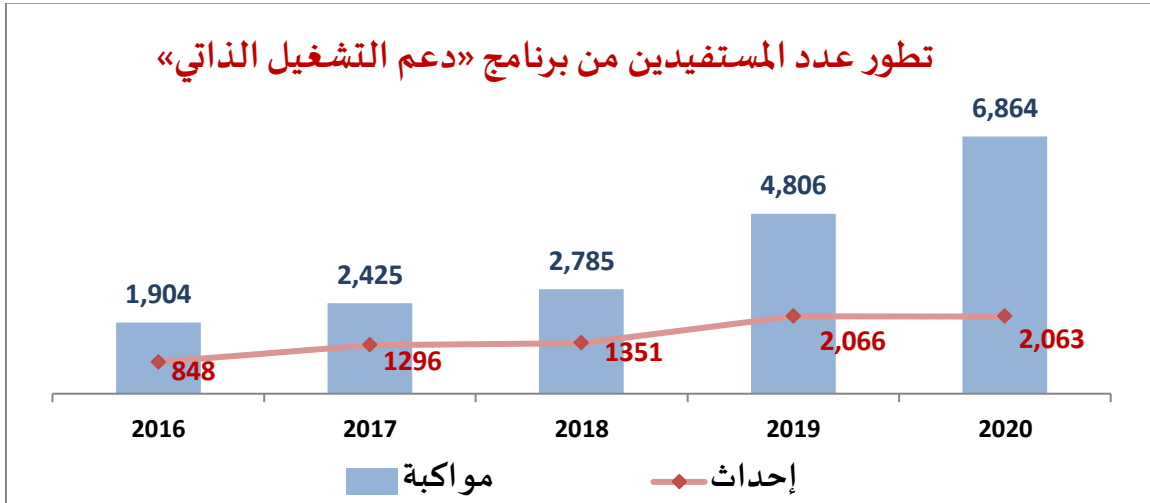
- التكوين التعاقدى: معدل الادمج في تطور مستمر (80 % حاليا).
- التكوين التأهيلي: يتراوح معدل الادمج ما بين 35 و 45 %.
- يلاحظ أن 83 % من المستفيدين أبدوا رضاهم عن التكوين التعاقدى و 68 % عن التكوين التأهيلي.
- التكوين لفائدة القطاعات الواعدة سجل معدل الإدماج 100 %.

بمقابل ذلك سجلت الدراسات المنجزة بهذا الخصوص بعض النواقص تتمثل في:

- عدم تغطية هيئات التكوين المرجعية لكافة التراب الوطني.
- الصعوبات المرتبطة بحركية الباحثين عن الشغل.
- قلة الفاعلين في مجالات التكوينات التي تتطلبها القطاعات الواعدة.

ويلاحظ من خلال تتبع المستفيدين من هذه الآلية أن المعدل المتوسط للإدمج المهني بالنسبة للمستفيدين يفوق 60% (بين 70- 80% بالنسبة للتكوين التعاقدى من أجل التشغيل و 35- 45% بالنسبة للتكوين التأهيلي أو التحويلي) ويمكن اعتبار تبني هذه الآلية أساسيا لملاءمة كفاءات وقدرات وكذا سلوكيات الباحثين عن عمل مع متطلبات سوق الشغل التي تعرف تطورا مستمرا.

خ. برنامج دعم التشغيل الذاتي.



ولقد عانى هذا البرنامج من العديد من الصعوبات تتمثل في:

- صعوبات الحصول على التمويل البنكي؛
- ضعف الفكر المقاوطني لدى حاملي المشاريع؛
- غياب الدعم البعدي لإنشاء المقاولات؛
- انعدام تتبع المقاولات المحدثة في إطار البرنامج.

ومن أجل تجاوز بعض النقائص تم إدخال بعض التحسينات بغية تجويده عبر:

- تثمين التجربة والخبرة المتراكمتين في مجال المصاحبة القبلية لحاملي المشاريع؛
- تعزيز الدينامية الترابية في أفق الجهوية الموسعة؛
- تعزيز التعاون الدولي في مجال ريادة الأعمال.

كما تم تقديم بعض الخدمات لبعض الفئات همت ما يلي:

- إطلاق النسخة الثانية من مشروع «من أجلك2» استفادة أزيد من 6.000 امرأة من الحملات التحسيسية ومواكبة حوالي 4.500 من حاملات المشاريع، 450 منهن تمكّن من إنشاء مقاولاتهن أو أنشطتهن المدرة للدخل والموجه للنساء في وضعية هشاشة؛
- بالنسبة للأشخاص المعاقين تم إدماج 456 شخصا في سوق العمل (2020) ومواكبة إحداث 217 مقاولات صغيرة جدا (2020)؛
- توسيع شبكة الوكالات التي تقوم بتقديم الخدمات ليصل عددها الآن 19 الموجهة لفائدة غير حاملي الشهادات أو ذوي المستوى التعليمي المنخفض؛
- المستفيدون من التعويض عن فقدان الشغل شمل:
 - ✓ 1.974 مستفيد من مقابلة التموّج (2020).
 - ✓ 657 مستفيد من ورشات البحث عن عمل (2020).
 - ✓ إدماج 170 شخصا في سوق العمل (2020).
- المهاجرون في وضعية قانونية استفاد:

✓ 258 مستفيد من مقابلة التموقع (2020).

✓ 189 مستفيد من ورشات البحث عن عمل (2020).

✓ إدماج 20 شخصا في سوق العمل (2020).

■ المغاربة المرشحون للهجرة الاقتصادية بلغ 13.148 سنة 2020 موزعين؛ إسبانيا (7.083) قطر (40) الإمارات العربية المتحدة (81) كندا (49) والمملكة العربية السعودية (07) عبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، فرنسا (5.697) عبر المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج المملكة العربية السعودية (191) عبر عقود عمل محددة المدة مؤشر عليها من قبل الوزارة.

ثالثا: حصيلة ومعدلات مناصب التشغيل وحجم البطالة ما بين 2012- 2021 بحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

معدلات مناصب الشغل وحجم البطالة 2012-2013:

لقد عرف قطاع الخدمات زيادة 2,9% من حجم التشغيل، لكنه بقي متراجعا في القطاعات

التالية:

النسبة	مجمّل ما تم فقده	القطاع
-8,3%	53.000 منصب شغل	البناء والأشغال العمومية
-1,2%	11.000 منصب شغل	الصناعة والصناعة التقليدية
-3,5%	9.000 منصب شغل	الفلاحة، الغابة، الصيد

فمعدل زيادة البطالة ب: 0,2% نقطة أي 90% سنة 2012 و 9,2% سنة 2013.

نسب البطالة عند حاملي الشهادات:

النسبة	الفئة
--------	-------

18,8%	حاملو الشهادات الجامعية
25%	الممتازين
22%	التقنيين
21,1%	التأهيل المهني
22,1%	التخصص المهني
15,1%	المتوسط

التطور الفعلي للبطالة ومعدل النشاط:

سنة 2013			سنة 2012		
وطني	قروي	حضري	وطني	قروي	حضري
9,2	3,8	14,0	9,0	4,0	13,4

معدلات مناصب الشغل وحجم البطالة 2013-2014.

لقد تم إحداث: 21.000 منصب شغل بالوسط الحضري؛
كما تم فقدان: 6000 منصب شغل بالوسط القروي؛
حصى الخدمات: 58.000 منصب (الخدمات، الفلاحة، الغابة، الصيد)؛
الصناعة والصناعة التقليدية: تم فقدان 37.000 منصب؛
البناء والأشغال العمومية: عرف استقرار حجم التشغيل.

العطالة والبطالة:

الوسط		العدد الإجمالي
قروي	حضري	
23000	63000	86000

ملاحظة: حجم البطالة على المستوى الوطني بلغ 1.167.000

معدل البطالة:

المعدل	الوسط
14,8%	حضري
4,2%	قروي
9,9%	وطني

التطور الفعلي لمعدل البطالة والنشاط:

سنة 2014			سنة 2013		
وطني	قروي	حضري	وطني	قروي	حضري
9,9	4,2	14,80	9,2	3,8	14,0

معدلات مناصب الشغل وحجم البطالة 2015-2014:

تم إحداث 29.000 منصب شغل بين الفصل الرابع لسنة 2014 ونفسه لسنة 2015:

بالوسط الحضري: 39.000 منصب؛

بالوسط القروي: فقدان 10.000 منصب؛

قطاع البناء والأشغال العمومية: 29.000؛

قطاع الخدمات: 23000؛

الصناعة والصناعة التقليدية: 16000؛

قطاع الفلاحة والغابة والصيد: 39000.

ملاحظة: هكذا انخفض عدد العاطلين بين الفترتين ب 69000 شخص؛

الخلاصة العامة: سيصل حجم البطالة على المستوى 1.080.000 أي بانخفاض نسبة 0,5% على

المستوى الوطني.

تطور نسبة التشغيل:

قطاع البناء والأشغال العمومية: +3,6%

قطاع الخدمات: +0,5%

قطاع الصناعة والصناعة التقليدية: +1%

خلاصة: انخفاض عدد العاطلين على المستوى الوطني بنسبة 6%.

التطور الفصلي لمعدل البطالة (النشاط).

سنة 2015			سنة 2014		
وطني	قروي	حضري	وطني	قروي	حضري
46,9	56,6	40,8	47,8	57,6	41,6

معدلات مناصب الشغل وحجم البطالة 2015-2016.

تميزت سنة 2016 بانخفاض معدل النشاط والشغل وتوزع حسب القطاعات التالية:

قطاع الخدمات:

زيادة حجم التشغيل ب 0,9% أي ارتفاع عدد المناصب المحدثه ب 38.000 منصب شغل.

قطاع البناء والأشغال العمومية:

زيادة +3,6% من حجم التشغيل أي ضعف ما تم خلال سنة 2015.

قطاع الصناعة والصناعة التقليدية:

تم إحداث: 15.000 منصب شغل بزيادة 0,6% من حجم التشغيل.

قطاع الفلاحة والغابة والصيد:

نظرا لتوالي موسمين للجفاف، فقد تم التراجع بنسبة 2,9% من حجم التشغيل، أي بفقدان 32.000

منصب شغل سنة 2015 و119.000 منصب شغل سنة 2016.

ملاحظة هامة: اتسمت هذه السنة بفقدان مناصب الشغل وبانخفاض مستمر لمعدلي: النشاط

والشغل، حيث فقد الإقتصاد الوطني 37.000 منصب شغل.

المؤشرات الفصلية لمعدل البطالة:

سنة 2016			سنة 2015		
وطني	قروي	حضري	وطني	قروي	حضري
46,4	55,7	40,5	47,4	56,7	41,4

معدلات مناصب الشغل وحجم البطالة 2017-2018.

لوحظ ما بين الفصل الأول لسنة 2017 ونفسه بالنسبة لسنة 2018 إحداث صافي في مناصب الشغل ب: 116.000 منصب شغل.

- ✓ 77.000 بالنسبة للوسط الحضري؛
- ✓ 39.000 بالنسبة للوسط القروي؛
- ✓ ملاحظة: مع إحداث 109.000 منصب سنة قبل؛
- ✓ قطاع الخدمات: 50.000 منصب شغل؛
- ✓ قطاع الفلاحة والغابة والصيد: 43.000 منصب شغل؛
- ✓ قطاع البناء والأشغال العمومية: 32.000 منصب شغل؛
- ✓ قطاع الصناعة والصناعة التقليدية: تم إحداث: 9000 منصب شغل.

معدل البطالة:

انتقل من 10,7% إلى 10,5% على المستوى الوطني.

المؤشرات الفصلية لمعدل البطالة:

سنة 2018			سنة 2017		
وطني	قروي	حضري	وطني	قروي	حضري
47,1	55,4	42,4	47,4	54,9	43,1

معدلات مناصب الشغل وحجم البطالة 2019-2020.

ما بين الفصل الثالث من 2019 ونفسه سنة 2020، فقد الاقتصاد الوطني: 237.000 منصب شغل في المناطق الحضرية، أما في المناطق القروية فوصل: 344.000 منصب شغل أي ما مجموعه: 581.000 منصب شغل على المستوى الوطني سنة قبل، أي ما بين الفصل الثالث من 2018 ونفسه 2019.

- ✓ قطاع الخدمات: فقد 260.000 منصب شغل؛
- ✓ قطاع الفلاحة والغابة والصيد: فقد 258.000 منصب شغل؛
- ✓ قطاع الصناعة والصناعة التقليدية: فقد 61.000 منصب شغل؛
- ✓ قطاع البناء والأشغال العمومية: أحدثت 1000 منصب شغل؛
- ✓ حجم البطالة: 1.482.000 شخص على المستوى الوطني.

أي بزيادة 368.000 عاطل على المستوى الوطني:

- ✓ الوسط الحضري: 276.000 منصب شغل؛
- ✓ الوسط القروي: 920.000 منصب شغل.

معدل البطالة:

انتقل من 9,4% إلى 12,7% على المستوى الوطني.

المؤشرات الفصلية (معدل النشاط).

سنة 2020			سنة 2019		
وطني	قروي	حضري	وطني	قروي	حضري
43,5	48	41	44,9	50,8	41,7

معدلات مناصب الشغل وحجم البطالة 2020-2021.

لا تزال وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2020 وسنة 2021 تعاني من مخلفات الأزمة التي عاشها الاقتصاد الوطني خلال سنة 2020 لما كان لأثر الجائحة وتميزت أساسا بارتفاع البطالة في صفوف النساء والشباب.

ما بين نفس الفصل في السنتين معا تم إحداث: 56.000 منصب بالوسط الحضري وفقدان 258.000 منصب بالعالم القروي.

خلاصة هامة: فقد الاقتصاد الوطني 202.000 منصب شغل كما عرف الاقتصاد الوطني إحداث: 77.000 منصب شغل ما بين 2019 و2020.

الحجم الإجمالي للبطالة: 1.534.000 شخص على المستوى الوطني، أي بزيادة 242.000 عاطل، وهكذا انتقل معدل البطالة من 10,5% إلى 13,5% على المستوى الوطني، وبلغ عدد الشغل الناقص 988.000 شخص وانتقل معدل الشغل الناقص من 8,8% إلى 9,2% على المستوى الوطني.

انخفاض معدل الشغل:

انخفض معدل الشغل من 41,2% إلى 39,9% على المستوى الوطني:

قطاع الفلاحة والغابة والصيد:

فقد 231.000 منصب شغل أي (-6,4%).

قطاع الصناعة والصناعة التقليدية:

فقد كذلك 48.000 منصب أي (بتراجع 3,6%).

قطاع الخدمات:

إحداث 42.000 منصب بتراجع 3,6% من حجم التشغيل في القطاع أي بنسبة 1%.

قطاع البناء والأشغال العمومية:

إحداث: 39.000 منصب شغل جديد بزيادة 3,4% من حجم التشغيل في القطاع.

معدل الشغل الناقص:

انتقل من 8,8% إلى 9,2% على الصعيد الوطني ويصل الشغل الناقص عند الرجال 10,2% أي ضعف ما هو عند النساء 5,6%.

المؤشرات الفصلية لمعدل البطالة:

سنة 2021			سنة 2020		
وطني	قروي	حضري	وطني	قروي	حضري
45,5	51,1	42,6	46,0	53,3	42,1

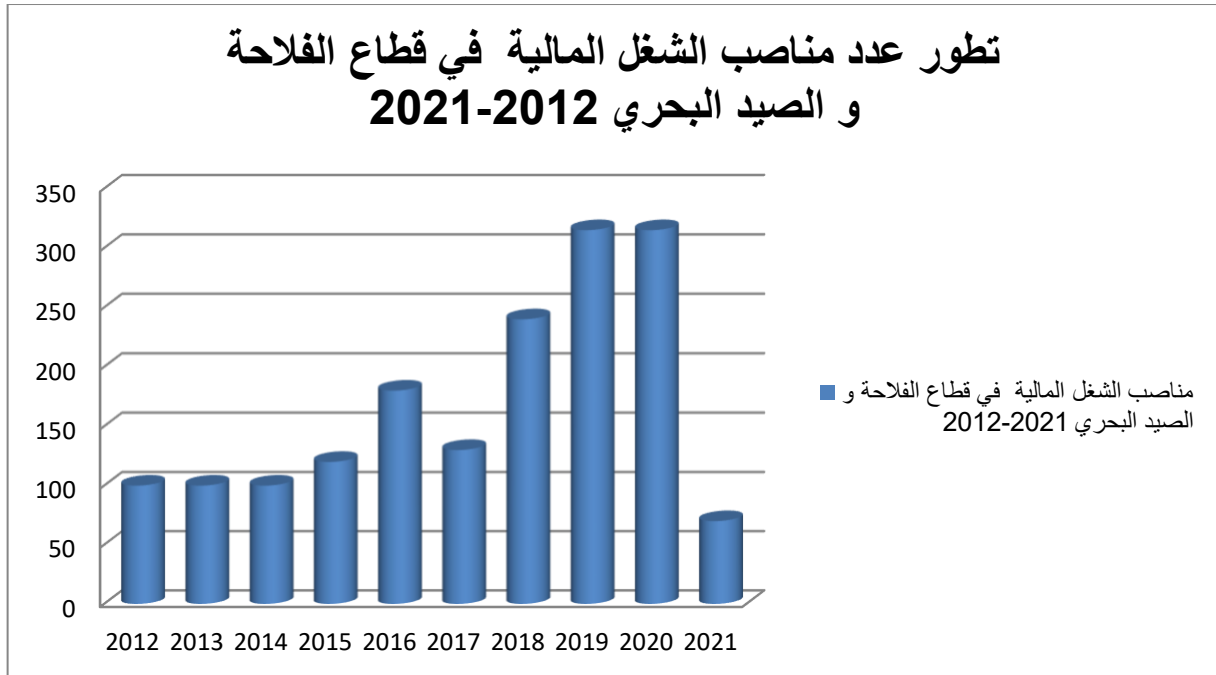
رابعاً: الحصيلة القطاعية في مجال التشغيل.

1) القطاع الفلاحي:

عدد المناصب المالية المحدثة المخصصة لوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي بقانون المالية:

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
70	315	315	240	130	180	120	100	100	100	عدد مناصب الشغل المالية

المصدر: قوانين المالية

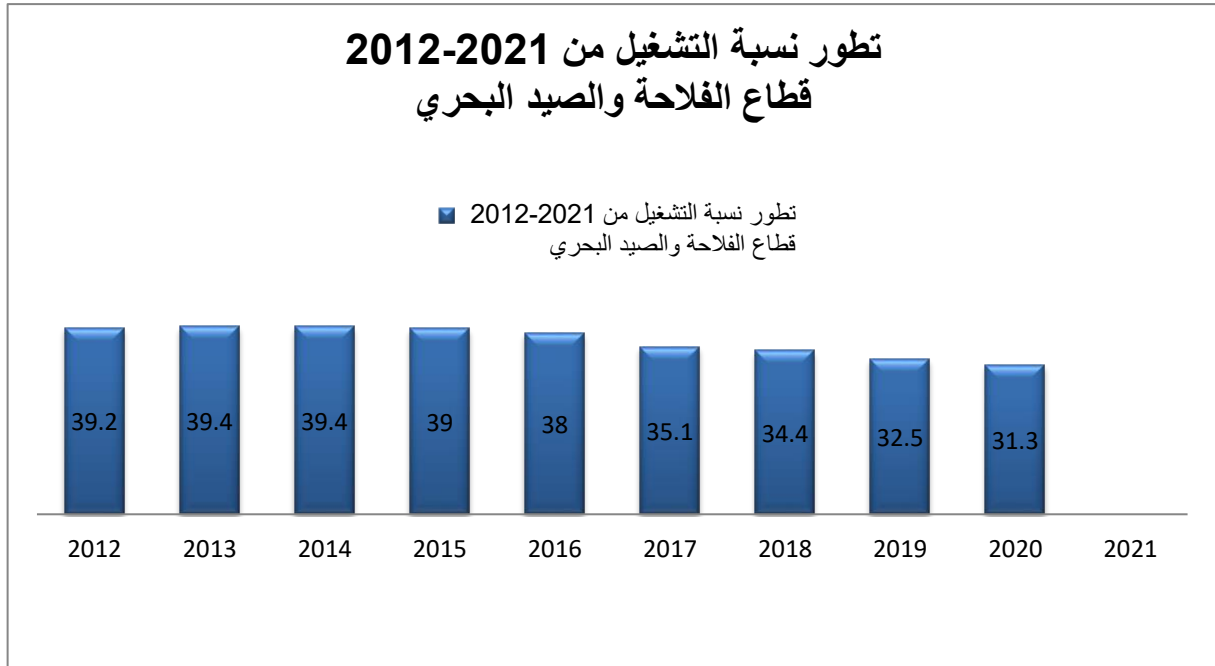


رغم تراجع التساقطات خلال السنوات الأخيرة إلا أن عدد مناصب الشغل المالية المخصصة لوزارة الفلاحة ظلت في تصاعد، حيث تزايد العدد بثلاث أضعاف ما بين سنة 2012 و2020 من 100 إلى 315 منصب مالي، إلا أن سنة 2021 شكلت النسبة الأقل خلال هذه الفترة بانخفاض مهم وصل إلى 70 منصب.

نسبة التشغيل حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط:

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة التشغيل	39.2	39.4	39.4	39.0	38.0	35.1	34.4	32.5	31.3	

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.



على عكس قطاع الصناعة والتجارة، عرفت نسبة التشغيل بقطاع الفلاحة خلال الفترة 2012-2021 تراجع وصل إلى 31,3% سنة 2021، بعد أن إستقر لأربع سنوات (2012، 2013، 2014، 2018) في نسبة 39% بحسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع نسبة التساقطات التي عرفتها البلاد.

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	العمالة في القطاع الفلاحي
39.22	38.40	37.57	36.69	35.96	35.03	34.15	33.25	32.40	نسب المناصب في مقابل باقي القطاعات
%	%	%	%	%	%	%	%	%	

Source Perspective Monde (1)

تظهر لنا هذه النتائج أن معدل التشغيل في الزراعة في المغرب قد انخفض على مر السنين. من 39.22% (عام 2012) إلى 32.40% (عام 2020).

القيمة المضافة للقطاع الفلاحي للفترة 2012-2020 حسب الجهات:

2020-2012	الجهة
13,4%	الرباط - سلا - القنيطرة
12%	الدار البيضاء - سطات
14,2%	مراكش - آسفي
7,6%	سوس - ماسة
7,4%	درعة تافيلالت
5,7%	بني ملال خنيفرة

يلاحظ تطور أداء القطاع الزراعي على المستوى الإقليمي خلال الفترة 2012-2020 ديناميكياً ووزناً مختلفاً حسب المناطق. يبدو أن جهة فاس - مكناس سجلت النصيب الأكبر في VAA الوطني، بمتوسط 16.5%، تليها جهة مراكش آسفي (14.2%)، ثم منطقة الرباط - سلا - القنيطرة (13.4%) وجهة الدار البيضاء سطات (12%). من حيث الديناميكيات، سجلت منطقة سوس ماسة أفضل معدل نمو سنوي (7.6%)، تليها منطقتي درعة تافيلالت (7.4%) وبني ملال خنيفرة (5.7%). المناطق الأقل ديناميكية هي الدار البيضاء - سطات (معدل نمو سنوي مركب 2.7%) والشرقية (3.3%). بالإضافة إلى ذلك، باستثناء أربع مناطق، وهي كلميم-واد-نون والدار

البيضاء-سطات، والرباط-سلا القنيطرة، وطنجة-تطوان الحسيمة، سجلت جميع مناطق المملكة الأخرى متوسط نصيب VAA في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي أعلى من المتوسط الوطني الذي بلغ 11.8% خلال الفترة 2012-2020. ويشهد هذا الوضع على الثقل الكبير للزراعة بالنسبة لاقتصاد هذه المناطق، لا سيما تلك الخاصة بفاس، مكناس، بني ملال، وخنيفرة، حيث ساهم هذا القطاع بنحو 19% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

2) وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي¹⁰:

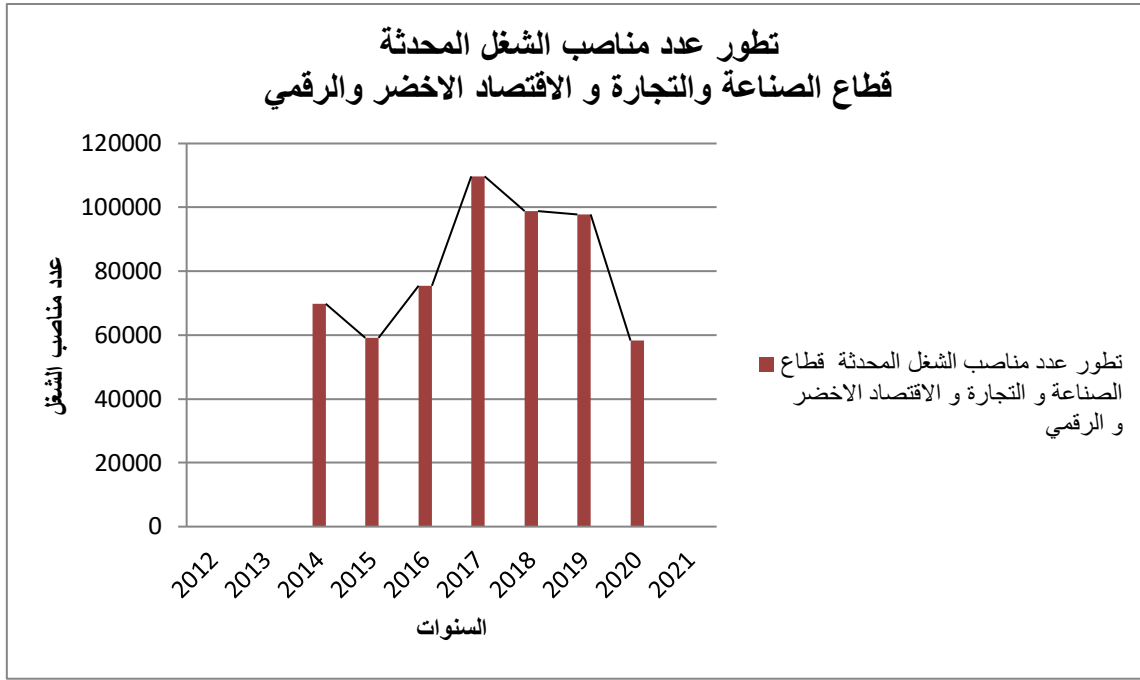
يرتبط قياس معدلات التشغيل في قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي في الفترة 2012-2021، أساسا، بمخطط التسريع الصناعي 2014-2020، بحيث تجاوزت حصيلة المخطط الهدف المحدد في أفق 2020 لمناصب الشغل (565483 منصب شغل محدث، 58284 منصب إضافي في 2020). وشغلت 4 قطاعات 82.2% من اليد العاملة الصناعية ما بين 2014 و2020، وهي قطاع ترحيل الخدمات والصناعات الغذائية والنسيج والجلد وصناعة السيارات.

1. مناصب الشغل المحدثة حسب وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد مناصب الشغل المحدثة			69767	59237	75336	109701	98830	97794	58284	

المصدر: عرض وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي أمام أعضاء اللجنة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية حول التشغيل.

¹⁰ - السياسة الحكومية في مجال التجارة والصناعة ومناصب الشغل التي وفرتها، ومدى استجابة التكوينات بالمغرب لحاجيات ومتطلبات عروض العمل، ملائمة التكوينات لحاجيات سوق الشغل عرض السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي أمام المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل، مجلس المستشارين، 28 أبريل 2021.



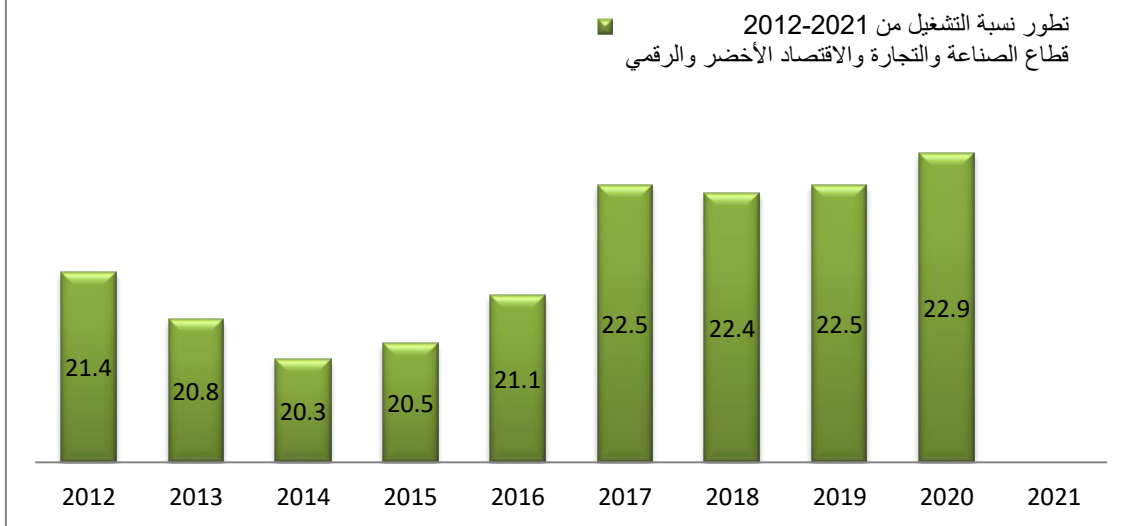
سجل عدد "مناصب الشغل المحدثّة في قطاع الصناعة و التجارة و الاقتصاد الأخضر و الرقمي" اتجاهاً تصاعدياً ، حيث ساهم القطاع خلال سنة 2015 في خلق 59 ألفاً و 237 منصب شغل، قبل أن يقفز إلى 75 ألفاً و 336 منصباً في سنة 2016، وفي سنة 2017 بلغ 109 ألفاً و 701 منصب شغل، إلا أنه شهد تراجعاً خلال 2018 و 2019 ب 98830 و 97794 على التوالي، لينخفض إلى ما يقارب 40 في المائة بمعدل 58284 إبان تفشي جائحة كوفيد 19.

2. نسبة التشغيل حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط:

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة التشغيل في القطاع	21.4	20.8	20.3	20.5	21.1	22.5	22.4	22.5	22.9	

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

تطور نسبة التشغيل
قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
2012-2021



حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، فقد عرف قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي خلال الفترة 2012-2021، إجمالا، نموا تصاعديا من حيث النسبة المسجلة وطنيا من بين باقي القطاعات المشغلة، بنسبة 20,4 % سنة 2012 إلى 22,9 % سنة 2020، مع تسجيل تراجع خلال السنوات الثلاث 2013، 2014 و 2015 بنسبة 20,8 و 20,3 و 20,5 على التوالي.

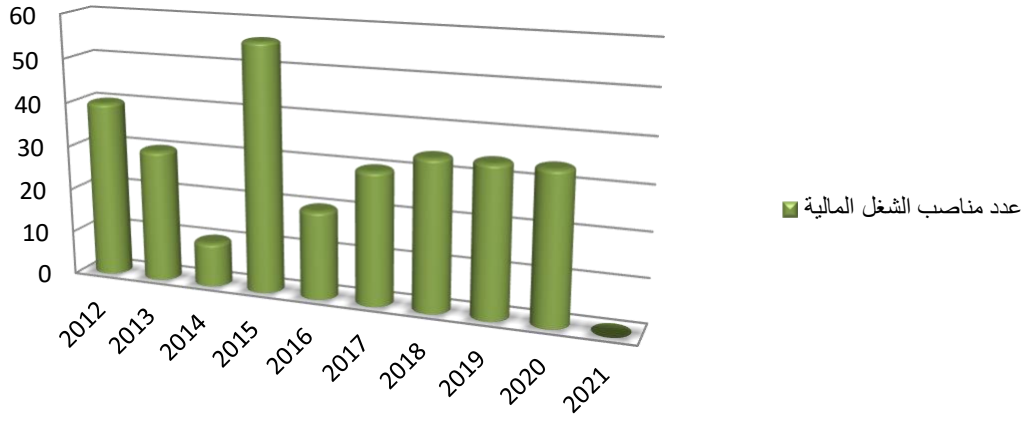
3. عدد المناصب المالية المحدثة المخصصة لوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر

والرقمي بقانون المالية:

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد مناصب الشغل المالية	40	30	10	56	20	30	34	34	34	0

تطور عدد مناصب الشغل المالية
قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

2021-2012



فيما يخص المناصب المالية التي خصصتها الحكومة لهذا القطاع خلال هذه الفترة، يلاحظ أن العدد غير مستقر باستثناء الفترة 2017 و2020 التي عرفت استقرارا نسبيا تراوح ما بين 30 و34 منصب مالي، و0 منصب مالي سنة 2021.

وعلى مستوى آخر تقدم الوزارة مجموعة من التكوينات والبرامج وأجهزة مساعدة تتوزع على مختلف الصناعات التي تشرف عليها، بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات والجمعيات والفدراليات المهنية المعنية.

❖ ملائمة التكوينات لحاجيات سوق الشغل:

تكوين ما مجموعه 239 473 من الموارد البشرية المؤهلة لفائدة منظومات مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 عن طريق:

- عروض التكوين المبرمة بين هذه الوزارة، المكتب المهني وإنعاش الشغل والجمعيات/الفدراليات المهنية المعنية من أجل مواكبة المنظومات الصناعية المتعلقة بقطاعات صناعة السيارات، صناعة أجزاء الطائرات، صناعة الشاحنات والهياكل الصناعية، الصناعات الجلدية، صناعة النسيج والألبسة، الصناعات الميكانيكية والتعدينية، قطاع ترحيل الخدمات وقطاع مواد البناء.
- جهاز المساعدات المباشرة لفائدة قطاع السيارات، قطاع صناعة أجزاء الطائرات وقطاع ترحيل الخدمات: يهدف هذا الجهاز لتزويد المستخدمين الجدد بالمهارات المطلوبة عند التشغيل

وذلك لجعلهم عمليين بسرعة وأيضا تطوير هذه المهارات خلال السنتين الثانية والثالثة، ويعمل هذا الجهاز، الذي تتكلف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات بتدبيره، من خلال مساهمة الدولة، عن طريق الوكالة، عبر إجراء استرداد لتكلفة التكوين عند التشغيل والتكوين المستمر للمستخدمين خلال 3 سنوات الأولى. وتختلف هذه المساهمة حسب مستوى المهارة ونوع التكوين وقد تصل الى حوالي **66 000** درهم /3 سنوات بالنسبة لقطاع السيارات.

- منظومة التكوين بالتدرج داخل المقاولات، التابعة لقطاع التكوين المهني وذلك في قطاعات صناعة السيارات، الصناعات الجلدية، صناعة النسيج والألبسة، الصناعات الميكانيكية والتعدينية وكذا قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

❖ عروض التكوين لمواكبة المنظومات الصناعية:

- قطاع صناعة السيارات:

تكوين 96 784 شخص على مستوى مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، التكوين بالتدرج (بين 2014 و2019)، جهاز المساعدات المباشرة للتكوين ومعاهد التكوين في مهن صناعة السيارات (IFMIA).

- قطاع الصناعات الميكانيكية والتعدينية:

تكوين 13 973 شخص على مستوى مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والتكوين بالتدرج داخل المقاولات (2014 و2019) أمثلة عن توزيع الحاجيات من الكفاءات/عروض التكوين حسب المستوى للمنظومات الصناعية "المهن الجديدة" و "تثمين المعادن".

❖ مشروع Cap Excellence:

- مشروع "Cap Excellence": مؤسسات يتم تسييرها بقيادة المهنيين من أجل تحسين ملائمة التكوين مع الشغل (في طور الإعداد)، يهدف إلى وضع نموذج حكامه قائم على التسيير بشراكة بين القطاع العام - القطاع الخاص وذلك من خلال إنشاء شركة مساهمة (SA)؛ ملائمة خرائط التكوين مع حاجيات القطاعات من الكفاءات؛ تحديث المعدات البيداغوجية لمراكز التكوين.

ترحيل الخدمات (الدار البيضاء-IFSO)

- ✓ إدماج **70%** من الخريجين؛
- ✓ **100%** من المكونين سيستفيدون من تدريب بالمقابلة لتنمية المهارات.

السيارات (القنيطرة- CFMA)

- ✓ إدماج **90%** من الخريجين؛
- ✓ أكثر من **10** مشاريع تعاونية collaboratifs كل سنة؛
- ✓ **100%** من المكونين سيستفيدون من تدريب بالمقابلة لتنمية المهارات.

النسيج والملابس (الدار البيضاء-CFTH)

- ✓ إدماج **70%** من الخريجين؛
- ✓ أكثر من **10** مشاريع تعاونية collaboratifs كل سنة؛
- ✓ **100%** من المكونين سيستفيدون من تدريب بالمقابلة لتنمية المهارات؛
- ✓ **40** متدرب مستفيد من منحة سنويا.

النسيج والحياسة (طنجة - ISTA TC)

- ✓ إدماج **90%** من الخريجين؛
- ✓ أكثر من **10** مشاريع تعاونية collaboratifs كل سنة؛
- ✓ **100%** من المكونين سيستفيدون من تدريب بالمقابلة لتنمية المهارات؛
- ✓ **60** متدرب مستفيد من منحة سنويا.

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والإقتصاد الرقمي والأخضر.

❖ Cap Compétences Accélération Industriel (CCAI)

- إدماج 632 مرشح في إطار مشروع Cap Compétences Accélération Industrielle (CCAI)؛
- **1521** مهندس تم تكوينهم في تكنولوجيا المعلومات، الإعلاميات والاتصالات بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات (INPT) بين 2014 و2020. وقد تم تطوير عرض التكوين المقدم من طرف هذا المعهد من خلال خلق 7 شعب جديدة، ومن بينها: "مهندس السحابة وإنترنت الأشياء (Ingénieur cloud et Internet des Objets)، مهندس البيانات (Data engineer)، الأمن السيبراني (Cyber Sécurité) والأنظمة المدججة والخدمات الرقمية (systèmes embarqués et services numériques)؛"
- **134** مهندس عام Ingénieur Généraliste تم تكوينهم في المدرسة المركزية الدار البيضاء ما بين 2018 و2020. ويتوقع أن يبلغ عدد خريجي هذه المدرسة على المدى

البعيد 180 مهندسًا سنويًا. وللتذكير، فقد تم إنشاء هذه المدرسة بالشراكة بين الدولة المغربية والمدرسة المركزية باريس بهدف إنشاء مدرسة تركز على بيداغوجية مبتكرة وتهدف إلى تكوين مهندسين ذو مستوى عال مع إشعاع على الصعيد الأفريقي؛

- 2587 خريج من المدرسة العليا لصناعة النسيج والألبسة (مهندس، ماستر متخصص وإجازة مهنية) بين 2014 و2020، لاسيما في مسالك الهندسة الصناعية-رئيس الإنتاج، المعلومات وإدارة الأنظمة، تسيير السلسلة اللوجيستية، الصحة، السلامة والبيئة؛
- 1800 خريج من مجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات بين 2014 و2020 لاسيما في المالية/التدقيق، التدبير والتسويق.

← المنجزات قبل الأزمة الصحية: توقيع 60 عقد التزام مع المقاولات وإدماج 550 مرشح وتكوين 19 مؤطر تدريب tuteurs.

← المنجزات بعد الأزمة الصحية: إدماج 82 مرشح وتتمة المشروع في طور الإنجاز (التأخير بسبب الجائحة).

❖ مدن المهن والكفاءات (CMC) :

مدن المهن والكفاءات- (Cités des Métiers et des Compétences)

(OFPPT) (CMC) - لإدماج الشباب المغربي في الحياة العملية وتحديث المناهج البيداغوجية وإحداث وإعادة هيكلة مسالك التكوين من أجل ملائمة أفضل مع حاجيات سوق الشغل (الصناعة، التجارة والمجال الرقمي/ترحيل الخدمات).

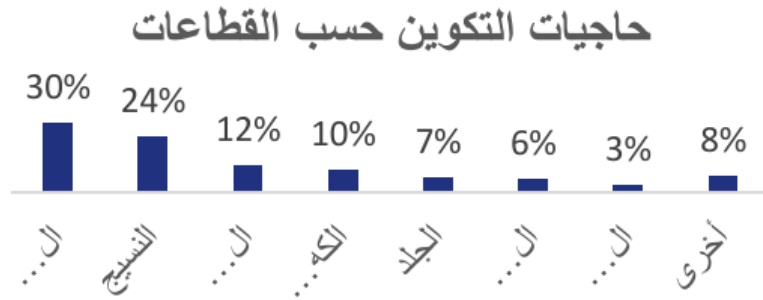
❖ مدرسة الفنون والمهن مجمع الرباط: ثمة شراكة بين هذه الوزارة ومدرسة الفنون والمهن الفرنسية.

- مواكبة للمنظومات المتَمَحَّورة حول صناعات المستقبل تهدف إلى إدماج 80% من الخريجين بعد 6 أشهر من حصولهم على الدبلوم، حيث:
- 1/3 من المساحة مخصصة للبحث والتطوير.
- 42 منصة تكنولوجية منها:

- ✓ مختبر في الصناعة الرقمية؛
- ✓ وحدة صناعية آلية (robotisée)؛
- ✓ منصة لدراسة الأنظمة الطاقية؛
- ✓ وحدة قيادة لأنظمة الطاقات المتجددة؛
- ✓ منصة موجهة للبيو-ميكانيك إلخ.

❖ مواكبة مخطط الإنعاش الصناعي PRI 2021-2023 من حيث الكفاءات (الوضعية إلى غاية منتصف أبريل 2021):

- مسار المواكبة:



يتضح جليا من خلال عروض السادة الوزراء وممثلي القطاعات والهيئات المعنية والتقارير والنصوص، التي اطلعت عليها اللجنة، أن إتقائية القطاعات الممثلة في تشكيل هيئات الحكامة المشرفة على تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، وبرامج التشغيل ذات الصلة تبقى محدودة على مستوى تقاطع البرامج، بحيث تتركز البرامج المتعلقة وبملائمة التكوين مع سوق الشغل على مستوى ثلاث قطاعات رئيسية: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الشغل والإدماج المهني ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، تحت ظل غياب أي معطيات أو تقارير للقطاعات الأخرى المعنية.

3) القطاع السياحي والخدمات:

في المغرب، ووفقاً لعدة دراسات وتقارير، تعد السياحة القطاع الثاني الذي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي ويخلق فرص عمل، ويوضح الجدول أسفله أن المغرب في الفترة 2012-2019 أحرز تقدماً في قطاع السياحة.

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
6.9	6.6	6.7	6.5	6.6	6.8	6.9	7.1		الناتج المحلي الإجمالي للسياحة %
97.7	101.9	107.6	110.27	115.7	124.1	130.8	138.3	68.7	استهلاك السياحة الداخلية (مليار درهم)

المصدر: معطيات مستقاة من جلسات استماع المجموعة وبعض التقارير.

من عام 2013، أظهر المغرب تحسناً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن نشاط قطاع السياحة، وبذلك كشف عن زيادة بنسبة 4.6% بدلاً من زيادة ضعيفة بنسبة 0.5% في عام 2012 وفقاً للمندوبية العليا للتخطيط.

سجل المغرب زيادة في استهلاك السياحة الداخلية بنسبة 4.3% بدلاً من 3% في عام 2012. وبذلك انتقل من 97.7 مليار درهم عام 2012 إلى 101.9 مليار درهم عام 2013. في هذا السياق، كان من المتوقع استمرار المغرب في النمو على مر السنوات الموالية، على ضوء مما سجل من 107.6 مليار درهم في 2014، بزيادة قدرها 5.6% مقارنة بالعام السابق، و110.27 مليار في 2015 و115.75 مليار في 2016. ج " وهكذا، استقر الاستهلاك السياحي المحلي عند مستوى 130.8 مليار في 2018 بدلاً من 124.1 مليار في 2017، بزيادة قدرها 5.4%. هذا التطور وفقاً للمندوبية السامية للتخطيط هو نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلي في عام 2019.

وانخفض هذا المعدل بشكل حاد في عام 2020 بسبب الوباء الناجم عن فيروس Covid19، حيث على الرغم من التدابير المتخذة للتخفيف من تأثير تداعيات الوباء على القطاع، فقد سجل الوافدون إلى المراكز الحدودية انخفاضاً ب: 78.5% في الربع الرابع من عام 2020، تحت تأثير الانكماش: بنسبة 92% للسياح الأجانب و59% لتعليم مخاطر الألبان، حسب مديرية الخزينة والمالية الخارجية في تقريرها الاقتصادي عن النتائج الأولى لعام 2020.

وبحسب دائرة الدراسات والتنبؤات المالية (DEPF)، تراجعت إيرادات السياحة بنسبة 53.8% في 2020 بعد زيادة بنسبة 7.8% في العام السابق، بخسارة 42.4 مليار درهم. كل المعطيات السالف ذكرها كان من نتائجها فقدان عدد هائل من مناصب الشغل في قطاع السياحة، والقطاعات المرتبطة به كالصناعة التقليدية والنقل الجوي حيث كانت المجموعة تتوخى تزويدها بالمعطيات الرسمية من طرف الوزارة المعنية، التي لم تتجاوب مع كل المساعي المبذولة في هذا الإطار.

4) القطاع الغير المهيكل.

حسب إحصائيات الإتحاد العام لمقاولات المغرب نجد القطاع الغير المهيكل يمثل نسبة 20% من الناتج الداخلي للخام أي ما يناهز 140 مليار درهم زيادة عن 30% من الضرائب لتصل 170 مليار درهم وهو ما يشكل 20% من الناتج الداخلي للخام، كما تقدر دراسات أجراها بنك المغرب أن وزن القطاع الغير المهيكل بلغ 30% من الناتج الإجمالي المحلي الإجمالي سنة 2017، إذ بلغ نسبة 34% ما بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2018.¹¹

كما سجل تقرير التتبع للبنك الدولي الصادر في يونيو 2021، الإستنزاف الذي لا زال يشكله القطاع الغير المهيكل على بنية الإقتصاد الوطني.

كلفة نشاط القطاع الغير المهيكل:

قطاع الأغذية والتبغ	قطاع البناء والأشغال العمومية	قطاع نقل البضائع عبر الطرق	قطاع الأنسجة والألبسة	القطاعات العمومية
26%	31%	32%	54%	نسبة تأثير القطاع الغير المهيكل

يمثل الاقتصاد الغير المهيكل 10 بالمئة من واردات القطاع المهيكل أما بخصوص الصادرات فجل القطاعات تصدر من مقاولات تنظم للقطاع الغير المهيكل مما تخلق منافسة غير شريفة

يؤثر القطاع الغير المهيكل بشكل كبير على النشاط الإقتصادي بالبلاد وخاصة القطاعات السالفة الذكر في الجدول أعلاه، أي ما يبرز تأثيره الكبير على الواردات.

¹¹ دراسات الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

كما تقدر دراسات أخرى أجرتها المندوبية السامية للتخطيط نسبة 14 بالمائة من المؤسسات التي تشغل القطاع الغير المنظم.

كما أجرى البنك الدولي وبنك المغرب دراستهما التي وصلت لنسبة متقاربة بشكل كبير، إذ وصل بنك المغرب لنسبة 30 % أي ما يناهز 300 مليار درهم كخسارة ممكنة للإقتصاد بفعل الإقتصاد الغير المهيكل وتحدث البنك الدولي عن نسبة 34 %.

أما بخصوص المنافسة الغير الشريفة التي تعرفها المقاولات المنتمية للقطاع الغير المهيكل لا يمكننا الحديث عنها ما دام أن مجلس المنافسة لا يتدخل في ذلك فستبقى الفوضى عارمة.

يوفر الإقتصاد الغير المهيكل 2.4 مليون فرصة شغل
ويشغل اليوم ما يقارب 15 مليون مغربي في الاقتصاد الغير المهيكل

- ◀ يسبب القطاع الغير المهيكل خسائر للدولة إذ يمثل 30 مليار نقص في الضرائب التي تنهرب منها القطاعات التي تشغل القطاع الغير المهيكل.
- ◀ مقاولات رسمية مغربية تساهم في تطعيم القطاع الغير المهيكل.

ملاحظة يؤثر القطاع الغير المهيكل على أربع نقاط أساسية:

- ↔ الدولة: التنهرب من أداء الضرائب.
- ↔ المستهلك: تؤثر على صحة المستهلك واقتصاده.
- ↔ المقاول: المنافسة غير الشريفة بين المقاولات المصرحة التي تدخل في إطار القطاع المنظم.
- ↔ العامل: التوظيف عبر توفير ظروف ملائمة.

4- النسيج الجمعي:

المجتمع المدني أصبح اليوم يضطلع بوظائف مجتمعية متعددة لا محيد عنها "كالوظيفة الوسائطية والوظيفة التقريرية والوظيفة الاقتراحية، علاوة على الوظيفة التنموية" المتجسدة في ممارسة المجتمع المدني لها سواء من خلال أخذه المبادرة بصفته حاملا لمشاريع تنموية، أو كمشغل، أو عبر إسهامه، في إطار

تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، كشريك للجماعات الترابية وخاصة الجهات في إعداد وتنزيل برنامج التنمية الجهوية.

ويعتبر القطاع الجمعي من بين الفاعلين الأساسيين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. كما أن تضافر الجهود مع القطاعين العمومي والخاص من خلال شراكات في الأنشطة أدت إلى تعزيز دوره وتنميته. فقد أصبحت جمعيات المجتمع المدني تمثل اليوم فضاء واعداء للتشغيل غير أنها تواجه عددا من التحديات في سبيل تحقيق ذلك.

أشار البنك الدولي في آخر تقرير صادر عنه، حول سوق الشغل بالمغرب، أن نسبة كبيرة من الشباب المغربي لا تعمل ولا تستثمر في تحسين فرص العمل، حيث أن ثلث الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، لا يعملون ولا يدرسون ولا يجتازون أي تدريب.

التشغيل الجمعي يكتسي أهميته لأنه يمثل فرصة كبيرة لربح رهان التصدي للبطالة وخلق مناصب الشغل خاصة في صفوف الشباب. لذلك فإن مساهمة الجمعيات في المعركة من أجل التوظيف ليست معالجة اجتماعية مساعدة للبطالة ولكن يجب أن تستند إلى رؤية ذات صلة بنموذجهم الاقتصادي ودورهم كصاحب عمل.

اعتمدت هذه الوثيقة بالأساس على نتائج البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح المنجز من المندوبية السامية للتخطيط سنة 2007 وعلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016 حول وضع ودينامية الحياة الجموعية.

ملاحظة: ثلاث جمعيات فقط من أصل عشرة تلجأ إلى التشغيل المؤدى عنه.

من أجل أن تتطور الجمعية ولكي تصبح احترافية لا بد لها من اللجوء إلى تشغيل أجراء يعملون داخلها. وهي مهمة ليست في متناول عدد كبير من الجمعيات وذلك اعتبارا لمحدودية مواردها المالية من جانب ثم لفتوتها من جانب آخر، فالمجتمع المدني في المغرب لا زال يراكم التجربة في هذا الباب. ويعتبر العمل التطوعي الركيزة الرئيسية للعمل الجمعي، حيث أن 7 جمعيات من أصل 10 تعتمد كلياً على هذا النوع من اليد العاملة. ففي سنة 2007، استخدم القطاع الجمعي ما يقارب

352.000 متطوعاً ساهموا بما يقرب من 96 مليون ساعة عمل، وهو ما يعادل 56.524 منصب شغل بدوام كامل.

وبالفعل، تبرز المعطيات التي كشف عنها بحث ميداني أجرته المندوبية السامية للتخطيط أن 31,4% من الجمعيات لجأت إلى التشغيل المؤدى عنه، حيث شغلت 27.919 شخصاً بصفة دائمة و35.405 بصفة مؤقتة، خصصوا ما مجموعه 10.066.000 ساعة للعمل الجماعي وهو ما يعادل أكثر من 33.846 منصب شغل بدوام كامل.

وعلى سبيل المقارنة، بلغ عدد الجمعيات في فرنسا 1,3 مليون جمعية نشيطة سنة 2013، من بينها 12 فقط تشغل أجراً يتراوح عددهم في غالب الأحيان ما بين أجير واحد وأجيرين ويمكن تفسير هذه النسبة الضعيفة بالمقارنة مع المغرب بارتفاع كلفة التحملات الاجتماعية بفرنسا.

ملاحظة: ما يقارب ست جمعيات مشغلة للمأجورين من كل عشر جمعيات تشغل عامل على الأكثر بصفة دائمة.

إن اللجوء إلى التشغيل المؤدى عنه يفترض توفر موارد مالية، كما يفترض، على وجه الخصوص، استدامة هذه الموارد. وهذا معناه إما توفر الجمعية على مالية خاصة بها، أو اعتمادها على دعم مالي منتظم، ولاسيما عند وجود عدة جهات مانحة. والحال أن جمعيات قليلة هي التي تتوفر فيها هذه الشروط والعوامل التي من شأنها أن تحد من التشغيل المؤدى عنه في الوسط الجماعي، الأمر الذي يفسر كون معظم الجمعيات تشتغل بعدد قليل جداً من الأجراء.

والملاحظ أن معظم الجمعيات المشغلة للمأجورين هي وحدات صغيرة بحيث نجد أن 80% منها تشغل عاملين على الأكثر وتساهم بـ 27,6% فقط من التشغيل بالقطاع الجماعي. و59,5% منها تستخدم عاملاً واحداً على الأكثر وتساهم بذلك بنسبة 14,9% من إجمالي التشغيل بالقطاع، بينما الجمعيات التي تشغل أكثر من 10 عمال بصفة دائمة يمثل فقط 4,25% من الجمعيات، لكنها تمثل مع ذلك، 58,8% من إجمالي المأجورين في هذا القطاع.

بالإضافة إلى العمل التطوعي والمأجور، فإن الجمعيات تستفيد من خدمات الأشخاص الموضوعين رهن إشارتها من طرف المؤسسات العمومية أو الخاصة. ففي سنة 2007، استفادت 2,4% من الجمعيات من خدمات 5.582 شخصاً وضعوا رهن إشارتها، 94,3% منهم من طرف الإدارة

العمومية. وقد ساهم هؤلاء الأشخاص بما مجموعه 5.591.300 ساعة عمل، أي ما يعادل 3.293 منصب شغل بدوام كامل.

كخلاصة، شغل النسيج الجماعي بالمغرب ما يعادل 33.846 شخصا كمشتغل بدوام كامل واستفاد من خدمات 352.000 متطوع (منتظم وغير منتظم) و5.582 شخصا موضوعا رهن إشارته.

وعلى سبيل المقارنة، فقد كان القطاع الجماعي في فرنسا، خلال 2008، يمثل 1,05 مليون منصب شغل بدوام كامل، أي ما يعادل 3,75 % من الساكنة النشيطة.

وحسب دراسة شملت بلدان الاتحاد الاوروبي فإن 6 إلى 8 % من العمل المؤدى عنه تشرف عليه في المتوسط هيئة جمعوية. وتصل هذه النسبة إلى 12-15 % في كِل من هولندا وإيرلندا وبلجيكا. وقد كانت معدلات نمو التشغيل الجماعي في هذه البلدان، منذ 2000، أعلى من المعدلات الوطنية.

ومن جهة أخرى نجد أن هناك تحديات تواجه المجتمع المدني في تحقيق أهدافه، خاصة ما هو مرتبط بالحماية القانونية المتعلقة بالتطوع التعاقدية وكيفية تعزيز الحماية القانونية للمشتغلين داخل الجمعيات، وكذا ما يرتبط بالتكوين الذي يجب من خلاله تعزيز قدرات الجمعيات التي تحتاج لموارد بشرية تتوفر على الكفاءات اللازمة.

لذلك فإن رفع التحدي المرتبط بمشاشة الشغل الجماعي ببلادنا يتطلب تامين والرفع من جاذبية الشغل داخل الجمعيات وتوفير شروط الشغل المستدام. وكذلك ضرورة ارساء منظومة تحفيزية في الميدان الضريبي والمالي والعملي تترافق مع آلية التكوين المستمر بهدف رفع جاذبية التشغيل الجماعي، وكذلك ضرورة ارساء منظومة فعالة في مجال الوساطة في النزاعات المرتبطة بالشغل ومواكبة الجمعيات في إطار شراكة تهدف إلى ربح تحديات التنمية والتحديث والعدالة الإجتماعية.

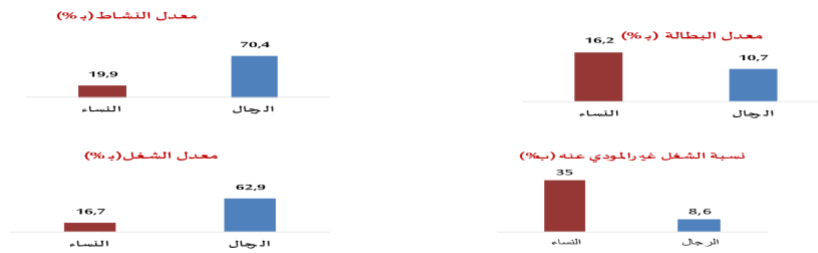
وهكذا فقد أكد المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في تقريره حول وضع ودينامية الحياة الجموعية على التوصيات التالية:

- تشجيع تشغيل الأجراء من خلال اتخاذ تدابير ضريبية ملائمة للقطاع الجماعي؛

- وضع بالتعاون مع الجماعات الترابية، عقود عمل ذات منفعة عامة واجتماعية تسمح للشباب الاستفادة من تجربة مهنية داخل هيئة غير ربحية تنجز مهمة اجتماعية أو مهمة ذات مصلحة عامة؛
- المساهمة في تمويل وتنظيم تعزيز قدرات الجمعيات؛
- إعداد قانون خاص بالعامل الاجتماعي يحدد طبيعة العمل الاجتماعي وحقوق وواجبات العامل الاجتماعي إزاء الجمعية والمستفيدين، وضمان حمايته الجسدية والقانونية؛
- تحسين عرض تكوين العاملين الاجتماعيين: ينبغي أن تعمل الجامعات والكليات على تطوير مصوغات تكوينية إسهادية، وتوفير التكوين المستمر في مختلف التخصصات.

خامسا: وضعية النساء في سوق الشغل.

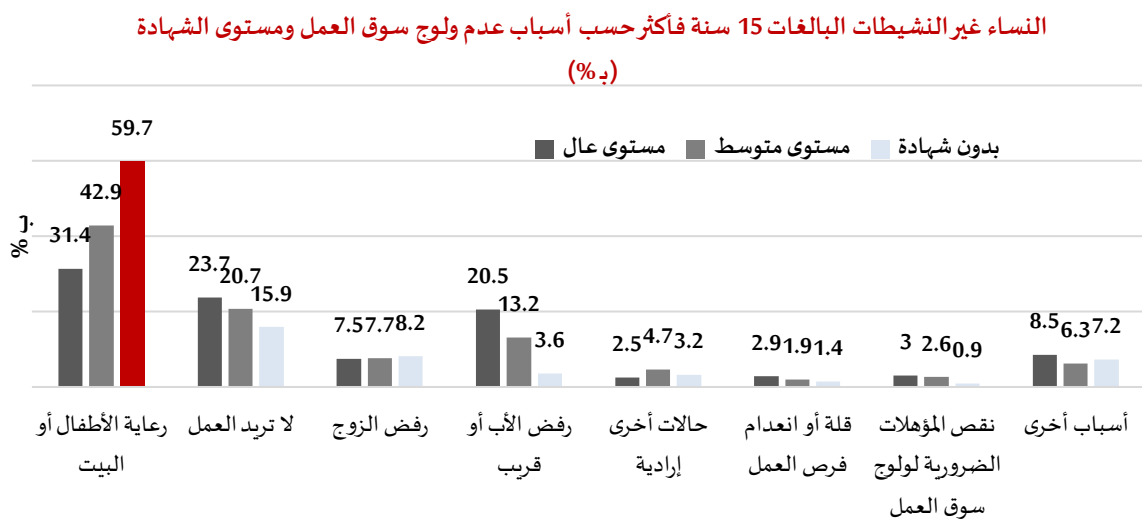
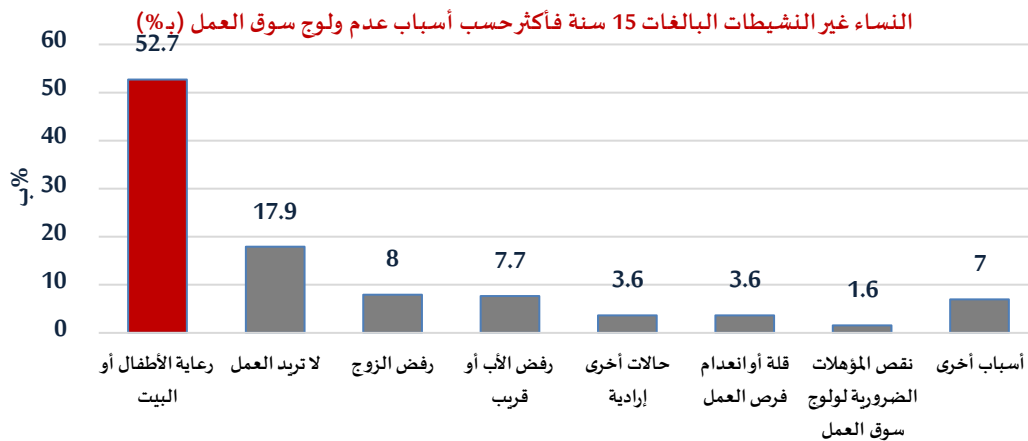
- تعتبر وضعية النساء في سوق الشغل من الإشكالات والتحديات الكبرى التي تعيق مسار البناء الاجتماعي والإقتصادي والسياسي في المغرب وذلك نظرا للأرقام الغير مشجعة التي تسجل بهذا الشأن وتبعاً لذلك تتميز وضعية النساء في سوق الشغل بالمغرب بعدة خصائص تتمثل في:
- ضعف مساهمة النساء في سوق الشغل بلغ معدل نشاط النساء 19,9% مقابل 70,4% لدى الرجال. لتبقى بذلك ثمان نساء من بين كل عشر خارج سوق الشغل؛
 - ضعف معدل الشغل لدى النساء مقارنة مع نظيره لدى الرجال (16,7% مقابل 62,9%)؛
 - ارتفاع معدلات البطالة بين النساء مقارنة مع الرجال (16,2% مقابل 10,7%)؛
 - ارتفاع نسبة الشغل غير المؤدى عنه (35%) لدى النساء (خاصة بالعالم القروي).



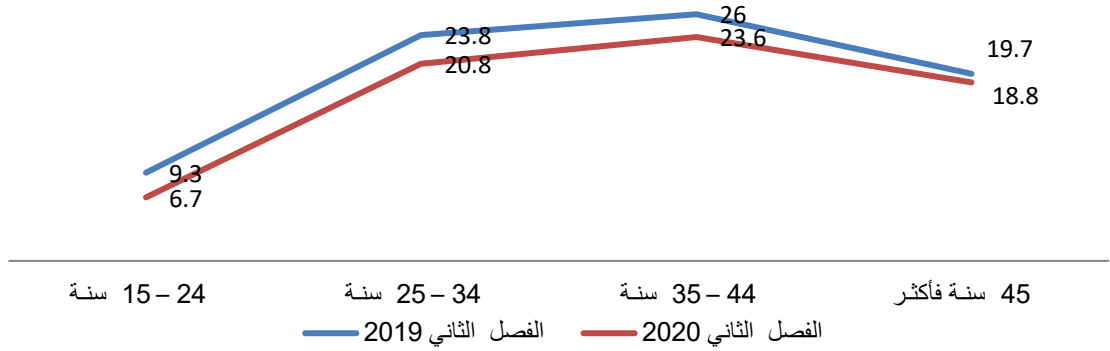
المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني.

وتعود الأسباب الكامنة وراء ضعف مشاركة النساء في سوق الشغل (حسب معطيات البحث الوطني لسوق الشغل لسنة 2017):

- نصف النساء خارج سوق العمل يُرجعن سبب عدم ولوجهن لسوق العمل لضرورة رعاية الأطفال أو البيت ولا تختلف هذه النسبة كثيرا بين الوسط الحضري والقروي؛
- ما يقارب واحدة من كل خمس نساء غير نشيطات يفضلن عدم العمل، في حين أن 8% منهن يشكل رفض الزوج السبب الرئيسي الذي يمنعهن من ولوج سوق العمل؛
- تقل أسباب عدم ولوج النساء لسوق العمل مع تحسن مستويات تأهيلهن: انتقلت نسبة النساء خارج سوق العمل لأسباب تتعلق بضرورة رعاية الأطفال من 59,7% بالنسبة للنساء بدون شهادة إلى 42,9% بالنسبة للواتي تتوفرن على شهادة مستوى متوسط وإلى 31,4% بالنسبة للحاصلات على شهادة من مستوى عال.



المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني.

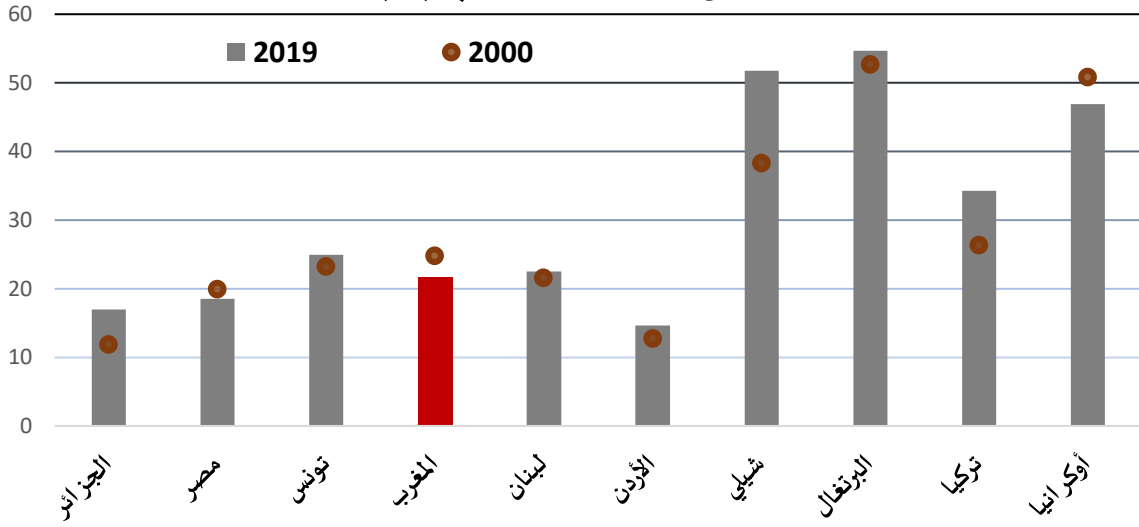


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

مقارنة دولية لتطور معدلات مشاركة المرأة في سوق الشغل:

- تعتبر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المناطق التي تشهد أدنى معدلات مشاركة نسائية في سوق الشغل، حيث ان متوسط معدل النشاط لدى النساء على مستوى العالم يصل الى 47,4% بينما معدل النشاط في هذه الدول لا يتجاوز 20%.
- في المغرب، يبلغ معدل مشاركة النساء في سوق الشغل حوالي 21,6% سنة 2019، وتظل هذه النسبة مرتفعة نسبيا مقارنة مع متوسط دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا)
- رغم موقعه الجيد نسبيا مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإنه على مستوى الدينامية، سجل المغرب تراجعا في معدلات النشاط بينما استطاعت دول أخرى من تحسين أدائها بشكل ملحوظ كالشيلي وتركيا.

معدل نشاط النساء ب (%)

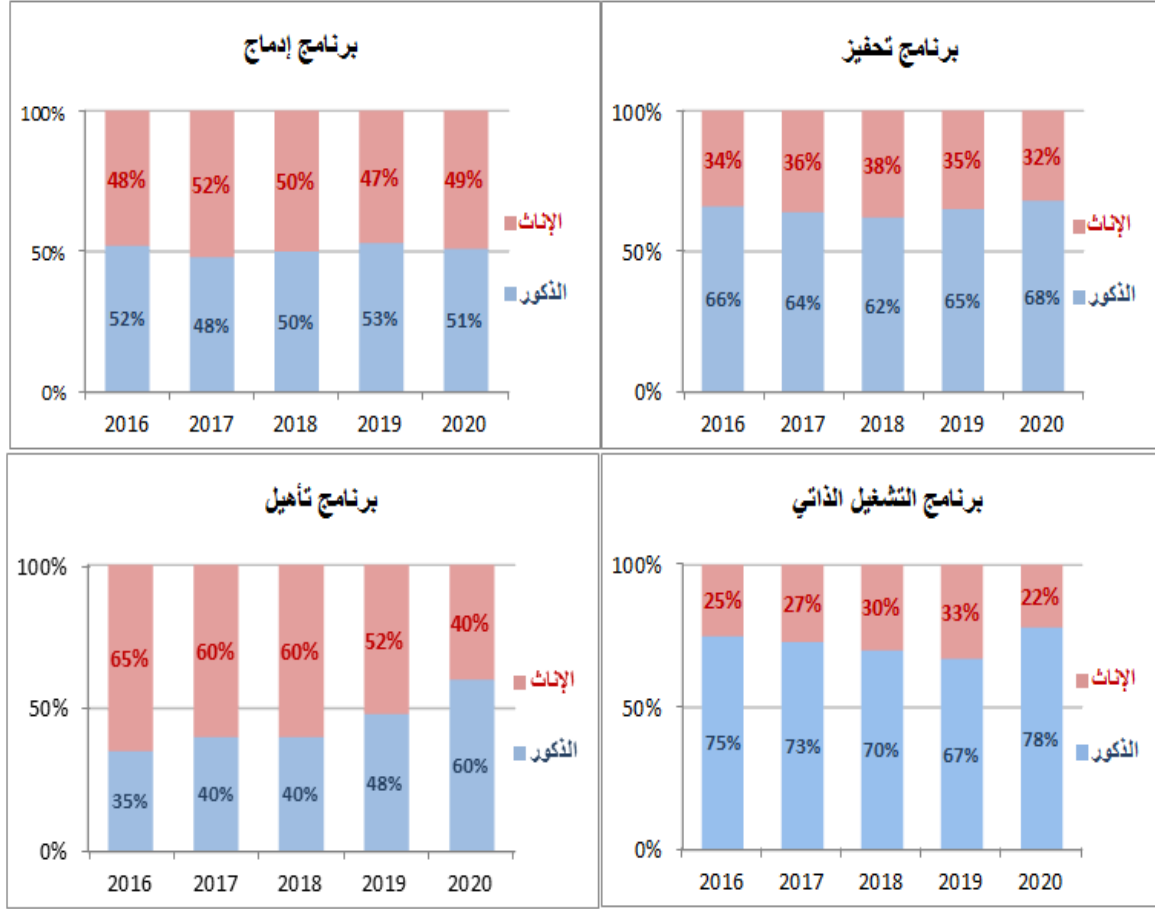


المصدر: منظمة العمل الدولية.

تتدخل وزارة الشغل والادماج المهني من اجل تحقيق مساواة أكبر في مجال التشغيل من خلال:

- السياسة العامة في مجال التشغيل (المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل) من خلال اعتبار النساء كقوة مميّزة في سوق الشغل تستدعي خدمات ملائمة وتشجيع أكثر لتسهيل اندماجها في سوق الشغل؛
- البرامج النشيطة للتشغيل التي تقررها السلطات العمومية وتسهر على تنفيذها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، استفاد منها العنصر النسوي خلال السنوات الاخيرة بنسب متفاوتة؛
- يشكل النهوض بتشغيل العنصر النسوي محورا اساسيا ضمن برامج التعاون الدولي.

تطور بنية المستفيدين من برامج إنعاش التشغيل حسب النوع



وقد تم تنزيل بعض البرامج في إطار التعاون الدولي لدعم تشغيل النساء مثل:

« برنامج "من أجلك" 2017-2021 والذي يهدف لتعزيز ودعم التمكين الاقتصادي للنساء من خلال:

- التحسين الكمي والكيفي للمقاولة النسائية وتحسين قابلية التشغيل لدى النساء سواء تعلق الأمر بنساء والذي كان من نتائجه إطلاع حوالي 11.403 شخصا على البرنامج.
- مشاركة 2528 من النساء في أورش العمل المتعلقة بالتحسيس بريادة الأعمال.
- مشاركة أكثر من 465 مستفيدة في خطط التكوين المختلفة لتعزيز القدرات في مجال التدبير المقاوالاتي.
- إحداث 271 مقاولة نسائية و 11 تعاونية جديدة ساهمت في خلق أكثر من 365 منصب شغل لفائدة النساء.

- استفادة 260 امرأة من تكوين لتحسين قابلية تشغيلهن.
- تكوين عن بعد لفائدة 877 امرأة.

☞ برنامج "دعم ريادة الأعمال من طرف الشباب بالمغرب 2019-2023 والذي يتوخى كأهداف:

- التحسين الكمي والكيفي للمقاولة وقابلية التشغيل لدى شباب المغرب موجه لأربع جهات بالمملكة: بني ملال خنيفرة - الجهة الشرقية - جهة فاس مكناس - جهة درعة تافيلالت:
- تعزيز روح المبادرة لدى الشباب بالمغرب.
- تحسين قدرات اعداد مشاريع الشباب (قبل وخلال الاحداث).
- تحسين القدرات التديرية للشباب المقاول (المواكبة البعدية).
- تحسين قابلية تشغيل الشباب غير حاملي الشهادات.
- تعزيز رقمنة تسيير المعلومات والمعرفة والتواصل.
- تعزيز التسيير التشاركي ودعم الشراكة الترابية المتعددة الاطراف والذي كان من نتائجه بلوغ:
 - إطلاع حوالي 11.252 شخص على البرنامج.
 - استفادة 3387 شخص من ورشات التحسيس حول ريادة الأعمال.
 - مشاركة 913 شخص في تكوين لتعزيز القدرات في مجال التدبير المقاولا تي.
 - استفادة 20 شخصا من دعم في مجال التسويق و730 شاب من تكوين لتحسين قابلية التشغيل.

وفي نفس السياق تخلص دراسة قام بها مكتب العمل الدولي سنة 2015 إلى كون؛

- نسبة النساء المزاولات لأنشطة مدرة للدخل تبلغ ما يقارب 24,7 % مقابل 73,6 % بالنسبة للرجال؛
- صعوبات كبيرة في إيجاد العمل حيث تبلغ البطالة 20 % فيما لا تتواجد النساء بشكل قوي إلا في قطاع واحد هو الفلاحة والبقية تشتغلن بالقطاعات غير المهيكلة؛
- نسبة مهمة من النساء تزاوّل أعمالا غير مدفوعة الأجر كالمساعدة الأسرية تصل 47.3 % في حين لا تتعدى نسبة الرجال المزاولين لهذه الأعمال 12.5 %؛

- المساعدة الأسرية المجانية يقمن بها النساء المتواجدات بالعالم القروي بنسبة 73,6 % في حين أن 80 % من يقطن بالحوضر والمدن يحصلن على وظائف مدفوعة الأجر؛

وتحول بعض العراقيين دون ولوج المرأة الى سوق الشغل والتي تتلخص فيما يلي¹²:

- المسؤوليات العائلية تؤثر على النساء وتعيق مساهمن المهني.
- صعوبة الوصول إلى خدمات رعاية الطفل.
- الغياب الفعلي لتدابير محددة تهدف إلى تنمية روح المبادرة النسائية وتنظيم بيئة الأعمال العامة، لا سيما في مجالات الأسواق المالية والاستثمارات في مجال البحث والتطوير.
- انعدام الثقة بالنفس إضافة إلى البيئة الثقافية وواجب ضمان أداء المهام الأسرية والاجتماعية.

سادسا: الحكامة والبعد المؤسساتي لقطاع التشغيل والتكوين.

من المؤكد أن الحكامة الرشيدة والممتدة ترابيا أصبحت ضرورة قصوى من أجل النهوض بالتشغيل ومكافحة ظاهرة عصبية كالبطالة بشكل فعال وناجع والتي من المفترض أن تقوم هذه الحكامة على هيكله مؤسساتية منسجمة ومتكاملة بما يسمح لها بإجراء المراقبة الدائمة والموكبة المستمرة لظاهرة التشغيل لما لها من تداخلات أفقية وعمودية.

فالحكامة وفقا للبنك الدولي " هي فن إدارة الشؤون العمومية لتحقيق الرفاهية الفردية والجماعية وكذا التنمية المستدامة للمجموعات الوطنية" فيما تراه منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والحكامة على أنها " استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على تسيير موارد مجتمع ما من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية " وقد تم استخلاص مؤشرات الحكامة التي تم توظيفها في تقرير التقييم هذا انطلاقا من قاعدة بيانات المؤشرات الدولية للحكامة التي أعدها البنك الدولي والتي تتألف من ستة مؤشرات : الإستقرار السياسي وغياب العنف ، مكافحة الفساد ، سيادة القانون ، جودة التنظيم ، المسؤولية¹³.

حيث يتضح أن اعتماد حكامة جيدة في تدبير سياسة التشغيل ومؤسسات الشغل، تعد بحق تحد رئيسي، سواء عبر تتبع ضعف التغطية القانونية للشغل أو تنسيق السياسات التشغيلية للشغل، مع

¹² - عرض وزير الشغل والادماج المهني، امام لجنة الشؤون الإجتماعية بمجلس النواب بتاريخ 26 مارس 2021.

¹³ - الحكامة الجودة المؤسساتية والتنمية الإقتصادية: ما هي الدروس التي استخلصها المغرب؛ مرجع سابق، ص. 9.

الاهتمام بوسائل القيادة الرشيدة والتدبير التشاركي ناهيك عن التوجهات الرئيسية لتحسين حكامه سوق الشغل وتجويدها سواء من خلال توسيع برامج التشغيل وتنسيق وتتبع الاستراتيجيات الجديدة في مجال التشغيل، مع تعزيز وإعادة النظر في دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ودعم مؤسسات الوساطة وتحسين نظام المعلومات الخاص بسوق الشغل والرفع من التمويلات المخصصة للتشغيل وتعزيز فعاليتها وترشيدها.

1) الإصلاح التشريعي:

في إطار تفعيل أحكام دستور 2011، ومن أجل استكمال الترسنة القانونية للشغل. ودعمًا للحقوق الأساسية في الشغل وتحسين ظروف العمل خاصة الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية والعلاقات المهنية من جهة أخرى تم اعتماد مجموعة من النصوص القانونية.

تطور الاصلاح التشريعي المتعلق بالتشغيل.

النصوص ذات الصلة بقطاع التشغيل المصادق عليها في ظل دستور 2011.

<p>(2)مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الأخرى 1392(27 يوليوز1972) المتعلقة بنظام الضمان الاجتماعي كما تم تغييره وتتميمه.</p>	<p>1) قانون رقم 26.10 يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.</p>
	<p>3) قانون رقم 34.11 بتغيير وتتميم القانون رقم 012.71 الصادر في 12 من ذي القعدة1391(30ديسمبر1971) المحددة بموجب السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية والقانون رقم 05.89المحدد بموجب السن التي يحال على التقاعد عند بلوغها المستخدمون المنخرطون في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.</p>
	<p>4) قانون رقم47.12 يوافق بموجب على الاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي المعتمدة بجنيف في 28</p>

	يونيو 1952 خلال الدورة الخامسة والثلاثين (35) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية.
	(5) قانون رقم 21.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 141 بشأن منظمات العمال الريفيين ودورها في التنمية الاقتصادي والاجتماعية، 1975 المعتمدة بجنيف في 4 يونيو 1975 خلال الدورة الستين (60) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية.
	(6) قانون رقم 82.12 يقضي بإحداث وتنظيم "مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون وزارة المالية".
	(7) قانون رقم 143.12 بتغيير المادة 44 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.
	(8) قانون رقم 91.12 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) يتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح ورواتب التقاعد.
	(9) قانون رقم 16.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنتين، 2006 المعتمدة بجنيف في 15 يونيو 2006 خلال الدورة الخامسة والتسعين (95) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية.
	(10) قانون رقم 117.12 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليوز 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.
	(11) قانون رقم 85.12 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959) في تأسيس صندوق وطني للتقاعد والتأمين.
	(12) قانون رقم 60.12 يقضي بإحداث يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري- قطاع الفلاحة.

	<p>13 قانون رقم 03.14 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 الصادر في 15 جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.</p>
	<p>14 قانون رقم 10.14 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال الخدمة المدنية (الوظيفة العمومية). الموقعة بالرباط في 23 من ذي الحجة 1434 (29 أكتوبر 2013) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية.</p>
	<p>15 قانون رقم 86.12 يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.</p>
	<p>16 قانون رقم 18.12 يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.</p>
	<p>17 قانون رقم 101.14 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 29 رمضان (23 مارس) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج.</p>
	<p>18 قانون رقم 131.13 يتعلق بمزاولة مهنة الطب.</p>
	<p>19 قانون رقم 114.13 يتعلق بنظام المقاول الذاتي.</p>
	<p>20 قانون رقم 42.14 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة ببروكسيل في 18 فبراير 2014 بين المملكة المغربية ومملكة بلجيكا.</p>
	<p>21 قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين.</p>

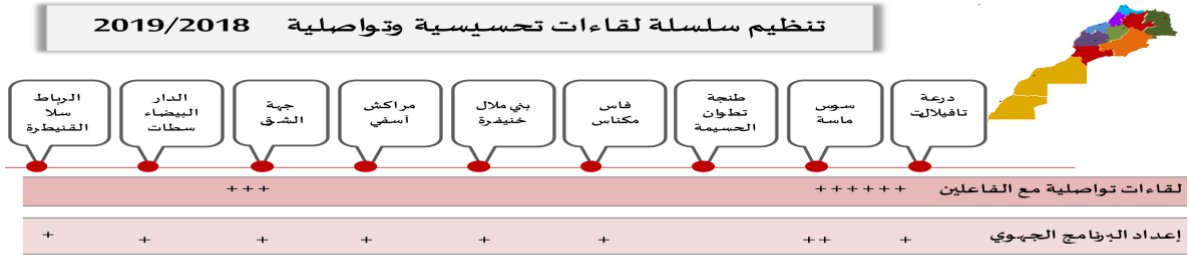
2) العدالة المجالية أو البعد الجهوي للتشغيل.

ولقد أصبح غير ذي جدوى الحديث عن آثار سياسة عمومية كيفما كانت دون ربطها بالبعد الجهوي ومؤشر العدالة المجالية، ومثلما سبق الحديث سلفا حول مكانة النساء في سوق الشغل، تظل أيضا هذه المؤشرات نسبيا مقلقة في ظل استمرار حجم التفاوتات الحاصل بين الجهات بالمغرب والذي ينعكس رأسا على مسار التنمية والتطور الاقتصادي بالمغرب، وبهذا الصدد تم تسجيل بعض المبادرات في شأن محاولة استحضار هذا البعد خاصة مع المخطط الوطني لإنعاش الشغل حيث تم اعتماد مقارنة مجالية تتوخى تنظيم:

- المناظرات الجهوية للتشغيل:

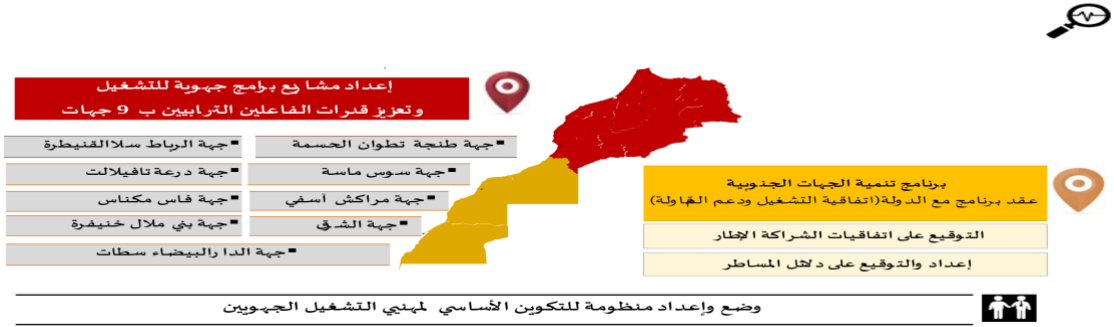


- لقاءات تحسيسية وتواصلية:



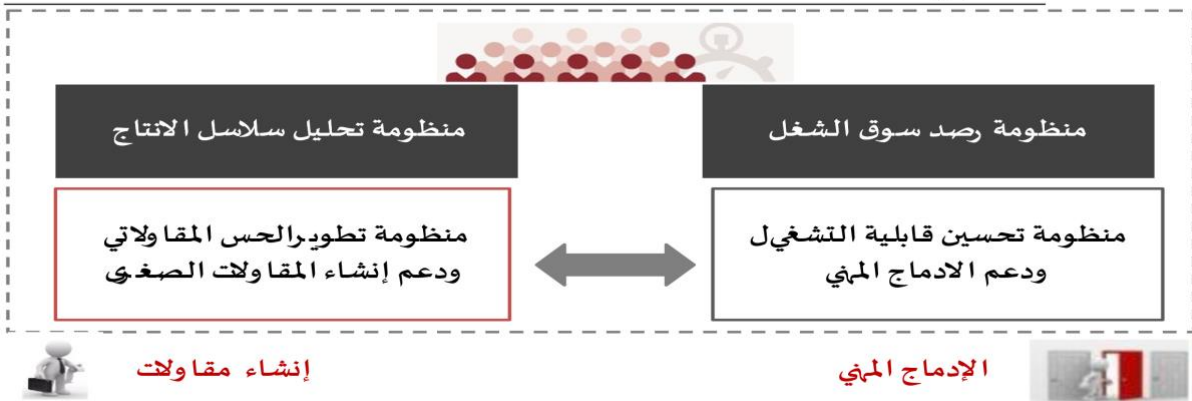
- التشخيصات الترايبية للتشغيل:

- البرامج الجهوية للنهوض بالتشغيل:



- تعزيز قدرات الفاعلين الترابيين في مجال النهوض بالتشغيل:

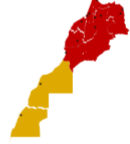
إطلاق برامج جهوية للإدماج الاقتصادي للشباب بأربع جهات مبنية على وضع منظومتين جهويتين (تحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني - تطوير ريادة الأعمال) وإبراء حكامه جهوية لانعاش التشغيل وتفعيل تداير ليقظة حول سوق العمل



- مقارنة تفعيل الاختصاصات الذاتية والمشاركة للجهات:

□

دعم البعد الجهوي للتشغيل



وضع تدابير جهوية للتشغيل على مستوى عدة جهات

- ✓ تطوير التشغيل في مجال الخدمات ذات النفع العام والمنفعة الاجتماعية من خلال تقديم الدعم للجمعيات (التعليم الأولي - الصحة - محو الأمية - ...)
- ✓ إنعاش تشغيل حاملي الشهادات الجامعية في الاختصاصات غير المطلوبة في سوق الشغل، من خلال عقود مدعمة (تحفيز المشغلين) تستهدف المهن الحرّة (مساعد محامي، مساعد موثق، مساعد طبي...)
- ✓ منح قروض الشرف لإنشاء المقاولات الصغيرة جدا أو الأنشطة المدرة للدخل
- ✓ تمويل التكوينات التأهيلية لاسيما لفائدة غير حاملي الشهادات
- ✓ دعم حركية الباحثين عن شغل للاستفادة من التكوين التأهيلي أو إجراء مقابلة عمل أو الإدماج في مقابلة خارج منطقة الإقامة
- ✓ دعم إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين في وضعية قانونية من خلال عقود مدعمة

3) هيئات الحكامة (التأهيل والتأسيس والتفعيل):

- إحداث لجنة اليقظة حول سوق الشغل بمقتضى دورية السيد رئيس الحكومة والتي عقدت أولى اجتماعاتها خلال شهري ماي وأكتوبر 2019 أكتوبر 2020؛
- تفعيل الإجراءات المسطرية لتنزيل مشاركة التعاونيات والمقاولين الذاتيين في الصفقات العمومية عبر تعديل المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية ونشره بالجريدة الرسمية، حيث يخصص نسبة 30% من المبلغ السنوي المتوقع للصفقات للمقاولات المتوسطة والصغيرة وللتعاونيات والاتحاد التعاونيات وللمقاول الذاتي؛
- تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار التي أصبحت مؤسسات عمومية مع دمج جميع اللجان الجهوية ذات الصلة بدعم الاستثمار في لجنة واحدة؛
- كما تم وضع تدابير جهوية للتشغيل على مستوى عدة جهات عبر؛
- تطوير التشغيل في مجال الخدمات ذات النفع العام والمنفعة الاجتماعية من خلال تقديم الدعم للجمعيات (التعليم الأولي - الصحة - محو الأمية - ...)

- إنعاش تشغيل حاملي الشهادات الجامعية في الاختصاصات غير المطلوبة في سوق الشغل، من خلال عقود مدعمة (تحفيز المشغلين) تستهدف المهن الحرة (مساعد محامي، مساعد موثق، مساعد طبي...)
- منح قروض الشرف لإنشاء المقاولات الصغيرة جدا أو الأنشطة المدرة للدخل؛
- تمويل التكوينات التأهيلية لاسيما لفائدة غير حاملي الشهادات؛
- دعم حركية الباحثين عن شغل للاستفادة من التكوين التأهيلي أو إجراء مقابلة عمل أو الإدماج في مقاوله خارج منطقة الإقامة؛
- دعم إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين في وضعية قانونية من خلال عقود مدعمة.

ويلخص الجدول الموالي مختلف هيآت الحكامة المرتبطة بمجال التشغيل:

الحكامة		
عدد اللجان المحدثة	اختصاصها	القانون المؤطر لها
اللجنة الوزارية للتشغيل	- وضع الاستراتيجية الوطنية - صياغة المخططات الوطنية - العمل على تحقيق الترجمة	مرسوم 2.8.170 بتاريخ 2018 ومرسوم 2.15.569 بتاريخ 2015
اللجنة التقنية للتتبع	- الإطلاع على حصيلة المنجزات الاستراتيجية للتشغيل - تقوية البعد القطاعي والتراخي للبرامج التشغيل - إقتراح إجراءات التشغيل	
المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل	- إعداد برامج جهوية - تطوير الحوار - دراسة إمكانية التشغيل - التنسيق مع الهيئات الوطنية والمحلية	ظهير شريف رقم 1.03.194 بتاريخ 2003/09/11 مرسوم 2.04.423 بتاريخ 2004/12/29 قرار مشترك بين وزير التشغيل ووزير الداخلية 838.05 بتاريخ 2005/2/9

القانون 51.99 المادة 2 من المرسوم رقم 822-2	- إعداد مخططات الوكالة - الموافقة على العقود المبرمجة	المجلس الإداري
القانون 51.99 المادة 8 والمادة 4 من المرسوم رقم 822.99.2 بتطبيق القانون 51.99	- إعداد مخططات تطوير أنشطة الوكالة والعقود والمبرمجة	لجنة الدراسات
دورية الوزير الأول رقم 13/202 بتاريخ 2000/09/16 ومنشور رئيس الحكومة رقم 3/2012 بتاريخ 2013/3/19	- وضع خطط للتتبع والافتحاص على المدى المتوسط، والبعيد، والقريب	لجنة الافتحاص
منشور رئيس الحكومة رقم 6/2019 بتاريخ 2019/5/8	- تتبع إنعكاسات الجائحة Covid-19 - مواكبة القطاعات الأكثر عرضة - التتبع والتقييم	لجنة اليقظة الاقتصادية
القانون رقم 1-93-16 صادر بتاريخ 1993/3/23 بقانون 13/98 والقانون 6/98 والقانون المالي 2011 الفصل 57 الفقرة 16	- إدماج - مقاولي تتبعها - تأهيل	المركز الوطني لسوق الشغل

ملحوظة: يمكن العودة إلى دلائل وزارة التشغيل بخصوص هذا التأطير القانوني، مع الإشارة إلى أن اللجنة الوزارية للتشغيل عقدت اجتماعين من سنة 2017 إلى يومنا هذا.

(4) العرض التكويني تأهيل الرأسمال البشري:

تعتبر وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي¹⁴ القاطرة في مسار تأهيل الرأسمال البشري الذي أصبح يشكل القيمة الرئيسية في الإقتصاديات الدولية لعالم اليوم والغد، عالم اقتصاد المعرفة والكفاءات.

¹⁴ أجوبة الوزارة على التساؤلات المطروحة في اجتماع اللجنة الموضوعية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة السياسة العمومية حول التشغيل، مجلس المستشارين، الجمعة 09 أبريل 2021.

4-1 التكوين المهني:

عرف قطاع التكوين المهني خلال العشرية الأخيرة تطورا من خلال " تنوع وتطوير وتعزيز العرض التكويني " بهدف الإدماج المهني للشباب وتطوير تنافسية المقاولات من خلال إحداث شبكة من المؤسسات تهم مجموع القطاعات الإقتصادية مع " إيلاء أهمية خاصة للتكوين في القطاعات المحدثة لفرص الشغل كالمهن العالمية الجديدة ومهن البناء والأشغال العمومية والسياحة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والنقل واللوجستيك"، حيث يعتمد على الممارسة التطبيقية المهنية إلى جانب المعارف النظرية المرتبطة بمجال التكوين".

ويتموقع مكتب التكوين المهني في منتصف سلسلة التكوين، بحيث يتولى الإستجابة للحاجيات من الكفاءات التي يفترض أن تحددها، مسبقا، " الهيئات المسؤولة عن تحديد الكفاءات المهنية المستقبلية التي يعتمدها المكتب في وضع برامجه وطنيا وجهويا ومحليا، والهيئات الوصية عن التقييم البعدي للتكوين من أجل تحسين أدائه بشكل مستمر".

وتعتبر الوزارة أن هذه السلسلة لا تعمل بشكل سلس باستثناء تجربة " مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 التي كانت أول تجربة قطاعية تم خلالها التحديد المسبق للحاجيات من الموارد البشرية والكفاءات وتم توفيرها نوعا وكما، بتنسيق مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

وفي هذا الإطار سعى المكتب إلى تجاوز هذا الإشكال من خلال إبرام اتفاقيات شراكة قطاعية في ماي 2019، تم بموجبها إحداث 17 لجنة قطاعية، شملت ممثلين عن مكتب التكوين المهني والوزارة الوصية والإتحاد العام لمقاولات المغرب الوزارات القطاعية المعنية ومختلف الفيدراليات والجمعيات المهنية ومثلي عن جمعية جهات المغرب وأخرى...، عقدت سلسلة من اللقاءات والتشاورات أفرزت عن عرض تكويني جديد يتم تنزيله انطلاقا من سنة 2021، " سيهم 14 قطاع للتكوين و 25 قطاع فرعي وسيتمحور حول 347 شعبة تكوينية، ومن ضمنها 147 شعبة جديدة، كما سيتم الانفتاح على 6 قطاعات جديدة للتكوين وهي: القطاع الرقمي والذكاء الصناعي والصحة والخدمات للأفراد والمجتمع والفلاحة والصيد البحري والصناعة التقليدية، بما مجموعه 94 شعبة تكوينية جديدة، تهم القطاعات الجديدة".

كما ستتم إعادة هيكلة وتنويع القطاعات التقليدية من خلال حذف 113 شعبة وخلق 53 شعبة جديدة، بالإضافة إلى تحديث البرامج المرتبطة ب 154 شعبة لملاءمتها مع متطلبات سوق

الشغل، لاسيما فيما يخص الكفاءات المهنية والذاتية وإعطاء عناية للغات الأجنبية والقدرات الرقمية والحس المقاوالاتي.

فيما يخص ملائمة التكوين مع سوق الشغل، تتناول الوزارة معالجة هذا المحور من جانبين:

أ- جانب الملائمة الكمية والعددية الإجمالية:

بات إشكال إرتفاع عدد خريجي التكوين المهني مقارنة مع عدد مناصب الشغل المتاحة يستوجب:

- توجيه الاستثمارات العمومية نحو القطاعات التي تمكن من خلق فرص للشغل؛
- تحفيز استثمارات القطاع الخاص ومواكبة تنمية المقاوالات الصغرى (بحيث 90% من مقاوالات القطاع الخاص بالمغرب) تشغل في المتوسط شخصين فقط؛
- تشجيع المبادرة المقاوالاتية وتوعية الشباب بأهمية خلق المقاولة أو خلق فرصتهم بنفسهم، مع تعزيز وتحسيس ومواكبة حاملي مشاريع باليات توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الجديدة من أجل تعزيز وتنويع منتوجات السوق المغربية؛

ب- جانب الملائمة أو الإلتقائية النوعية:

تعتبر الوزارة أن الملائمة بين خريجي التكوين المهني بمختلف التخصصات، والحاجيات الحقيقية لسوق الشغل " هو أمر يتعلق بمعادلة متعددة المتغيرات، من بينها تمكين الفاعلين في مجال التكوين من رؤيا واضحة ومعطيات دقيقة، وبشكل قبلي، حول:

- الحاجيات من الموارد البشرية المرتبطة بتنزيل السياسات العمومية القطاعية؛
- الحاجيات الضرورية لمواكبة المقاوالات التي تشكل النسيج الإقتصادي من أجل تنميتها المرتقبة؛

فيما يقوم المكتب بحملات تواصلية سنوية بمؤسسات التعليم العالي (28 كلية خلال سنة 2019)، للتعريف بعروضه التكوينية خاصة التكوينات التأهيلية، بينما لا تستوعب مؤسسات التكوين الطلبة الذين لم ينهوا مسارهم الجامعي، لأن العروض المخصصة لهاته الفئة (التقني المتخصص أو حتى التقني) تستكفي الطاقة الاستيعابية المخصصة له، فيما يبقى الخصاص بالنسبة لمستويي التأهيل والتخصص.

- وتعتمد الوزارة مجموعة من الإجراءات، فيما يتعلق بجعل المهارات المقدمة للناشئة كافية للاندماج بسوق الشغل، لملاءمة عرض التكوين مع الحاجيات من الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة، من بينها:
- تعزيز وتقوية المهارات الذاتية والحياتية عبر تخصيص 30% من برامج التكوين لتنمية هذه المهارات الحياتية؛
 - اعتماد مناهج بيداغوجية جديدة قوامها الابداع والابتكار؛
 - تدعيم المناهج البيداغوجية عبر:
 - إضافة أسدس لقطاعي السياحة والفندقة والمطعمة والتسيير والتجارة، لمستويي التقني المتخصص والتقني؛
 - اعتماد التكوين لمدة سنتين بالنسبة لمستوى التأهيل، بدل سنة واحدة حالياً؛
 - إدراج جذع مشترك بالنسبة للشعب التي تستجيب لذلك بمستويي التقني المتخصص والتقني؛
 - دعم تعلم اللغات الأجنبية التي يحتاجها المتدرب لضمان انخراط ناجح في سوق الشغل؛
 - إرساء نظام جديد للتوجيه لمواكبة وتمكين المتدربين من إختيار مدروس وواع لمشوارهم التكويني مع إرساء العمل بالمشروع المهني للمتدرب، وإدماج واستعمال وسائل جديدة، خاصة منصة رقمية خاصة؛
 - تنمية روح المبادرة المقاولاتية لدى المتدربين والشباب من خلال وحدات تكوينية خاصة، بالإضافة إلى وضع "برنامج الابتكار المقاولاتي"، بشراكة مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات بين جرير؛
 - تطوير قابلية التشغيل لدى خريجي المكتب عبر برنامج "مراكز التوجيه الوظيفية" بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: (USAID)؛
 - ويبلغ عدد المسجلين في مراكز التوجيه الوظيفية الخمس التابعة للمكتب ما مجموعه 48.300 شابة وشاب بين سنتي 2017 و 2020، بينما بلغت نسبة المستفيدين من خدمات هاته المراكز في سوق الشغل 67%.

4-2 التعليم العالي والبحث العلمي:

أ- إرساء نظام ناجع للتوجيه المبكر وللإرشاد الجامعي:

يقوم على المواكبة المبكرة مع مراعاة ميول الطالب، لتمكينه من بناء وتحقيق مشروعه الشخصي وفق الإجراءات البيداغوجية والتنظيمية التي تهم:

- إحداث وتأهيل فضاءات وبنيات لخدمات الإرشاد الجامعي؛
- إطلاق المنصة الوطنية الموحدة للتوجيه والتسجيل والتكوينات مابعد البكالوريا؛
- توقيع شراكات مؤسسية بين الجامعات والمحيط الاجتماعي والاقتصادي لدعم المشروع الشخصي للطالب؛
- إحداث وتفعيل آليات التنسيق وطنيا وجهويا بين مكونات التكوين في مجال التوجيه والإرشاد الجامعي؛
- وضع المساطر والآليات الكفيلة بضمان استفادة المتعلمين من الممرات والجسور وإمكانات التوجيه وإعادة التوجيه؛

ب- تمكين الطلبة من تطوير قدراتهم في اللغات الوطنية والأجنبية، وتملك المهارات

الحياتية والذاتية:

العمل على تنزيل الإصلاح البيداغوجي الجديد "البكالوريوس" الذي سيمكن من تطوير الكفايات الحياتية والذاتية للطلبة في أفق تيسير ولوجهم لسوق الشغل. وقد تم تجاوز بعض الإكراهات والتحديات التي كشف عنها التشخيص الوطني الذي قامت به الوزارة، والمتمثل في:

- 16.5% من عدد الطلبة المسجلين بالسنة الأولى من سلك الإجازة ينقطعون عن الدراسة؛
- 13.3% فقط يحصلون على دبلوم الإجازة في مدة 3 سنوات، منهم 9% في العلوم، و18% في العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، و15% في كلية الآداب والعلوم الإنسانية؛
- 45% فقط يحصلون على دبلوم الإجازة دون احتساب عدد السنوات المستهلكة؛
- 47.2% ينقطعون عن الدراسة دون الحصول على أي شهادة؛

- 7.8% ينتقلون نحو مؤسسات الولوج المحدود؛
- ويشار إلى أن تكلفة تيسير إضافية للحصول على شهادة سلك الإجازة مترتبة عن الإنقطاع أو التكرار تبلغ 3.746 مليار درهم.
- تعميم وتأهيل مراكز اللغات بالجامعات، واعتماد منصات وموارد رقمية للتعليم الذاتي وإرساء نظام للإشهاد في اللغات؛
- تعميم مراكز المسارات المهنية "Career Centers" بالجامعات وتطوير خدماتها؛
- إغناء المنصة الرقمية "نجاحي" بوحدات جديدة لتنمية الكفايات الذاتية والحياتية؛
- تشجيع إنخراط الأساتذة الجدد في التكوين في البيداغوجية الجامعية والتكوين المستمر وتعزيز تقاسم الخبرات فيما بينهم؛
- تعزيز الحركة البيداغوجية والعملية للأساتذة، بغية تحيين المعارف والإستفادة من آخر المستجدات وطنيا ودوليا؛
- تعميم وتطوير النظام الوطني للطالب المقاول بالجامعات، الذي مكنت تجربته من النموذجية بجامعة محمد الخامس بالرباط والحسن الثاني بالدار البيضاء، من مواكبة ما يزيد عن 1000 طالب خلال الموسمين الجامعيين 2018-2019 و 2019-2020، وإرساء نظام للإشهاد في كفايات ريادة الأعمال لدى الطلبة بالجامعة المغربية؛

ت- تنويع وملاءمة التكوينات للتطورات التي يعرفها المحيط الاقتصادي والاجتماعي عبر:

- التنسيق مع جميع المتدخلين في مجال رصد المهن والكفاءات الجديدة، وتطور حاجيات الشغل (المندوبية السامية للتخطيط، المرصد الوطني للتشغيل، مرصد الفروع التابع للاتحاد العام لمقاولات المغرب، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل) لتوفير المعطيات:
- الضرورية لهندسة التكوينات الجامعية؛
- إحداث بنيات لتتبع إدماج الخريجين في سوق الشغل على صعيد كل جامعة، والشروع في إنجاز البحث الميداني لتتبع إدماج خريجي التعليم العالي بداية من الدخول الجامعي 2021-2022؛

- إعداد دليل مرجعي وطني للتكوينات بالتعليم العالي ودلائل مرجعية وطنية للمهن والكفايات؛
- إرساء نظام للتعاقد بين الجامعات ومحيطها الاقتصادي والإجتماعي من أجل إعداد وبلورة المسالك والمساهمة في التكوين وتأطير التدريب وإنتقاء الطلبة؛
- اعتماد مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة تستجيب لمتطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، عبر تنويع وتعزيز مهنة التكوين، وفق معايير جديدة تأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي والتغطية المجالية؛
- تطوير التعاون بين الجامعات والمقاولات ومواصلة إحداث مدن الابتكار؛
- توسيع وتنويع العرض الجامعي بإحداث مؤسسات جامعية بمسالك بيداغوجية جديدة؛
- تطوير العرض الجامعي بزيادة أعداد المهندسين الأطباء والأطر المتخصصة؛
- تحسين ظروف الدراسة والتكوين والبحث عبر إعادة هيكلة مجموعة من المؤسسات الجامعية من خلال تغيير اسمها ووظائفها حتى تستجيب لحاجيات التنمية الجهوية؛

ث- إرساء إستراتيجية وطنية لأطر التربية والتكوين 200 ألف مدرس في أفق

2028 عبر إطلاق مشروع الإجازة في التربية في جميع الجامعات حيث:

- بلغ عدد المسالك المعتمدة 137 مسلكا؛
- إحداث المدارس العليا للتربية والتكوين ب 8 جامعات وبرمجة أخرى؛
- بلغ عدد الطلبة المسجلين في بمسالك الإجازة في التربية حوالي 11 ألف، ومن المرتقب أن يصل العدد خلال الموسم الجامعي 2022-2023، إلى 18 ألف طالب وطالبة؛
- تعزيز دور التعليم الخاص كشريك في مجال التكوين وفق دفتر تحملات يتضمن معايير الجودة الدولية؛

(5) المقاربة التشاركية:

كرس دستور المملكة المغربية، حق المواطن والمجتمع المدني في المشاركة في صياغة وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات العمومية. من هذا المنطلق، انخرطت الحكومة في إعداد وإصدار قوانين تنظيمية جديدة

حول الديمقراطية التشاركية، تحدد آليات تمكين المواطنين والمجتمع المدني من ممارسة حقوقهم في مجال تقديم العرائض والملمات التشرية، كما قامت الحكومة كذلك بإحداث اللجنة الوطنية للعرائض والمقدمة للسلطات العمومية، والتي شرعت فعلا في عقد اجتماعاتها مركزيا واشتغلت فعليا ودرست 4 عرائض وزعت لدى رئيس الحكومة لحد الساعة، كما أطلقت الحكومة الحملة التواصلية التحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية، والموقع الإلكتروني الخاص بتيسير وممارسة الديمقراطية التشاركية، وتم هنا في هذا المجال التواصل مع مئات الجمعيات، وتكوين 1120 فاعلا جمعويا في هذا المجال.

ووعيا من الحكومة بضرورة الانفتاح على الفاعلين المعنيين واشراكهم في اعداد وصياغة السياسة العمومية المتعلقة بالتشغيل وتفعيلا للمقاربة التشاركية التي تعتمد عليها في إنجاز أوراشها الكبرى، فإن إعداد وتنفيذ سياسات التشغيل وسوق الشغل شكل موضوع نقاش ومشاورات بين مختلف المتدخلين في سوق الشغل:

اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025.

الاستراتيجية هي نتاج تفكير وطني، وفق مقاربة تشاركية بمشاركة جميع الفاعلين. وفي إطار الإعداد لصياغة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل تم تنظيم عدة مشاورات ودورات تم التركيز فيها على ضرورة تجويد وتطوير السياسة الوطنية للتشغيل. وقد تمت مناقشة وثيقة "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025" بمجلس الحكومة، خلال اجتماعه يوم الخميس 2 يوليو 2015. كما تم إحداث لجنة وزارية للتشغيل برئاسة رئيس الحكومة تضطلع بمهمة تدقيق الإجراءات العملية لإنعاش الشغل وتنمية فرصه وتعزيز البرامج النشيطة للتشغيل وتقوية الوساطة في سوق الشغل وتحسين حكامته.

اعتماد المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود 2021، بطريقة تشاركية مع جهات المملكة ومع القطاع الخاص.

- استند اعداد وبلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود 2021 إلى مقارنة تشاركية وتشارورية، بمساهمة وانخراط كافة الأطراف المعنية من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين.
- صادقت اللجنة الوزارية للتشغيل في اجتماعها المنعقد يوم الاثنين 28 غشت 2017، على التوجهات الاستراتيجية وخطة العمل المتعلقة بوضع هذا المخطط الوطني الذي يركز على

إحداث 5 مجموعات موضوعاتية ستعنى باقتراح تدابير جديدة لإنعاش التشغيل وتحسين التدابير الحالية.

- إعداد مخطط العمل مسؤولية مختلف أجهزة الحكامة: اللجنة الوزارية للتشغيل (تتبع منجزات الاتفاقيات الخاصة أو عقود البرامج المبرمة بين الشركاء المحليين للاستراتيجية الوطنية للتشغيل)
- لجنة تقنية للتتبع (التشاور مع المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بشأن جميع القضايا والبرامج الرامية إلى النهوض بالتشغيل) - مجموعات العمل (ضمان تماسك مختلف الفاعلين حول التوجهات المقترحة وتحقيقا للاتقائية في بلورة مخطط عمل الاستراتيجية).
- في إطار مقارنة شاملة ومنهجية تم بلورة البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود 2021، من خلال تنسيق أشغال مجموعات العمل الموضوعاتية الخمسة، تتكلف باقتراح تدابير جديدة لإنعاش التشغيل وتحسين التدابير المبرمجة، حيث عقدت هذه المجموعات أكثر من 30 اجتماعا بمشاركة 70 قطاعا وهيئة.
- تدارس البرنامج التنفيذي للمخطط خلال اجتماع المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بتاريخ 28 مارس 2018.
- المصادقة على البرنامج التنفيذي للمخطط وعلى جذاذة الإجراءات ذات الأولوية من طرف اللجنة الوزارية للتشغيل بتاريخ 11 ابريل 2018.
- التوقيع بتاريخ 27 أبريل 2018 تحت رئاسة رئيس الحكومة على ميثاق تفعيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021 والذي أطلق عليه اسم "ممكن".

اللقاءات الجهوية التشاورية:

- ارتكزت مقارنة تعزيز جهوية التشغيل على انشاء منظومات جهوية للنهوض بالتشغيل بهدف تنسيق جهود وعمل المتدخلين وتطوير الالتقائية والانسجام بين البرامج والمخططات على الصعيد الجهوي.
- في إطار مواكبة الجهات في إنجاز عمليات التشخيص التراي المتعلقة بالتشغيل وبلورة برامج جهوية للتشغيل، وكذا دعم قدرات الفاعلين الجهويين، تم تنظيم سلسلة لقاءات بمختلف جهات

المملكة وتنظيم ورشات عمل مع الفاعلين الجهويين خلال أشهر يوليوز وشتنبر وأكتوبر 2018 لإعطاء الانطلاقة لإعداد البرامج الجهوية للنهوض بالتشغيل بمختلف الجهات.

- في إطار الشراكة مع الجهات والجماعات المحلية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني، تم تنظيم لقاءات جهوية تشاورية حول موضوع "المجتمع المدني وإشكالية التشغيل" 25 يوليوز بأكادير 2018، وفي 16 فبراير 2019 بالراشيدية، و "دور المجتمع المدني في تحقيق الحماية الاجتماعية" في 31 أكتوبر 2018 بالداخلة.

دعم ومواكبة المجتمع المدني:

- إطلاق عملية تشاور عمومي حول التشغيل الجمعي وسبل النهوض به ما بين 27 غشت 2018 و 12 شتنبر 2018 تلقت الحكومة خلاله أزيد من 120 مذكرة من الجمعيات، وهم التشاور دور القطاع الجمعي في مسلسل التشغيل وتحديات تعزيزه والرفع من قابليته. وقد تم تقديم خلاصات هذه العملية التشاورية يوم 18 مارس 2019.
- إعداد مذكرة حول التشغيل الجمعي وتحدي النموذج التنموي الجديد.

لجنة اليقظة الاقتصادية كمنصة للتفكير والتشاور واتخاذ الإجراءات من اجل تدخل سريع ملائم وفعال للتعامل مع ازمة غير مسبوقة:

لمواجهة الاثار الاقتصادية والاجتماعية لازمة كوفيد 19، عملت الحكومة على احداث لجنة اليقظة الاقتصادية برئاسة وزارة الاقتصاد والمالية واصلاح الإدارة في 16 مارس 2020. وقد اعتمدت اللجنة في مقاربتها على دعم المقاولات التي تواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماتها من اجل تجنب فقدان مناصب الشغل والإفلاس ومن اجل خلق الظروف الملائمة لاستئناف نشاطها الاقتصادي على أحسن وجه خلال مرحلة ما بعد الحجر الصحي.

كما اعدت هذه اللجنة بعد تشاور واسع مع ممثلي القطاع الخاص والقطاع البنكي ميثاقا للإنعاش الاقتصادي والتشغيل يشمل عدة تدابير ذات طابع افقي وفوري.

وبمقابل المبادرات المسجلة بشأن تكريس المقاربة التشاركية المعبر عنها من قبل الحكومة ، جاءت غالبية تصريحات باقي الفرقاء الاجتماعيين والإقتصاديين الذين تم الإستماع إليهم مناقضة حيث أكدو

على غياب التشاور والتشارك في العديد من المبادرات والأوراش الكبرى التي تقتضي أخذ رأيها لإنجاح تنفيذها ، وهناك من اعتبر غياب التشاور ضرب في عمق الممارسة النقابية كقوة اقتراحية وشريك أساسي في الوقت الذي كان من الأجدر من الجهات الحكومية السعي إلى إشراك هؤلاء الفاعلين لدعم البعد المؤسسي في الحوار والتنسيق كسبيل لإستقرار المحيط الإقتصادي والإجتماعي.

فصل ختامي:

خلاصات حصيلة السياسات العمومية
في مجال التشغيل

إن هذا التقييم الشمولي للبرامج الحكومية في مجال التشغيل أظهر تبايناً في النتائج، فرغم ما تضمنته السياسات العمومية في مجال التشغيل من جوانب إيجابية إلا أن نتائجها الكمية والنوعية لم ترتقي لحجم وسقف الطموحات التي رسمت لها، بل أن آثارها الاجتماعية بالخصوص ظلت محدودة نسبياً وهو ما جسده جلالته الملك في إحدى خطبه بقوله «... إن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المواطنين. ذلك أنني ألاحظ، خلال جولاتي التفقدية، بعض مظاهر الفقر والهشاشة، وحدة الفوارق الاجتماعية بين المغاربة».

وجدير بالذكر، أن شدة هذه التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا ليست وليدة اليوم، ذلك أن وجود مكامن الضعف وأشكال الهشاشة البنيوية في نموذجنا التنموي الحالي الذي بلغ مداه، قد شكل عاملاً زاد من حدة الصعوبات التي تواجهها بلادنا في الآونة الأخيرة، وذلك نتيجة التأخير الذي تمت مراكمته في تنزيل أورش رئيسية من قبيل تعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية، وإدماج القطاع غير المنظم، وتنزيل الجهوية المتقدمة، والنهوض بالمقاولات المغربية، ومن جهة تميز سوق الشغل بالمغرب بثلاثة تحديات رئيسية:

- هيمنة القطاع الغير المهيكل والذي يؤثر على أربعة مستويات:

- الدولة: من خلال التهرب من أداء الضرائب.
- المستهلك: من خلال التأثير على صحة المستهلك و اقتصاده.
- المقاول: من خلال المنافسة غير الشريفة بين المقاولات المصرحة التي تدخل في إطار القطاع المنظم.
- العامل: وذلك عبر التوظيف والعمل في ظروف غير ملائمة.
- صعوبة الإدماج: الشباب والنساء أقل اندماجاً من بقية السكان النشطين في سوق العمل. ونسبة مشاركة النساء منخفضة بشكل خاص (22,6%)، بالمقابل تراجعت مشاركة الشباب مع تضاعف عدد الشباب الذين يواصلون دراستهم.
- زيادة بطيئة في التشغيل: عدد الوظائف التي تم إنشاؤها لا يكفي لاستيعاب تدفق السكان في سن العمل. يتركز التشغيل الرسمي في الشركات الأقدم والأكبر حجماً بينما تكافح الشركات الصغيرة والمتوسطة في رفع الصعوبات وتطويرها.

- طول مدة البطالة بحيث تتجاوز السنة في أغلب الحالات مع خاصية الهشاشة في المناصب المتاحة والتي غالبا ما تكون بأجور زهيدة ولا تتمتع بحماية اجتماعية.
- رغم التقدم الذي عرفه ميدان التربية والتكوين فإن اختلالا امتد لأجيال متعددة يحد من المساواة بين النساء والرجال في الحياة المهنية.
- وظائف منخفضة الجودة: يهيمن العمل غير المهيكل على سوق الشغل. ومحدودية التشغيل في القطاع غير الفلاحي بينما تتركز الوظائف في قطاع الخدمات التي تتطلب مهارات منخفضة.
- ضعف على مستوى تفعيل آليات الحكامة العمومية مما كرس إشكالية الفوارق الاجتماعية والمجالية، وكخلاصة في هذا الشأن يمكن استحضار الرصد الذي قام به البنك الدولي بهذا الخصوص والذي أشار بأن للمغرب فجوات كبيرة عليه تداركها وفقا لقاعدة بيانات الملامح المؤسسية وخصوصا على مستوى الحكامة الخاصة فيما يرتبط بمستوى اشتغال سوق الشغل والذي يتصف بالجمود والتمييز¹⁵. بمقابل ذلك أشاد بالتحسن الحاصل في وضع المغرب على مستوى مؤشرات الحكامة العمومية المتعلقة "... بقدرة الدولة على صنع القرار والتنسيق في المجال العمومي والتشاور بين الفاعلين وتحسين شفافية السياسات الاقتصادية " وعلى مستوى الحكامة الخاصة فقد حسن المغرب وضعه المتعلق بتنظيم المنافسة وحكامة المقاولات وبتجزئة سوق الشغل والحركية الاجتماعية واحترام قانون الشغل¹⁶
- المغرب يزخر بالكفاءات والطاقات الإبداعية في جميع المجالات يتوجب حسن استثمارها.
- لقد أوحى تقرير البنك الدولي بتعاون مع المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، السالف الذكر، بضرورة مساندة الحكومة، السياسات التي ينبغي إدماجها في الإستراتيجية الوطنية الأوسع نطاقا وتكاملتها بإطار للسياسات داعم لجهود خلق فرص العمل، كما يجب عليها أيضا أن تعمل على تهيئة بيئة داعمة (استقرار الاقتصاد الكلي، وسهولة ممارسة الأعمال وسيادة القانون) حتى يتسنى لمنشآت الأعمال أن تنمو وتخلق فرص العمل، ومن الضروري أيضا استثمار الحكومة في البيئة

¹⁵ - الحكامة الجودة المؤسسية والتنمية الاقتصادية: ما هي الدروس التي استخلصها المغرب؛ مرجع سابق، ص. 19.

¹⁶ - نفس المرجع السابق، ص. 19.

التحتية، ورأس المال البشري، وغيره من العوامل الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لخلق فرص العمل والتشغيل.

وفي الجانب المتعلق بالرهان على النسيج الجمعي لإمتصاص حجم البطالة يرى البعض بأن توجه الدولة هذا فيه تملص من مسؤوليتها في توفير فرص الشغل للفئات النشيطة.

التوصيات:

ونظرا لكون مسألة التشغيل ذات طابع أفقي يتقاطع فيها مختلف الفرقاء السياسيين والإقتصاديين والإجتماعيين، فإنها تكتسي تعقيدا حقيقيا يتطلب معالجتها اعتماد مقاربة شمولية وتستدعي جرأة وابتكار ومجهودات متواصلة ومواكبة دورية ومستمرة وتكثيف السياسات العمومية والإستراتيجيات والمخططات والبرامج والإجراءات المنبثقة عنها مع السياقات والحقائق الخاصة بكل مجال ترابي على حدة وبهذا الخصوص أفرد التقرير توصيات منها ما هو عام ماكرو- ومنها ما هو خاص ميكرو.

توصيات عامة:

- ضرورة تجاوز المنطلقات الكلاسيكية وإيجاد مسارات انتقالية تسمح للمغرب بالإلتحاق بنادي البلدان المتقدمة اعتبارا لكون توفير الشغل يرتبط رأسا بالتطور الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة تفوق 6 في المائة؛
- وضع المواطن والفرد الإنسان في صلب العملية التنموية بما يتطلب من مراجعة متعددة الأوجه للسياسات العمومية من حيث الحكامة والتعليم والتكوين والصحة والحريات الأساسية وسن تدابير محددة لتشجيع الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين؛
- مراجعة بعض المقتضيات والبنود لدى منظمة التجارة العالمية لضمان التكافؤ النسبي بين دول الشمال والجنوب بخصوص اتفاقيات التبادل الحر؛
- تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة، وتمكين الجهات والجماعات الترابية بالموارد البشرية والمالية المناسبة لتمكينها من تخطيط أفضل لتنميتها والمساهمة في تعزيز الثروة الوطنية وتنويع مواردها.

توصيات خاصة:

- الإعتراف العاجل بحق كل إنسان في الشغل من خلال المبادرات الحرة دون المرور عبر سلسلة من الإجراءات الإدارية البيروقراطية؛
- تطوير التشريعات المتعلقة بقانون الشغل، لتواكب التطورات والرهانات التي يفرضها عالم الشغل؛
- مراجعة بعض بنود اتفاقيات التبادل الحر مع البلدان التي أظهرت النتائج طيبة العقدين الأخيرين أنها ألحقت أضرار بالمقاولة المغربية؛
- إحداث نظام خاص للمقاولة الشابة يتمتع بمرونة كافية على مستوى التشغيل والتسريح ويحول لها الحصول على قروض بشروط تفضيلية والولوج لصناديق الإستثمار والإستفادة من التخفيضات والإعفاءات الضريبية لتشجيع على تطوير إحداث المقاولات وتطويرها؛
- تشجيع المقاولات الإجتماعية خاصة في المجال الفلاحي والصناعة التقليدية الذي يساهم بقوة في خلق فرص الشغل من خلال الحصول على قروض بشروط تفضيلية والولوج لصناديق الإستثمار والإستفادة من التخفيضات والإعفاءات الضريبية؛
- إحداث تغيير في العقليات والذهنيات عبر إصلاح التعليم لتقوية الحس النقدي وروح المبادرة وتنمية المهارات القيادية والقدرة على تدبير المشاريع ولترسيخ ثقافة وقيم روح الإنتماء والتشبع بالمواطنة؛
- تطوير الذكاءات المتعددة (multiple intelligences) وتطوير الذات وبناء الشخصية وتنمية ثقافة الابتكار؛
- تعزيز التنمية الترابية بالمغرب لضمان توازن اقتصادي بين الجهات عبر إرساء نظام الحكامة الترابية؛

- توفير وتطوير فرص العمل بظروف أفضل بالعالم القروي بأجور مناسبة، وتطوير الصناعة الغذائية المحلية التي لا توجه للتصدير فحسب وإنما لتلبية الحاجيات المحلية؛

- تبني استراتيجية للفعل النقابي تراعي مصالح الأجراء والمقاولين؛

- استخدام آليات المراقبة والتقييم يجب أن يتم بشكل منهجي لإضفاء المزيد من الوضوح في تنفيذ السياسات والبرامج العمومية بما يسمح للقيام بالتعديلات اللازمة في الوقت المناسب لضمان تحقيق الأهداف المسطرة.

وفيما يتعلق بتيسير ولوج المرأة لسوق الشغل توصي المجموعة ب:

- ضرورة التوفر على نظام قانوني وتنظيمي يأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع ويهدف إلى الدفع بالاستقلالية الاقتصادية للنساء المقاولات؛

- تعزيز التنسيق المشترك للتعريف بأهمية تنمية المقاولات النسائية؛

- ضمان الحصول على التمويلات المتعلقة بدعم مقارنة النوع وتسهيل الولوج إلى خدمات دعم تطوير الأعمال؛

- ضمان الوصول إلى الأسواق والاستفادة من التكنولوجيا؛

- إلزامية التوفر على تمثيلية النساء المقاولات ومشاركتهم في الحوار السياسي؛

- تطوير دور الحضانة وإضفاء الطابع المؤسسي على العطلات الأبوية؛

- الرفع من نسبة توظيف النساء المفتشات على مستوى وزارة الشغل والادماج المهني، والحرص على مراقبة وضعية النساء في العمل؛

- تعزيز برامج جهوية للدعم والتوجيه لتمكين النساء من الانتقال من التشغيل الذاتي إلى إنشاء مقاولات مربحة ومستدامة؛

- إنجاز دراسة معمقة حول ولوج النساء إلى المقاولة، وتطوره في مختلف البرامج التي أعدتها الدولة والمتعلقة بتأهيل (إدماج، تأهيل، مقاولتي) والنجاحات التي حققتها هذه البرامج من أجل تطويرها.

البرنامج العملي للمجموعة:

التاريخ	النشاط	الجهة المكلفة	ملاحظات
09 فبراير 2021	انتخاب هياكل المجموعة	أعضاء المجموعة، والطاقم الإداري	
من 09 فبراير إلى غاية 28 منه	التحضير الإداري واللوجستيكي لإنطلاق أشغال المجموعة ثم البت والمصادقة على منهجية وبرنامج عملها	أعضاء المجموعة والطاقم الإداري	
10 مارس 2021	اجتماع أعضاء المجموعة للمناقشة والبت في منهجية عملها والبرنامج الزمني المعتمد	رئيس المجموعة والطاقم الإداري	
من 10 مارس 2021 إلى غاية 15 منه	مواصلة تجميع المعطيات وافتحاص الوثائق لحصر الأسئلة الدقيقة للتقييم وتوجيه الإستدعاءات للقطاعات للحضور أمام أعضاء المجموعة	أعضاء المجموعة والطاقم الإداري	
30 مارس 2021 العاشرو والنصف صباحا	لقاء مع السيد وزير التشغيل لتقديم عرض حول سياسة التشغيل ومستجداتها على ضوء جائحة كوفيد 19 ومخلفاته	أعضاء المجموعة والطاقم الإداري	
30 مارس 2021 الثالثة بعد الزوال	لقاء مع مدير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل	أعضاء المجموعة والطاقم الإداري	
09 أبريل 2021 العاشرة والنصف صباحا	لقاء مع السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي لتقديم عرض حول سياسة التعليم ومدى ملاءمتها مع متطلبات سوق الشغل ومواكبتها للمتغيرات المستمرة التي يعرفها	أعضاء المجموعة والطاقم الإداري	
09 أبريل 2021 الثالثة بعد الزوال	لقاء مع مديرة المكتب الوطني للتكوين المهني لتقديم عرض حول مدى ملاءمة التكوينات المهنية مع متطلبات سوق الشغل ومواكبتها للمتغيرات المستمرة التي يعرفها	أعضاء المجموعة والطاقم الإداري	
28 أبريل 2021 العاشرة والنصف صباحا	لقاء مع السيد وزير الصناعة والتجارة والإقتصاد الأخضر لتقديم عرض حول قطاع الصناعة ومناصب الشغل التي يوفرها ومدى استجابة التكوين للحاجيات ومواكبتها للمتغيرات المستمرة التي يعرفها	أعضاء المجموعة والطاقم الإداري	
05 يونيو 2021	الشروع في إنجاز التقرير وصياغته	الطاقم الإداري تحت إشراف رئيس المجموعة وبتأطير من مقررها	
من 20 يونيو 2021 إلى غاية	تقديم المقرر لمشروع التقرير لرئيس المجموعة للتداول فيه ومناقشته من قبل أعضاء المجموعة	أعضاء المجموعة بمواكبة للطاقم الإداري	

	أعضاء المجموعة	المصادقة على التقرير وملخص التقرير الذي سيعرض في الجلسة العامة	08 يوليو 2021
	رئاسة المجموعة مع الطاقم الإداري	مراسلة وضع التقرير النهائي لعمل المجموعة لدى مكتب المجلس	09 يوليو 2021

المراجع المعتمدة

1- وثائق عامة:

- ❖ الدستور المغربي؛
- ❖ الخطب الملكية؛
- ❖ تقرير الخمسينية؛
- ❖ تصريح الحكومي (يناير 2012) (أبريل 2017)؛
- ❖ التصريح رئيس الحكومة حول الحصيلة المرحلية، يوليو 2014 وماي 2019؛
- ❖ التقرير التركيبي للإنجازات المرحلية للقطاعات الحكومية أبريل 2017 - أبريل 2019
- ❖ وزارة التشغيل والتكوين المهني حصيلة أنشطة مديرية التشغيل برسم 2017 و2018
- ❖ قانون المالية 2019؛
- ❖ <https://www.opengovpartnership.org/documents/morocco-action-plan-2018-2020/>
- ❖ <https://www.travail.gov.ma/mtip-espace-emploi/rapport-dactivite-de-la-direction-de-lemploi/>

2- وثائق ومستندات متخصصة:

- ❖ جلسات المساءلة الشهرية لرئيس الحكومة؛
- ❖ محاضر الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين والنواب؛

3- مستندات ودراسات للاستئناس:

- دراسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول " تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب: رهانات وسبل إرساء طبقة وسطى مؤهّلة ومزدهرة ومبادرة " السنة 2021،
- Gouvernance du marché du travail Marocaine : vers une Territorialisation de la politique d'emploi ; these dz doctorat en science economiques ; 2020-2021 ; faculte du science juridique economiques et sociale - mekenes

❖ العروض المقدمة أمام المجموعة من طرف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية التي

استجابت لدعوة المجموعة ويتعلق الأمر ب:

- وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
- وزير الصناعة والتجارة والإقتصاد الأخضر والرقمي؛
- وزير التشغيل والادماج المهني؛
- المديرية العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛
- مدير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
- المركزيات النقابية (الإتحاد العام للشغالين، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛ الإتحاد الوطني المغربي للشغل).

أعضاء الفريق الإداري الداعم لعمل المجموعة الموضوعاتية
المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية

حول التشغيل

الموضوع	المهمة الإدارية	اسم الإطار	محور الدعم
-----	أمين عام المجلس	وحيد خوجة	الإشراف العام
-----	مدير التشريع والمراقبة	حسن الفاطمي	الإشراف الإداري
<ul style="list-style-type: none"> ▪ المراسلات والوثائق والتواصل. ▪ مراجعة وتنسيق مواضيع التقرير. 	إطار بالأمانة العامة	علي الطيرة	التنسيق الإداري والبيداغوجي
	مستشار عام بمديرية التشريع والمراقبة	الدويري محمد	فريق البحث
	إطار بمديرية التشريع والمراقبة	اسلام بداد	
	إطار بمديرية التشريع والمراقبة	كريمة بن حلال	